جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

دور الثقافة السياسية في الوحدة الوطنية الفلسطينية (2007-2015)

إعداد
أميره غالب حسن ذياب

إشراف
د. حسن أيوب

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
2016م

دور الثقافة السياسية في الوحدة الوطنية الفلسطينية (2007-2015)

إعداد

أميره غالب حسن ذياب

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2016/04/14م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. د. حسن أيوب / مشرفاً ورئيساً	.....
2. د. عماد البشتاوي / ممتحناً خارجياً	.....
3. د. رائد نعيرات / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

إلى من كان لي سندا وعونا طيلة فترة حياتي أمي الغالية وأبي العزيز

إلى من علمني معنى الحب ويشاركني حياتي ويسكن قلبي وروحي حبيبي "انس"

إلى أختي "لينا" وزوجها "امي"

إلى إخوتي

"حرب، رائد، مراد، محمد، خضر، احمد"

إلى صديقاتي

"تمارة، فاتن، فرح، مها"

وأخيرا اهدي عملي هذا إلى من كان لهم اثر في حياتي ولكن غيبتهم إرادة الله"
حسين ربايعة، جدتي خيرية زيد"

إلى وطني الغالي فلسطين.

الشكر والتقدير

أتقدم بكافة كلمات الشكر والتقدير للدكتور حسن أيوب لقبوله

الإشراف على رسالتي وتقديمه الدعم والنصيحة لي في كل وقت

والشكر موصول للدكتور رائد نعيرات والدكتور عماد البشتاوي

كما أتقدم بالشكر والامتنان لأمي وأبي

وأتقدم بالشكر وخالص المحبة لشريك حياتي انس.

الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

دور الثقافة السياسية في الوحدة الوطنية الفلسطينية (2015-2007)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيث ما أن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: **اسم الطالبة:** اميره غالب حسن دياب

Signature: **التوقيع:** اميره دياب

Date: **التاريخ:** 14/4/2016

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
الإقرار	هـ
فهرس المحتويات	و
الملخص	ي
الفصل الأول: مقدمة الدراسة ومنهجيتها	**1**
مقدمة الدراسة	2
مشكلة الدراسة	4
أسئلة الدراسة	5
أهمية الدراسة	5
مبررات الدراسة	6
أهداف الدراسة	6
حدود الدراسة	6
منهج الدراسة	6
الدراسات السابقة	7
فرضية الدراسة	11
الإطار النظري	11
أولا: الثقافة السياسية	12
خصائص وعناصر الثقافة السياسية	14
أهمية الثقافة السياسية	16
أبعاد الثقافة السياسية	17
ثانيا: أنماط الثقافة السياسية	18
ثالثا: الثقافة السياسية الفلسطينية	20
رابعا: الوحدة الوطنية	20
مقومات الوحدة الوطنية	21
خامسا: الثقافة السياسية الفلسطينية ومسألة الوحدة الوطنية	22

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني: الثقافة السياسية الفلسطينية منذ تأسيس منظمة التحرير وحتى توقيع اتفاق"إعلان المبادئ" أوسلو	**23**
العوامل المنتجة للثقافة السياسية الفلسطينية في فترة ما قبل اتفاق "إعلان المبادئ" أوسلو	25
1- تأسيس وتطور منظمة التحرير الفلسطينية	25
مؤسسات واليات صنع القرار في م. ت. ف ومدلولاتها الثقافية-السياسية	31
ثمة وجهين للثقافة السياسية التي أنتجتها منظمة التحرير الفلسطينية	35
2- مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني قبل اتفاق" إعلان المبادئ" أوسلو	36
3- الانتفاضة الفلسطينية الأولى	40
السمة الأساسية للانتفاضة الأولى هي التركيب الديمقراطي الشعبي وتعزيز القيم	43
4- ظهور خطاب الإسلام السياسي	44
تحليل واستخلاصات	47
أولا: الثقافة السياسية السائدة قبل اتفاق "إعلان المبادئ" أوسلو	47
ثانيا:عناصر الثقافة السياسية السائدة قبل اتفاق "إعلان المبادئ" أوسلو	47
عناصر الثقافة السياسية الناتجة عن إرث منظمة التحرير	47
عناصر الثقافة السياسية الناتجة عن مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني	49
عناصر الثقافة السياسية الناتجة عن الانتفاضة الفلسطينية الأولى	49
عناصر الثقافة السياسية الناتجة عن ظهور الخطاب الإسلامي	50
الفصل الثالث: الثقافة السياسية الفلسطينية منذ اتفاق "إعلان المبادئ" أوسلو حتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى)	**51**
عناصر الثقافة السياسية السائدة في الفترة الممتدة منذ توقيع اتفاق أوسلو وحتى اندلاع الانتفاضة الثانية	52
• ثقافة الافتراق	53
• عدم الثقة والشك بين النخبة السياسية والشعب	53
• غياب الشعور العام (الاقتدار السياسي)	55
• عنصر التقوقع والانكفاء	55
• الشعور بغياب المساواة وسيطرت المصالح الضيقة والخاصة	56
العوامل المنتجة للثقافة السياسية الفلسطينية في الفترة الممتدة منذ توقيع اتفاق "إعلان المبادئ" أوسلو وحتى اندلاع الانتفاضة الثانية	57

الموضوع	الصفحة
1. اتفاق "إعلان المبادئ" أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية	58
• اختلاف المواقف وردود الفعل حول اتفاق أوسلو	61
• تراجع دور منظمة التحرير الفلسطينية لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية وظهور إشكالية العلاقة بينهما	63
• التحول في النظام السياسي الفلسطيني نتيجة اتفاق أسلو	64
• أداء السلطة الوطنية الفلسطينية	66
• الفساد المالي والإداري في السلطة الوطنية الفلسطينية	68
2. تفشي الاستقطاب السياسي في المجتمع الفلسطيني	70
3. التحول في اتجاه الصراع في فلسطين نحو الداخل بعد أن كان صراعا مع المحتل	71
4. الاختلاف في دور مؤسسات المجتمع المدني منذ توقيع اتفاق إعلان المبادئ أوسلو	73
استنتاجات واستخلاصات	75
الفصل الرابع: الثقافة السياسية الفلسطينية منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) وحتى عام 2015م	**76**
الثقافة السياسية السائدة خلال الفترة الممتدة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى وحتى عام 2015	77
العوامل المنتجة للثقافة السياسية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى وحتى عام 2015	78
أولا: الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى)	78
مطالب الإصلاح ومكافحة الفساد	**83**
تفشي ظاهرة الفلتان الأمني	**83**
التغيرات السياسية خلال الانتفاضة	85
ثانيا: الانتخابات الفلسطينية الرئاسية والتشريعية الثانية	88
• الانتخابات الرئاسية الثانية	88
• الانتخابات التشريعية الثانية	90
ثالثا: الانقسام السياسي والجغرافي والمؤسساتي	91
عناصر الثقافة السياسية السائدة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى وحتى عام 2015:	95
الفصل الخامس: التحليل المقارن	**102**

الموضوع	الصفحة
الثقافة السياسية الفلسطينية ومسألة الوحدة الوطنية	104
أولا: المرحلة الممتدة من عام 1964 أي منذ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وحتى توقيع اتفاق "إعلان المبادئ" أوسلو. (ثقافة المقاومة والتحرير) وعلاقتها في الوحدة الوطنية الفلسطينية.	104
ثانيا: المرحلة الثانية الممتدة منذ توقيع اتفاق "إعلان المبادئ" أوسلو وحتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية. (ثقافة الافتراق والتفتت) وعلاقتها في الوحدة الوطنية الفلسطينية.	106
ثالثا: المرحلة الممتدة منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية وحتى عام 2015. (ثقافة الانقسام) وعلاقتها في الوحدة الوطنية الفلسطينية.	108
قائمة المصادر والمراجع	**111**
Abstract	**b**

دور الثقافة السياسية في الوحدة الوطنية الفلسطينية

(2007-2015)

إعداد

أميره غالب حسن ذياب

إشراف

د. حسن أيوب

الملخص

عالجة الدراسة إشكالية غياب الوحدة الوطنية الفلسطينية خلال فترات زمنية طويلة تمتد منذ تأسيس منظمة التحرير وحتى عام 2015، وذلك من زاوية الثقافة السياسية. قامت الدراسة على فحص فرضية مفادها إن التغير الذي طرأ على قيم وعناصر الثقافة السياسية الفلسطينية في مراحل مختلفة من تطور الحياة السياسية الفلسطينية وما رافقها من تحولات اجتماعية-اقتصادية، بحيث انتقلت من نمط ثقافة سياسية متكاملة ساندت الوحدة الوطنية رغم عناصرها المختلطة، إلى نمط ثقافة افتراق وتفتيت عقب توقيع اتفاقية "إعلان المبادئ" أوسلو تعززت قيمه بعد الانتخابات التشريعية الثانية، بحيث تحولت الثقافة السياسية إلى متغير أكثر من متداخل في تعزيز غياب الوحدة الوطنية. وبينت الدراسة أن الثقافة السياسية تلعب دور المتغير الوسيط بالنسبة لاحتمالات تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية بعد اتفاق "إعلان المبادئ" أوسلو.

حيث تم فحص هذه الفرضية من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف وتحليل العوامل المنتجة للثقافة السياسية وعناصر هذه الثقافة والثقافة السياسية السائدة، وتم الاعتماد على منهج دراسة الحالة من أجل التعمق في دراسة الثقافة السياسية في الحالة الفلسطينية عبر مراحل زمنية، وكذلك تم الاعتماد على المنهج المقارن من أجل مقارنة الثقافة السياسية الفلسطينية في مراحلها المختلفة ودور ذلك في الوحدة الوطنية.

وتم تقسيم المراحل التاريخية حسب الثقافة السياسية السائدة إلى ثلاث مراحل، أولها المرحلة الممتدة من عام 1964 أي منذ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وحتى توقيع اتفاق "إعلان المبادئ" أوسلو، ثم المرحلة الممتدة منذ توقيع اتفاق "إعلان المبادئ" أوسلو وحتى اندلاع

الانتفاضة الفلسطينية الثانية، ثم المرحلة الممتدة منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية وحتى عام 2015.

توصلت الدراسة إلى أن الثقافة السياسية التي سادت فترة ما قبل توقيع اتفاق أوسلو تمثلت في نمط الثقافة السياسية المتكامل والذي تضمّن ثقافة المقاومة والتحرير هي ثقافة داعمة للوحدة الوطنية من خلال ما تملكه من عناصر ثقافية، أما الثقافة السياسية التي سادت فترة ما بعد اتفاق أوسلو والمتمثلة في نمط الثقافة السياسية المفتت والذي تضمن ثقافة الافتراق والانقسام، فقد أعاق تحقيق الوحدة الوطنية وأدى في النهاية إلى غيابها من خلال ما يملكه من عناصر وثقافات فرعية.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

مقدمة الدراسة

لكل مجتمع من المجتمعات ثقافته السياسية التي تسهم في تشكيل واقعه السياسي وتوجهاته العامة عبر الزمن. ولأن الثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامة فهي متغيرة ليست ثابتة ولا تدوم على حال، وتؤثر وتتأثر بالواقع الاجتماعي- الاقتصادي والسياسي الذي يمر به أي مجتمع في مراحل تطوره. وفلسطين لها ثقافتها السياسية الخاصة التي أنتجتها ظروف القضية الفلسطينية وخصوصية المجتمع، فكانت الثقافة السياسية في حالة تغير وتحول مستمر يتناسب مع كل مرحلة من المراحل ومع التغيرات الحاصلة في المجتمع والنظام السياسي الفلسطينيين[1].

تلعب الثقافة السياسية باعتبارها جزءا من الثقافة العامة دورا مهما في القضايا السياسية وتؤثر وتتأثر بالنظام السياسي، والوحدة الوطنية تعد من القضايا السياسية المهمة في المجتمع الفلسطيني حيث تعتبر عاملا مهما من أجل الوصول إلى التحرر الوطني والاستقلال.

الوحدة الوطنية ليست مجرد مفهوم يتم ترديده في المناسبات والمؤتمرات والندوات، بل هي ضرورة ملحة ومطلب أساسي لكل شعب يسعى إلى تحقيق أهدافه والرقي بذاته، وتحقيق الوحدة الوطنية ليس بالأمر السهل، فهو يحتاج إلى العديد من المقومات من بينها وجود ثقافة سياسية تدعمه وتعززه من خلال التفاهم والحوار وتقبل الآخر، وتعمل على نشر ثقافة رئيسة واحدة دون أن تعلو الثقافات الفرعية المتناقضة والمتصارعة التي تغيب الوحدة وتبث الفرقة، وتهدد حالة الاندماج الوطني والوحدة الضروريان لأي مجتمع سياسي مستقر وقادر على إنجاز أهدافه.

[1] سالم، رعد: **مبادئ الثقافة السياسية**. ط1. الأردن. زمزم. 2012.

تشكل قضية الوحدة الوطنية والاندماج مسألة مهمة لدى كل الأنظمة السياسية، وأحد أبرز التحديات التي تواجهها الأمم والشعوب وذلك لما تؤديه من وظائف سياسية واجتماعية، حيث يتم تحديد الهوية الوطنية والولاء الوطني من خلال الوحدة والاندماج، كما يتم إقامة سلطة مركزية ممثلة للجميع، والاتفاق على أهداف المجتمع السياسي وتدعيم التفاعل بين الحاكم والمحكوم، بالإضافة إلى وجود صيغ للتفاهم وحل النزاعات والصراعات بطريقة سلمية[1].

شهد المجتمع الفلسطيني منذ عام 1936 وحتى وقتنا الحاضر مستويات مختلفة من غياب الوحدة الوطنية، حيث كان هناك انقسامات وصراعات بين مكونات المجتمع الفلسطيني بدأ من عام 1936 بين عائلة الحسيني والنشاشيبي، وصولا إلى الانقسام الحاصل في السلطة الوطنية الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس في عام 2007، وخلال الفترة الممتدة بين الانقسامين كان هناك العديد من الخلافات والانشقاقات بين الأحزاب والفصائل الفلسطينية مثل: انشقاق الجبهة الشعبية– القيادة العامة عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في أواخر الستينات، ورفض البرنامج المرحلي الذي قدمته منظمة التحرير في عام 1974 من قبل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية– القيادة العامة وجبهة التحرير العربية[2]، وظهور التيار الإسلامي المتمثل في حركة حماس والجهاد الإسلامي مقابل التيار العلماني، وسيطرة الثقافة الحزبية والعصبية وثقافة إقصاء الأخر والميول نحو الذات على المجتمع.

تناقش هذه الدراسة موضوع الثقافة السياسية وعلاقتها بالوحدة الوطنية في فلسطين، حيث إن للثقافة السياسية أهمية ومكانة في تحديد شكل السلوك السياسي للنخبة السياسية والجماهير، كما لا يزال موضوع الوحدة الوطنية يشغل بال الفلسطينيين منذ زمن بعيد وحتى وقتنا الحاضر خاصة بعد ما وصل إليه المجتمع من انقسام سياسي وجغرافي منذ عام 2007.

---

[1] الخزرجي، ثامر: **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**. الأردن. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.2004. ص15–23.

[2] العجرمي، اشرف، ***التسامح والتعددية في المجتمع الفلسطيني***، **مجلة تسامح**، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله، عدد4، 2004.

مشكلة الدراسة

شهدت الحياة السياسية الفلسطينية تغيرات كثيرة سواء على مستوى الثقافة السياسية أو النظام السياسي منذ توقيع اتفاق " إعلان المبادئ" أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل بتاريخ 13/9/ 1993، وما أنتجه من سلطة وحكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث نقل المجتمع الفلسطيني والنظام السياسي الفلسطيني من مرحلة تحرر وطني إلى مرحلة بناء السلطة ومؤسساتها والمشاركة السياسية، وأنتج ثقافة السلام كثقافة سياسية تقابل ثقافة المقاومة التي تتبناها حركات المقاومة، وصولا إلى مرحلة بناء الدولة عبر المؤسسات لتحقيق التحرير، وهنا ظهرت ثقافة المواطن الفلسطيني الجديد الذي تطغى لديه الثقافة الحزبية الضيقة على الثقافة الكلية وذلك بصورة مبالغ فيها، وانشغاله في القضايا الشكلية التي تتعلق بالدول وليس بشعب تحت الاحتلال، على أنها قضايا أساسية مثل مكافحة الفساد والانتخابات، بالإضافة إلى الاتجاه نحو المقاومة السلمية الموسمية، والتغير في مفهوم المشروع الوطني والانشغال بهموم الحياة اليومية بدلا من الهم الوطني[1].

تتمحور مشكلة الدراسة حول كيفية إسهام الثقافة السياسية الفلسطينية الجديدة المتمثلة في طغيان الثقافات الضيقة والفرعية، وضعف الاقتدار السياسي وثقافة التعود وثقافة الاستهلاك لدى المواطنين، وغياب ثقافة قبول التنوع والاختلاف وطغيان ثقافة الانقسام والافتراق، في غياب الوحدة الوطنية خلال مرحلة بناء الدولة عبر المؤسسات.

لعبت الثقافة السياسية دورا هاما كمتغير وسيط في تعزيز غياب الوحدة الوطنية في فلسطين لفترات من الزمن، بالرغم من تبني الوحدة الوطنية من قبل كافة الفصائل والأحزاب والقوى الفلسطينية، منذ وجود منظمة التحرير الفلسطينية التي وضعت نصب أعينها الوحدة الوطنية كأحد أهم أهدافها، وصولا إلى كافة الأحزاب والفصائل التي أبدت رغبتها في إيجاد الوحدة الوطنية وتكريسها، لكنها لم تحققها على أرض الواقع، ولم تجد الأحزاب السياسية

[1] نعيرات، رائد وسليمان بشارات. **النظام السياسي الفلسطيني: إشكالية الإصلاح واليات التفعيل**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. 2015. ص45.

برنامجا سياسيا موحدا، فكان هناك نهج المقاومة يقابله نهج التسوية السياسية، وقد ارتبط ذلك بوجود ثقافة سياسية تتسم بالحزبية التي تدعم الولاء للحزب على حساب المصلحة الوطنية، وسيادة ثقافة تصارعيه تتمثل في عدم التسامح والشك والارتياب وإقصاء الآخر، وفقدان الثقة بالنظام الذي تحكمه نخب غير موحدة تسودها نظرة الغالب والمغلوب، وليس التعاون والتشارك للوصول للهدف المشترك .

أسئلة الدراسة

جاءت الدراسة للإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هي أبرز عناصر الثقافة السياسية الفلسطينية الجديدة في العقدين الأخرين؟
- كيف أسهمت هذه الثقافة السياسية الفلسطينية الجديدة في تعميق الانقسام وإعاقة الوحدة الوطنية؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في:

- الثقافة السياسية كمفهوم نظري حديث ولم يعط قدرا كافا من الاهتمام والدراسة، وغياب الكتابات في هذا المجال.
- تناولها لدور الثقافة السياسية في الوحدة الوطنية باعتبارها أحد المداخل لتفسير الظواهر السياسية.
- اعتبار أن الوحدة الوطنية وسيلة للوصول للتحرر وهو الهدف المنشود في القضية الفلسطينية الذي تجمع عليه كافة القوى الفلسطينية، لكن الوحدة الوطنية مازالت غائبة.
- كون المجتمع الفلسطيني يعيش في حالة انقسام سياسي وجغرافي منذ عام 2007، ولازال يرزح تحت الاحتلال، وهو بأمسّ الحاجة إلى وحدة وطنية تساعده في النهوض والوصول للهدف المنشود.

مبررات الدراسة

تأتي الدراسة في إطار الوضع السياسي العام في فلسطين وما يحتويه من انقسام وتشرذم بين القوى والفصائل الفلسطينية، وفي ظل الحاجة الماسة للمجتمع الفلسطيني للوحدة السياسية والجغرافية بين شطري الوطن، من أجل العودة للاهتمام بالقضية المركزية والمشتركة بين كافة فئات الشعب ألا وهو التخلص من الاحتلال، بالإضافة إلى ما ستقدمه الدراسة من قيمة علمية خاصة في موضوع دور الثقافة السياسية الفلسطينية في الوحدة الوطنية وذلك لغياب الدراسات التي تهتم بالثقافة السياسية كمدخل لمعالجة قضية الوحدة الوطنية.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى الوصول إلى الأهداف التالية:

- تعريف عناصر الثقافة السياسية الفلسطينية الجديدة بعد عام 1993م وبشكل خاص بعد عام 2007م.
- تفسير الدور الذي لعبته الثقافة السياسية الجديدة في تقليل فرص تحقيق الوحدة الوطنية.

حدود الدراسة

الحدود المكانية: الضفة الغربية وقطاع غزة.

الحدود الزمنية: دراسة الفترة الواقعة بين (2007-2015)، مع العودة الى 1964 من اجل استكمال الصورة وإجراء المقارنة.

منهج الدراسة

تقوم الدراسة على انتهاج المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة والمنهج المقارن، باعتبارها الأنسب لتناول موضوع دور الثقافة السياسية في الوحدة الوطنية الفلسطينية.

من خلال المنهج الوصفي التحليلي ستقدم الدراسة وصف وتحليل للثقافة السياسية في فلسطين والعوامل المنتجة لها ومكوناتها وخصائصها والتغيرات الحاصلة فيها وأهميتها بالنسبة للوحدة الوطنية ودورها في إيجادها وغيابها، وتحليل دور الثقافة السياسية في الوحدة الوطنية من خلال تحليل عناصر الثقافة السياسية الفلسطينية المنتجة في مراحل متعددة.

من خلال منهج دراسة الحالة ستقدم الدراسة وصفا للثقافة السياسية في فلسطين والعوامل المنتجة لها وخصائصها والتغيرات الحاصلة فيها وأهميتها بالنسبة للوحدة الوطنية.

منهج دراسة الحالة سيقدم إجابة لأسئلة الدراسة، بالإضافة إلى أثبات الفرضية، ذلك من خلال الوصف المتعمق للحالة وتفسير ارتباط المتغيرات بعضها البعض من أجل الوصول إلى النتائج التي ستخلص أليها الدراسة.

والمنهج المقارن من أجل إجراء مقارنة للثقافة السياسية الفلسطينية خلال مراحل زمنية مختلفة وذلك لتحليل عناصر الثقافة السياسية في كل مرحلة ومقارنتها مع المراحل الأخرى، للتوصل إلى إسهام الثقافة السياسية الفلسطينية في تعزيز غياب الوحدة الوطنية وتكريس الانقسام.

تتمثل المراحل التي سيتم مقارنتها في المرحلة الممتدة من عام 1964م حتى عام 1993م، والمرحلة الممتدة من عام 1993م حتى عام 2015م.

الدراسات السابقة

دراسات تناولت الثقافة السياسية

دراسة للباحث وسام محمد صقر بعنوان: (الثقافة السياسية وانعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة 2005-2009)

تناولت الدراسة الثقافة السياسية وانعكاسها على مفهوم المواطنة بالاعتماد على عينة من طلاب الجامعات في قطاع غزة، وقامت بمعالجة مشكلة الاختلال في الثقافة السياسية الذي انعكس على المواطنة بكامل مكوناتها في قطاع غزة.

تم معالجة مشكلة الدراسة من خلال اتباع المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التـــاريخي، حيث تناولت الثقافة السياسية في إطارها العام والثقافة السياسية الفلسطينية ومفهـــوم المواطنـــة، وقسمت الثقافة السياسية إلى ثلاث مراحل، تبدأ المرحلة الأولى من قبل النكبة وحتى قيام منظمة التحرير الفلسطينية، المرحلة الثانية من عام 1964 حتى 1993 والثالثة منذ قيام السلطة حتـــى عام 2009.

هذه الدراسة تدعم الدراسة الحالية من خلال ما توصلت إليـــه بـــأن الثقافـــة السياســـية الفلسطينية هي مرحلية وليست ثابتة بل متغيره حسب الظروف، بناء على ذلك سيتم التعامل مع الثقافة السياسية على أنها تمر بتحولات خلال فترات زمنية ولها دور في المفـــاهيم والقضـــايا السياسية.

دراسة للباحث منذر السيد أحمد بعنوان:(الثقافة السياسية وأثرها على التحول الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني)

هذه الدراسة تناولت العلاقة بين الثقافة السياسية والتحول الـــديمقراطي فـــي فلســـطين، وعالجت مشكلة دور الثقافة السياسية في التحول الديمقراطي من خلال اتباع المنهج الوصـــفي التحليلي والمقابلة كأسلوب لجمع البيانات والمعلومات.

كما تناولت الدراسة مفهوم التحول الديمقراطي والثقافة السياسية ومكوناتهـــا وســـماتها والعوامل التي أنتجتها، كما بحثت في خصوصية النظام السياسي الفلسطيني وأنمـــاط التحـــول الديمقراطي والعوامل المؤثرة فيها، ومدى تأثير هذه العوامل في الثقافة السياسية الفلسطينية.

توصلت الدراسة إلى أن الثقافة السياسية لها أهمية في الإصـــلاح السياســـي والتحـــول الديمقراطي، ذلك بسبب أن الفلسطيني يتعامل بعقلية الدولة دون وجودها وهيمنة عقلية الســـلطة واحتكارها لمصادر النفوذ والمال، كما توصلت إلى أن الثقافة السياسية لها أثر كمتغير رئيســـي في أزمة الديمقراطية، وأن إصلاح المجتمع مدخل لإصلاح النظام، وذلك يتم عبر مدخل الثقافة السياسية، وأن الثقافة السياسية ظاهرة متغيرة والتغير في الديمقراطية يحدث نتيجة التغير فـــي

الثقافة السياسية، كما توصلت إلى أن الثقافة السياسية الفلسطينية ثقافة عنف وإقصاء للآخر، واحتكار السلطة من قبل الحزب الواحد، وسيطرة الاستقطاب السياسي، وأخيرا أن الثقافة السياسية الفلسطينية غير مشجعة للديمقراطية وتكرس ثقافة العنف بدلا من ثقافة الحوار.

هذه الدراسة اعتبرت الثقافة السياسية الفلسطينية مدخل رئيسي في تفسير التحول الديمقراطي، وأوضحت شكل الثقافة السياسية المتمثل في إقصاء الآخر وثقافة العنف، وتكمن أهمية هذه الدراسة بالنسبة للمؤشرات المتمثلة في ثقافة إقصاء الآخر وثقافة العنف السياسي.

دراسات تناولت الوحدة الوطنية

دراسة للباحثة ميسون عمير بعنوان:(النخب السياسية الفلسطينية وأثرها على الوحدة الوطنية، نخب المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني نموذجا).

عالجت هذه الدراسة مشكلة الأثر الذي أحدثته النخب السياسية في المجلس التشريعي الثاني، ودوره في صياغة مفهوم الوحدة الوطنية وتحويله إلى مشروع سياسي. تمت معالجة المشكلة من خلال منهج اقتراب النخب والمنهج الوصفي التحليلي والمقابلة كأداة للدراسة.

تناولت الدراسة مفهوم النخب السياسية ومداخلها ومتطلباتها وواقع النخب السياسية الفلسطينية، ومفهوم الوحدة الوطنية ومقوماتها ورؤية النخب السياسية في المجلس التشريعي الثاني للوحدة الوطنية. وتطرقت للبنية الفكرية والثقافية للنخب السياسية وقسمت النخب وثقافتهم السياسية إلى ثلاثة أقسام وهي: نخبة الخارج وثقافتها نضالية متأثرة بالعملية السلمية، ونخبة الداخل مرتبطة بثقافة نخبت الخارج ومتنافسة معها، ونخبة التيار الإسلامي ذات الرؤية النضالية المرتبطة بالفكر الإسلامي، كما تطرقت إلى الثقافة السياسية الفلسطينية وأهمية ثقافة الحوار في الوصول للوحدة الوطنية.

توصلت الدراسة إلى أن غياب البرنامج السياسي الموحد للفصائل الفلسطينية هو أساس عدم وجود وحدة وطنية على أرض الواقع، وأن النخب السياسية وارتباطاتها الحزبية أثرت سلبا على الوحدة الوطنية وكرست غيابها، وأن الوحدة الوطنية مطلب حيوي وأساسي للفلسطينيين،

وأن الأصول والخلفيات الثقافية والاجتماعية والسياسية للنخب السياسية الفلسطينية أثرت سلبا في الانقسام، وأن عدم تحقيق الوحدة الوطنية والمماطلة فيه أمر وارد وغير مستبعد بسبب طغيان المصالح الخاصة.

أكدت هذه الدراسة على أهمية ثقافة الحوار في الوحدة الوطنية وهذه إحدى المؤشرات التي سأعتمد عليها في دراستي.

دراسة للباحثة عبير مهدي بعنوان: (مفهوم التعايش السلمي ودوره في تحقيق الوحدة الوطنية.. العراق أنموذجا).

تناولت هذه الدراسة العلاقة ما بين التعايش السلمي والوحدة الوطنية في العراق من خلال إطار نظري ومفاهيمي للتعايش السلمي والوحدة الوطنية، وبينت أسس التعايش السلمي في العراق وتتبعت التعايش السلمي عبر المرحلة التاريخية من 1963-2003، حيث عاشت العراق طوال هذه الفترة سياسات الإقصاء والقمع وإنكار الخصوصية الثقافية والحضارية. واعتبرت الدراسة أن النظم الحاكمة للدولة ولعقود طويلة اتبعت سياسات شمولية ومركزية مفرطة سببا في عدم الوصول إلى الوحدة الوطنية، فكان هناك تهميش لجزء كبير من الشعب العراقي، واعتمدت الحكومة على القوة المسلحة لقمع أي تهديد للوحدة من وجهة نظرها.

اعتبرت الدراسة أن التحدي الذي يواجه الوحدة الوطنية ويغيبها هو تغليب الانتماءات الفرعية والطائفية على الانتماء الوطني، ووجود صراعات وعدم الاندماج لذلك فإن التعايش السلمي له دور في الوحدة الوطنية من خلال تحقيق الاندماج بين فئات المجتمع، وتحقيق حالة من الاستقرار في بنية المجتمع وتعزيز الثقة والاحترام المتبادلين.

دراسة للباحث طارق المنصوب بعنوان: (الوحدة الوطنية وثقافة التسامح: دراسة تطبيقية على عينة من طلبة جامعة إب- اليمن).

تناولت الدراسة أسباب غياب ثقافة التسامح وتداعياتها على الوحدة الوطنية والأسباب التي أدت إلى إحياء ثقافة التعصب والقبلية والطائفية، كما تناولت مظاهر ثقافة التسامح وأبعادها

الدينية والاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى الأزمات والتحديات التي تعترض الوحدة الوطنية وتشمل أزمات التنمية السياسية. توصلت الدراسة إلى أن الوحدة الوطنية في اليمن تواجه عدة تحديات أهمها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأن غياب ثقافة التسامح في المجتمع اليمني واحد من أهم المخاطر والتحديات التي تواجه الوحدة الوطنية.

إن ما جاءت به الدراسة بتناولها لثقافة التسامح مهم للدراسة الحالية باعتبار أن ثقافة التسامح أحد المؤشرات التي ستعتمد عليها الباحثة.

فرضية الدراسة

إن التغير الذي طرأ على قيم وعناصر الثقافة السياسية الفلسطينية في مراحل مختلفة من تطور الحياة السياسية الفلسطينية وما رافقها من تحولات اجتماعية–اقتصادية، بحيث انتقلت من نمط الثقافة السياسية المتكامل ساندت الوحدة الوطنية رغم عناصرها المختلطة، إلى نمط ثقافة الافتراق والتفتت عقب توقيع اتفاقية "إعلان المبادئ" أوسلو تعززت قيمه بعد الانتخابات التشريعية الثانية، بحيث تحولت الثقافة السياسية إلى متغير أكثر من متداخل في تعزيز غياب الوحدة الوطنية.

الإطار النظري

يناقش هذا الجزء مفاهيم الدراسة ضمن إطارها النظري، حيث سيتم تناول مفهوم الثقافة السياسية، وتوضيح أهم عناصر الثقافة السياسية، وخصائصها وأهميتها وأبعادها بالإضافة إلى تناول أنماطها وتوضيح النمط السائد في فلسطين، وتسليط الضوء على العوامل المنتجة للثقافة السياسية الفلسطينية. وتناول مفهوم الوحدة الوطنية ومقوماتها، ومؤشرات الثقافة السياسية التي لها علاقة بالوحدة الوطنية. وينتهي الفصل بتوضيح العلاقة النظرية بين المفهومين حتى يتسنى للدراسة تقديم طبيعة الترابط السببي بين هذين المتغيرين.

أولا: الثقافة السياسية

يرجع مصطلح الثقافة السياسة للمفكر الألماني (يوهان جـو تفريـد هيـردر/ Johann Gottfried Herder) وذلك في القرن الثامن عشر، حيث قدم أول استبصار للمصطلح عنـدما ربط الثقافة السياسية بالدين والعلاقات الاجتماعية، لكن الثقافة السياسية كمفهوم في علم السياسية ظهر عام 1956م في كتابات عالم السياسة (جابرييل الموند/Gabriel Almond)، ثم زاد بعد ذلك الاهتمام بالمفهوم وتم استخدمه ضمن إطار تفسير التطور السياسي للمجتمعات، كما ظهـر عدد من العلماء المهتمين بموضوع الثقافة السياسية منهم أهمهم (جابرييـل الموند/ Gabriel Almond ، وسيدني فيربا/ Sidney Verba ، ولوسـيان بـاي/ Lucien Bay، ومـوريس ديفرجيه/ Maurice Duverger)[1].

هناك العديد من التعريفات لمفهوم الثقافة السياسية لدى عـدد مـن علمـاء الاجتمـاع والسياسة تختلف باختلاف نظرتهم للمفهوم ومحيطهم الاجتماعي والسياسـي، وحتـى يتسـنى للدراسة تحديد المفهوم المناسب للثقافة السياسية لابد من التعرف على أهم ما جاء بـه العلمـاء حول المفهوم.

يعتبر الباحث الأمريكي (جبرييل الموند) أول من أدخل مفهوم الثقافة السياسية إلى علـم السياسية، في محاولته تصنيف النظم السياسية. وقد عرفها على أنهـا:" مجموعـة التوجهـات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجـاه النظـام السياسـي ومكوناتـه المختلفة، وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي"، وعرفها سدني فيربا " أنها المعتقدات والرموز التعبيرية والقيم التي تحدد الموقف الذي تحدث خلاله الحركة السياسية".[2]

يرى (موريس ديفرجيه) أن الثقافة السياسية بصورة عامة تمثل الجوانب السياسية مـن الثقافة، حيث يعتبرها جزءا من الثقافة العامة السائدة في المجتمع[3]. وقد عرفها (لاري دايمونـد)

---

[1] خشبة، سامي. ***الثقافة السياسية***. **مجلة مستقبل التربية العربية:** مصر. مجلد 1. ع 1. ص ص264-261. 1995.

[2] حليلو، نبيل: ***التنمية والثقافة السياسية: أية علاقة***. **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية.** ع 8. الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.2012.ص 26.

[3] الجسور، ناظم: **موسوعة علم السياسة**. ط1. الأردن: مجدلاوي للنشر والتوزيع. 2004. ص 144.

بأنها مواقف وقيم ومعتقدات وأحاسيس الناس، وتقيمهم للنظام السياسي في بلادهم ولدور الفرد فيه[1]. كما عرفها (ستيفن وسبي) على أنها التوجهات وطريقة النظر للأمور، وذلك إما عامة في طبيعتها أو مركزة على جانب محدد من الأمور، وأن جميع وجهات النظر تشكل الثقافة السياسية[2].

أما (لوسيان باي) فقد عرف الثقافة السياسية باعتبارها مجموعة من الاتجاهات والمشاعر والمعتقدات التي تضفي على العملية السياسية معنى، وتقدم القواعد التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي[3]. وعرفها (صامويل بيير) على أنها مجموعة من القيم والمعتقدات، والاتجاهات العاطفية التي من خلالها يتم توضيح ما يتوقع من الحكومة أن تفعله، وما يجب عليها عمله من أجل استمرارها ووجودها[4]. برأي (ولتر روزنباوم/ Walter Rosenbau) فإن الثقافة السياسية تدل على التوجهات السياسية الجماهيرية داخل النظام السياسي، وتتضمن التوجهات نحو النظام السياسي والتوجهات نحو الآخرين في النظام السياسي، والتوجهات نحو النشاط السياسي الذي يقوم به الفرد ذاته[5].

مما سبق من تعريفات لمفهوم الثقافة السياسية يمكن الخروج بتعريف شامل ويتناسب مع الدراسة، وهو أن الثقافة السياسية: هي جزء من الثقافة العامة وتمثل التوجهات والقيم والسلوك للأفراد داخل النظام السياسي، والتي تؤثر على سير الحياة السياسية للمجتمع. كما تعتبر الدراسة أن الثقافة السياسية متغير له دور الوسيط في التأثير على تماسك النظام السياسي ووحدته كمجتمع سياسي يجمعه الهدف المشترك وقواعد اللعبة السياسية المتفق عليها. ونقصد بالمتغير الوسيط بأن الثقافة السياسية هي من مخرجات (أي متغير تابع) الشروط الاقتصادية–الاجتماعية

---

[1] معياري، محمود: **الثقافة السياسية في فلسطين**. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.2003. ص 13.

[2] الجسور، ناظم: **موسوعة علم السياسة**. ط1. مرجع سابق. ص 144.

[3] أديب، نشأت: **الثقافة السياسية للشباب الجامعي في المجتمع المصري، دراسة للروافد الرئيسية لتشكيل الثقافة السياسية**. القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب.

[4] سالم، رعد: **مبادئ الثقافة السياسية**. مرجع سابق. **ص63**.

[5] علوان، حسين: **إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي**. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.2009.

وطبيعة النظم السياسية السائدة. لكنها إذا ما تبلورت وترسخت تلعب دورا سببيا في تحقيق أو تقويض أسس الاندماج الوطني (الوحدة الوطنية) وتماسك المجتمع السياسي.

إذ تعتبر الثقافة السياسية العالم الشخصي الذي يعطي معنى للأفعال السياسية، وتتضمن توجهات الأفراد ثلاثة أنواع من التوجهات التي تؤثر بدورها على النظام السياسي وهي كما يلي:

- التوجهات المعرفية: وتعني معرفة الفرد بالأغراض والمعتقدات السياسية، سواء كانت هذه المعرفة دقيقة أو غير دقيقة.
- التوجهات العاطفية: المتمثلة في مشاعر الاهتمام أو الرفض أو الارتباط، وغيرها تجاه الأحداث السياسية.
- التوجهات التقييمية: تعبر عن الأحكام والآراء تجاه الأغراض والأحداث السياسية، وتتضمن تطبيق المعايير والقيم[1].

قد يكون للفرد درجة عالية نسبيا من المعرفة الدقيقة حول النظام السياسي ومكوناته ومشاكله وطريقة عمله، وقد يكون لديه مشاعر رفض وعداوة تجاه النظام السياسي فيستجيب بشكل سلبي لنظام، ومن الممكن أن لا ينسجم مع النظام من ناحية معاييره الأخلاقية، هذه التوجهات مترابطة ومتداخلة لدى مجموعة من السكان يكون لها تأثير على النظام السياسي وطريقة عمله واستمراره.

خصائص وعناصر الثقافة السياسية

تتسم الثقافة السياسية بعدد من الخصائص التي تكسبها أهمية وتجعلها من العناصر المؤثرة في الحياة السياسية وفي سلوك كل من النخبة السياسية والجماهير، لعل أهم هذه الخصائص ما يلي:

[1] الموند، جابرييل وينغهام باول الابن: **السياسة المقارنة**. ترجمة احمد حمودة. القاهرة: مكتبة الوعي العربي. 1980. ص 49.

- أن الثقافة السياسية جزء من الثقافة العامة السائدة في المجتمع والتي تؤثر فيها وتتأثر بهـا، فهي تتأثر بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وتؤثر على هذه الأوضاع. والثقافة السياسية باعتبارها جزءا من الثقافة العامة تتكون من ثقافات فرعيـة مثـل ثقافـة الشباب وثقافة الكبار وثقافة النخبة وثقافة الشعب.

- أنها تشمل جوانب نظرية وعملية، أي لا تقتصر على جانب معنوي أو تطبيقي، حيث تتمثل في الأفكار والمشاعر والاتجاهات والسلوك والممارسـات السياسـية لكـل مـن الأفـراد والجماعات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

- من أهم الخصائص للثقافة السياسية أنها مكتسبة ويتم تشكيلها مـن خـلال عـدة عوامـل جغرافية، واقتصادية، واجتماعية، وسياسية، ويتم اكتسابها بأكثر من طريقة منهـا التنشـئة الاجتماعية السياسية، كما وتختلف من مجتمع إلى آخر.

- كون الثقافة السياسية مكتسبة فإنها متغيرة لا تدوم على حال، لكن هذا التغيـر لا يحصـل بشكل سريع أو مفاجأ ويختلف حجمه باختلاف العوامل المؤثرة به، ويحدث هـذا التغيـر استجابة للتحولات التي تطرأ على المجتمع[1].

خصائص الثقافة السياسية تؤكد على أنه متغير متداخل في عالم السياسة، ذلك أنه يتأثر بالمحيط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ويؤثر به. ويتكون من عدة عناصر تجعلـه يفسـر بعض الأمور في الحياة السياسية.

يري (روبرت داهل)[2] أن الثقافة السياسية تتكون من أربعة عناصر يمكن مـن خلالهـا تفسير التعارض السياسي، وهي كما يلي:

- توجهات حل المشكلة من قبل النخبة والشعب وكون هذه التوجهات براجماتية أو عقلانية.

---

[1] الطوخي، هيثم: ***الجامعة والثقافة السياسية للطلاب في ضوء ثورة 25 يناير***. **مجلة كلية التربية**. ع 149.ج1. القاهرة: معهد الدراسات التربوية.2012. ص21.

[2] علوان، حسين: **إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي**.مرجع سابق. ص 49.

- التوجهات نحو العمل الجماعي والسلوك تعاوني أو تصارعي.
- التوجهات نحو الآخرين تسودها الثقة أو تخلو منها.
- التوجهات نحو النظام السياسي فإما أن تتميز بالصدق والولاء أو تتسم باللامبالاة والنفور.

من خلال العناصر السابقة يمكن معرفة الثقافة السياسية السائدة في المجتمع وتحديد توجهات الأفراد والنظام السياسي. كما أن هذه العناصر لها علاقة بالوحدة الوطنية من خلال ما تحتويه من مفاهيم التعاون والثقة والولاء فتقوي الوحدة الوطنية، أو تعيقها من خلال مفاهيم النفور اللامبالاة والتصارع.

أهمية الثقافة السياسية

تنبع أهمية الثقافة السياسية كونها تعتبر من المحددات الأساسية التي تعبر عن رؤية الشعب لذاته ودوره في الحياة السياسية وقيمه واتجاهاته نحو السلطة، وتزود الأفراد بالمفاهيم والأفكار وتغرس لديهم الانتماء والولاء الوطني، كما أنها تشكل معيارا للحكم على مدى كفاءة وفاعلية النظام السياسي من خلال ما يحققه من إنجازات وما يتخذه من قرارات، بالإضافة إلى أنها تزود النظام بالحساسية الاجتماعية التي تزوده بالوقوف على مشاكل الجمهور، وبالتالي تمكنه من رسم سياسات تتناسب مع آمال وتطلعات الشعب مما يضفي عليه الشرعية، بالإضافة إلى أن الثقافة السياسية باعتبارها شاملة لثقافة النخبة والجمهور تساعد في كشف العلاقة بينهما وما قد يكون في هذه العلاقة من خلل[1].

تبعا للمتغيرات والشروط الاجتماعية والاقتصادية، إلى جانب طبيعة النظم السياسية نشأت عبر التاريخ وفي السياقات المختلفة أنماط متباينة ومتعددة من الثقافات السياسية.

[1] الطوخي، هيثم: **الجامعة والثقافة السياسية للطلاب في ضوء ثورة 25 يناير**. مرجع سابق. ص23.

أبعاد الثقافة السياسية

تحتوي الثقافة السياسية مجموعة من الأبعاد والقيم حددها (كمال المنـــوفي)[1]، ويمكـــن توضيحها كما يلي:

- الحرية والإكراه: هذا يعني أن الثقافة السياسية إما أن تكون قائمة على الحريـــة والإقنـــاع ويكون الفرد حرا وذا قيمة في المجتمع ويشارك في الحياة السياسية، أو قد تكون قائمة على الإكراه والإخضاع بحيث تجبر الفرد على الانصياع للحكومة، وهنا يفقد الفرد الإحســـاس بالقدرة على التأثير السياسي.

- الشك والثقة: يعتبر عنصر الشك والثقة من أهم العناصر الثقة السياسية، فالشك يحـــد مـــن التعاون ويشجع الصراع على عكس الثقة التي تشجع سبل التعاون وتدعمها، ولكي تســـتمر الحياة السياسية لابد من وجود توازن بين الثقة والشك.

- المساواة والتدرج: إن الثقافة السياسية قد تؤكد على المساواة بين الأفراد أو التميز والتدرج، مما يؤثر على تعامل الأفراد مع النظام السياسي.

- الولاء المحلي والولاء القومي: يعتبر هذا البعد من أهـــم مؤشـــرات الوحـــدة والانـــدماج، فالمجتمعات التي تسودها ثقافة حديثة يكون ولاء الفرد فيها للدولة ككل والمصلحة العامـــة، أما المجتمعات التي تسودها الثقافة التقليدية فإن ولاء الفرد فيها يكـــون للجماعـــة الفرديـــة وتغيب المصلحة العامة.

- الخنوع والمقاومة: يعبر هذا البعد عن طريقة تعامل الأفراد مع النظام السياسي سواء عبر الخنوع والقبول وعدم إبداء أي نوع من المقاومة في حالة تعرض لسلب الحريـــة والأذى من قبل النظام السياسي، وعكس ذلك المقاومة بكافة أشكالها.

---

[1] المنوفي، كمال: **الثقافة السياسية للفلاحين المصريين تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية**. عمان: دار ابـــن خلدون. 1978. ص 65.

مما سبق فإن توفر الأبعاد الايجابية للثقافة السياسية، وشعور المواطنين بأهميتهم وحريتهم ومشاركتهم في الحياة السياسية، يؤدي إلى زيادة اقتناعهم وثقتهم بالنظام السياسي، وهذا بدوره يخلق مواطنا مواليا للنظام وانتمائه الأول والأساسي للدولة بغض النظر عن انتماءاته الفرعية، مما يشكل دولة موحدة وقوية[1].

ثانيا: أنماط الثقافة السياسية

الثقافة السياسية لا تقتصر على نمط واحد يسود كافة المجتمعات، ولكن هناك أنماط مختلفة تسود كل مجتمع على حدة، ويختلف نمط الثقافة السائد في المجتمع باختلاف العلاقة بين النظام السياسي والمجتمع واختلاف جوانب الحياة السياسية.

قام كل من (جبرييل الموند وسدني فيربا) [2] بإجراء دراسة ميدانية توصلا من خلالها إلى أنه يمكن قياس الثقافة السياسية، من خلال معرفة مدى إدراك وشعور وتقييم الأفراد لأربعة جوانب أساسية من الحياة السياسية وهي:

- جانب النظام ككل، المتمثل في: شكل وحجم وموقع ومكونات النظام لمعرفة كيف ينظر المواطنين إلى النظام وعلاقتهم به.
- جانب المدخلات، ويشمل الأفراد والجماعات والبنى والعمليات السياسية التي من خلالها يتم تقديم المطالب الشعبية إلى السلطات السياسية، لتحويلها إلى قرارات ملزمة وسياسة عامة لخدمة المجتمع وتعتمد المدخلات على إحساس المواطنين بأثيرهم على قرارات الحكومة.
- جانب المخرجات، يتضمن كيفية وضع وتنفيذ السياسة العامة، والبنى التي تقوم بهذه العملية وهو مكمل لجانب المدخلات والنظام، ويعتمد على مدى رؤية المواطنين للقرارات الحكومية ومدى تحقيقها لمطالبهم.

---

[1] سالم، رعد: **مبادئ الثقافة السياسية**. مرجع سابق. ص98.

[2] المرجع السابق. ص68.

- جانب دور الفرد، يتضمن هذا الجانب الدور الذي يلعبه الفرد في الحياة السياسية من خلال إدراكه ومعرفته لحقوقه وواجباته ووسائل الاتصال بالنظام السياسي، وقدرته على في تحويل المطالب إلى قرارات تصدر عن نظامه السياسي.

بناء على الجوانب السابقة التي حددها الموند وفيربا تم تحديد ثلاثة أنماط للثقافة السياسية تعتمد على مدى استجابة المواطنين للنظام السياسي بناء على الإدراك والشعور والتقييم، تتمثل هذه الأنماط فيما يلي[1]:

- الثقافة السياسية التابعة والرعوية: هذا النمط من الثقافة يدرك المواطنون النظام السياسي من جانب المخرجات وتتذبذب من جانب المدخلات، أما المشاعر والتقييم فإن المواطنين يكونون مؤيدين أو معارضين، أما سلوكهم فعادة ما يكون سلبيا لعدم قدرتهم على التأثير على النظام، فلا يشاركون في العملية السياسية ولا يتدخلون في السياسية.

- الثقافة السياسية المحدودة: في هذا النمط الثقافي لا يعرف المواطنون إلا القليل جدا عن أهداف وغايات السياسية، ولا يبدون أي معارضة أو تأييد ولا يمكن إنتاج ثقافة وطنية.

- الثقافة السياسية المشاركة: في هذا النمط من الثقافة السياسية يقوم المواطنون بدور فعال من خلال تأثيرهم في النظام بطرق مختلفة، وهنا يظهر المواطنون نوعا من المشاعر والأحاسيس والتقييم للنظام السياسي ومكوناته.

من جهته قام الباحث (ولتر روزنباوم) [2] بتقديم تقسيم لأنماط الثقافة السياسية من زاوية التكامل، حيث قسمها إلى:

- النمط المتكامل: الذي يعبر عن التوجهات السياسية الايجابية للمواطنين نحو النظام السياسي ونحو دورهم في المجتمع، وهم على ثقة بالآخرين وعلى استعداد تام للتعاون مع غيرهم من أجل تحقيق المصلحة العامة.

---

[1] حليلو، نبيل: ***التنمية والثقافة السياسية: أية علاقة***. مرجع سابق. ص 32.

[2] سالم، رعد: **مبادئ الثقافة السياسية**. مرجع سابق.**ص 55.**

- النمط المفتت: في هذا النمط يكون أغلبية المواطنين في المجتمع سلبيين في توجهاتهم السياسية والاجتماعية، ولا يثقون في الآخرين وغير متعاونين معهم ويسعون لتحقيق مصالح خاصة.

ثالثا: الثقافة السياسية الفلسطينية

تعتبر الثقافة السياسية الفلسطينية جزءا من الثقافة السياسية العربية كون فلسطين جزءا من الوطن العربي، وتربطه به علاقات تاريخية واجتماعية وسياسية، لكن هناك خصوصية للمجتمع الفلسطيني اكتسبها من ظروف القضية ومجرياتها جعلته يتميز بثقافة سياسية تتناسب مع سير الواقع.

إن القيم والاتجاهات السياسية السائدة في المجتمع العربي تتمثل في قيم الولاء للجماعات التقليدية أكثر من قيم الولاء الوطني، والقيم غير الديمقراطية لا تشجع المشاركة والسياسية بل يسودها الخنوع والخضوع، لكن هذه القيم بدأت تضعف وأصبح هناك نمطان من القيم بينهما صراع مستمر، وهما النمط غير الديمقراطي التقليدي والنمط الديمقراطي الغربي الحديث. وبما أن فلسطين جزء من المجتمع العربي فهي تحتوي على قيم سياسية تقليدية غير ديمقراطية مثل السلطة الأبوية، بالإضافة إلى أنها متأثرة بالثقافة الغربية[1]. القضية الفلسطينية جعلت المجتمع الفلسطيني يتميز بثقافة سياسية خاصة، ذلك أن هذه الثقافة تم إنتاجها بعوامل تختلف عن عوامل إنتاج الثقافة السياسية في باقي الدول.

رابعا: الوحدة الوطنية

هناك الكثير من التعريفات لمفهوم الوحدة الوطنية سيتم عرض وتوضيح بعضها من أجل الوصول تعريف شامل يتناسب مع الدراسة.

[1] معياري، محمود: **الثقافة السياسية في فلسطين**. مرجع سابق. ص 27-28.

الوحدة الوطنية تعني الاتفاق حول القيم العليا بين الجماعات المختلفة والشعور بالانتماء إلى الجماعة الوطنية، بحيث تعلو على الولاءات الضيقة بصورة اختيارية من خلال الإيمان بأهمية الانتماء والاندماج الوطني، والتسليم بأحقية النظام السياسي للممارسة السياسية[1].

عرف عبد السلام بغدادي الوحدة الوطنية على أنها "نوع من الاتفاق والوفاق على ثقافة وطنية مشتركة، وإطار من التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين النظام السياسي وأعضاء الجماعات الوطنية من جانب وبين الجماعات الإثنية من جانب آخر، بحيث يتحقق التفاعل والتلاحم بين جميع أعضاء الجماعة الوطنية، بغض النظر عن انتماءاتهم الإثنية المختلفة، أو خلفياتهم الثقافية والسياسية الفرعية أو انتماءاتهم الإقليمية أو القبلية"[2].

ستعتمد الدراسة على المفهوم التالي للوحدة الوطنية:

الوحدة الوطنية: هي عبارة عن وحدة القيادة والبرنامج السياسي بالإضافة إلى نبذ الصراعات والعنف بين القوى الداخلية في المجتمع السياسي، بحيث تنصهر الولاءات الضيقة لتشكل الولاء الوطني الذي من خلاله تصل جميع قوى المجتمع إلى الهدف المشترك. إن تحقق هذا المفهوم على أرض الواقع يتطلب توفر عدد من المقومات الضرورية.

مقومات الوحدة الوطنية

لتحقيق الوحدة الوطنية لابد من وجود عدد من المقومات لعل أهمها، الوحدة الفكرية المبنية على القناعات الفكرية بالثوابت الوطنية والاتفاق حولها، ويتحقق ذلك من خلال الحوار واحترام رأي الأغلبية وصون حقوق الأقلية وإتاحة الفرصة للاختلاف حول الجزئيات، والتاريخ المشترك والمصالح المشتركة بالإضافة إلى المصير المشترك.[3]

---

[1] مهدي، عبير: **مفهوم التعايش السلمي ودوره في تحقيق الوحدة الوطنية.. العراق أنموذجا**. جامعة بغداد. العراق.

[2] المنصوب، طارق: **الوحدة الوطنية وثقافة التسامح: دراسة تطبيقية على عينة من طلبة جامعة إب– اليمن**. جامعة إب. اليمن. ص 55.

[3] الصديق، حمزة: **تعزيز الوحدة الوطنية**. مجلس البحوث والتأليف والنشر: منتدى الفكر والحوار، رقم26. 2010/7/20.

خامسا: الثقافة السياسية الفلسطينية ومسألة الوحدة الوطنية

هناك علاقة نظرية بين الثقافة السياسية والوحدة الوطنية، يمكن معرفتها من خلال تحديد عناصر وتوجهات الثقافة السياسية التي تدعم الوحدة الوطنية والعناصر والتوجهات التي تعيق الوحدة وتقوضها. فالتوجهات المعرفية الدقيقة من قبل الأفراد بالأغراض والمعتقدات السياسية، والتوجهات والاهتمام والارتباط وتطبيق المعايير والقيم الايجابية تدعم الوحدة الوطنية، أما المعرفة غير الدقيقة ومشاعر الرفض والعداوة والتهرب من تطبيق المعاير والقيم فإنها تعيق الوحدة الوطنية وتضع عقبة في طريقها.

إن توجهات العمل الجماعي والتعاوني والتعامل مع الآخرين بثقة وصدق وولاء تسهم في تعزيز الوحدة الوطنية، أما السلوك التصارعي والتوجهات التي تتسم باللامبالاة والنفور وعدم الثقة وسيطرة الشك نحو النظام السياسي فإنها تضع عراقيل أمام الوحدة الوطنية. كما أن شعور المواطنين بحريتهم وأهميتهم وإحساسهم بالمساواة ومشاركتهم في الحياة السياسية يدعم الوحدة الوطنية.

إن النمط الثقافي المتكامل يدعم الوحدة الوطنية من خلال ما يملكه من عناصر تدعم الوحدة الوطنية، حيث تتمثل هذه العناصر في الثقة بالآخرين والتعاون معهم والسعي لتحقيق المصلحة العامة، أما النمط الثقافي المفتت فإنه يقوض الوحدة الوطنية من خلال ما يملكه من عناصر تشجع المصلحة الخاصة على المصلحة العامة وتغيب التعاون والتكامل.

الفصل الثاني

الثقافة السياسية الفلسطينية ما قبل اتفاق "إعلان المبادئ" أوسلو

الفصل الثاني

الثقافة السياسية الفلسطينية منذ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وحتى توقيع اتفاق"إعلان المبادئ" أوسلو

يتناول هذا الفصل الثقافة السياسية الفلسطينية السائدة منذ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وحتى توقيع اتفاق "إعلان المبادئ" أوسلو، حيث سيتم التعرف على أهم الأحداث والمحطات السياسية في هذه الفترة، لما لهذه الأحداث من أهمية في إنتاج الثقافة السياسية الفلسطينية وتحديد الثقافة السياسية السائدة ما قبل اتفاق "إعلان المبادئ" أوسلو، بالإضافة إلى تحديد وتوضيح عناصر الثقافة السياسة السائدة في هذه الفترة حتى يتسنى للدراسة في فصولها القادمة إجراء مقارنة لعناصر الثقافة السياسية في كل مرحلة ودور هذه العناصر في الوحدة الوطنية الفلسطينية.

سوف يعتمد هذا الفصل على التحليل والاستنتاج للوصول إلى عناصر الثقافة السياسية الفلسطينية في مرحلة ما قبل اتفاق "إعلان المبادئ" أوسلو، ذلك انطلاقا من غياب الدراسات والأبحاث والمؤشرات المتعلقة في الثقافة السياسية في ذلك الوقت باعتبار أن الثقافة السياسية كانت تحصيلا حاصلا، أي أنها أمر متوفر ليس بحاجة للبحث عنه، وإنها تتمثل في الثقافة الوطنية المقاومة التي لا تحتاج إلى دراسة في ذلك الوقت كونها متوفرة، بالإضافة إلى ما سببه الشتات للشعب والقيادة الفلسطينية من ضياع للمراجع والمنشورات التي كانت في ذلك الوقت.

اتسمت مرحلة ما قبل اتفاق أوسلو بأنها مرحلة تحرر وطني قائمة على مقاومة الاحتلال، وامتدت منذ بداية تشكيل وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وحتى توقيع اتفاق "إعلان المبادئ" أوسلو. تبنت هذه المرحلة الثورية استراتيجية الكفاح المسلح من أجل التحرير. حصلت أحداث مهمة في الحياة السياسية الفلسطينية خلال هذه الفترة لعل أهمها تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية والتي أسهمت في تشكيل الكيان السياسي الفلسطيني، وحرب حزيران عام 1967م (النكسة) ثم تبني البرنامج المرحلي "برنامج النقاط العشر"، وحرب لبنان عام 1982م التي أدت إلى خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، ثم الانشقاق الكبير في فتح عام

1983م، وبعد ذلك اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى وظهور قوى إسلامية جديدة في تلك الفترة وظهور الخطاب الإسلامي، بالإضافة إلى انتشار مؤسسات المجتمع المدني وقيامها بأدوار سياسية. هنا وفي البداية لابد للدراسة من الوقوف على تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية في فترة ما قبل اتفاق أوسلو[1] بشكل موجز لتوضيح دورها في الثقافة السياسية وباعتبارها حدث مفصلي ومهم في تاريخ القضية الفلسطينية.

العوامل المنتجة للثقافة السياسية الفلسطينية في فترة ما قبل اتفاق "إعلان المبادئ" أوسلو

1- تأسيس وتطور منظمة التحرير الفلسطينية

لم تأت منظمة التحرير الفلسطينية من فراغ، بل سبق وجودها العديد من الأحداث التاريخية السياسية في القضية الفلسطينية، حيث فقد الفلسطينيون وطنهم عام 1948م، وهجروا وعاشوا تجربة الشتات في البلاد العربية المختلفة، وانضموا إلى الأحزاب القومية العربية، كذلك اليسارية (الشيوعية وسواها) والإسلامية (الإخوان المسلمين على وجه الخصوص) معتبرين أن هذه الأحزاب هي الطريق للوصول لتحرير فلسطين، لذلك لم يفكروا في إنشاء كيان خاص بهم وكان انتماؤهم للدول العربية، لكن مع مرور الوقت ظهرت الحاجة لإيجاد من يمثل الفلسطينيين ويدافع عن حقوقهم ومصيرهم[2].

جاءت منظمة التحرير الفلسطينية لتمثل الكيان السياسي الفلسطيني الذي غاب خلال الفترات الزمنية السابقة، حيث تم وضع خطة للبناء الأساسي للكيان الفلسطيني وصياغة الميثاق القومي، وتم عقد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول في القدس عام 1964م، والذي نتج عنه إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية واختيار أحمد الشقيري رئيسا لها، كونه شخصية اعتبارية حاصل على ثقة الفلسطينيين وتأييدهم، بالإضافة إلى علاقاته مع الحكام العرب وخبرته في الأمم المتحدة. يلاحظ على فترة تولي الشقيري لقيادة المنظمة أن سياساته كانت امتدادا للسياسات

---

[1] **اينما ترد كلمة اتفاق أوسلو فان المقصود بها اتفاق " إعلان المبادئ" أوسلو.**

[2] أبو نحل، أسامة وآخرون: **مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية(من النشأة حتى اوسلو)**. القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع. 2012.

والتطلعات العربية القومية العربية الناصرية، وبقي الوضع كذلك حتى النكسة عام 1967م التي أظهرت ضعف العرب وعدم قدرتهم على الدفاع عن فلسطين، وبدأت الفصائل تضغط على الشقيري حتى قام بتقدم استقالته من قيادة المنظمة[1].

بدأت المنظمة تأخذ منحنى جديدا في سياساتها بعد حرب حزيران 1967م، وقد نتج عنها احتلال ما تبقى من فلسطين(الضفة الغربية وقطاع غزة)، وتشريد عدد لا بأس به من أبناء الشعب الفلسطيني بلغ عددهم 200 ألف نازح من الضفة الغربية وقطاع غزة[2]، مما أدى إلى ضعف الثقة بالأنظمة العربية وقدرتها على تحرير فلسطين وتمثيل الشعب الفلسطيني وعكس متطلباته والدفاع عن حقوقه[3]. وفي عام 1969م استطاعت الفصائل الفلسطينية المسلحة الوصول لقيادة المنظمة وترأست حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) المنظمة، مما شكل نقلة نوعية وتغيرا جوهريا للمنظمة ونظامها الأساسي. اتسمت المنظمة منذ ذلك الوقت بكونها إطارا وحدويا يمثل كل القوى الفلسطينية سواء الوطنية أو القومية أو اليسارية، أما الإخوان المسلمون وحزب التحرير فلم يكن لديهم اهتمام بالقضية الوطنية[4].

حدث تحول جوهري في المنظمة عندما تم تغير الميثاق القومي إلى الميثاق الوطني، واعتمد نظام (الكوتا الفصائلية)[5] في تكوين المجلس الوطني، وأعلن تشكيل تنظيمات فلسطينية جديدة لم تكن موجودة من قبل[6].

---

[1] ياسين، عبد القادر وآخرون: **منظمة التحرير الفلسطينية-التاريخ-العلاقات-المستقبل**. بيروت: إصدار باحث للدراسات.2009.

[2] منظمة التحرير الفلسطينية- دائرة شؤون المفاوضات. اللاجئون الفلسطينيون. على الرابط: http://www.nad-plo.org/a_print.php?id=52

[3] صالح، محسن: **القضية الفلسطينية- خلفياتها التاريخية وتطورها المعاصر**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.2012.

[4] الزبن، سمير: **تحولات التجربة الفلسطينية المشكلات البنيوية للنظام السياسي الفلسطيني**. مركز الغد العربي. 2005.

[5] **الكوتا الفصائلية:** تعتبر نظام حصص وتقاسم المناصب والموارد في منظمة التحرير الفلسطينية بين الفصائل الفدائية والتنظيمات الشعبية والكفاءات المميزة من المستقلين، حسب حجم التمثيل الذي تمتلكه كل جهة من الجهات السابقة.

[6] اسعد، عبد الرحمن: **منظمة التحرير الفلسطينية:جذورها- تأسيسها -مساراتها**. نيقوسيا: مركز الابحاث والدراسات الفلسطينية.1987.

عندما تأسست منظمة التحرير الفلسطينية تم بلورة "الميثاق القومي الفلسطيني" والـذي يعتبر أهم وثيقة سياسية فلسطينية في ذلك الوقت ليكون المرجعية الأساسية للمنظمة وحصل على إجماع من قبل أعضاء المنظمة، وتمت المصادقة عليه من قبل المؤتمر التأسيسي للمنظمة فـي عام 1964م، وأكد الميثاق على عروبة فلسطين وحق أهلها العرب باستعادتها، ورفض المشروع الصهيوني ورفض الاعتراف بالدولة اليهودية وقرار التقسيم، بالإضافة إلـى اعتبـار تحريـر فلسطين والوحدة العربية هدفان أساسيان ومتكاملان، كما أكدت المنظمة في ميثاقها على ثلاثـة شعارات أولها الوحدة العربية، وثانيها التعبئة القومية، وثالثها التحرير[1]. استمر "الميثاق القومي" حتى عام 1968م وبعد ذلك حل محله "الميثاق الوطني الفلسطيني".

عندما قدم أحمد الشقيري استقالته اشترطت حركة التحرير الوطني الفلسـطيني(فـتح) والفصائل والقوى الأخرى قبل استلامها للمنظمة أن يتم تعديل الميثاق القـومي ليتناسـب مـع متطلبات المرحلة الثورية، بناء على ذلك تم تعديل الميثاق القومي وأصـبح يعـرف بالميثـاق الوطني والذي شدد على أن فلسطين وطن للشعب الفلسطيني وليس وطنا عربيا كما كان معُرفا بالميثاق القومي، مع التأكيد أن فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي حتى يكـون هنـاك توافق بين حركة فتح والقومية العربية التي تتمسك بها قوى سياسية أخرى، كما أكـد الميثـاق الوطني على أن المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة تضحية من أجل التحريـر، وأن الكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة للوصول للتحرير، وأن التناقضات بين القوى الوطنيـة المقاومة هي تناقضات ثانوية يتم تجاوزها أمام التناقض الأساسي المتمثل فـي الاحـتلال، وأن جميع القوى تمثل جبهة وطنية واحدة تعمل من خلال الكفاح المسلح، وأن كل فلسـطيني هـو عضو في المنظمة بشكل تلقائي. لقد أدى الميثاق الوطني الفلسطيني إلى تغير جوهري في بنيـة المنظمة بحيث أصبحت تضم القوى والتنظيمات الفدائية الفلسطينية وتسمح بالتعددية، كما أوجـد هالة مقدسة حول الكفاح المسلح، واعتبره الطريق والوسيلة الوحيدة لبلـوغ الهـدف الأساسـي

[1] حوراني، فيصل: **الفكر السياسي الفلسطيني– أهم المحطات. *مجلة رؤية*.** ع 1. 2000. ص 105–130.

المتمثل في التحرير والاستقلال. اختيار أعضاء المجلس الوطني تم بالإجماع والتوافق والتراضي بين القوى الفلسطينية[1].

انتخب ياسر عرفات رئيسا للجنة التنفيذية للمنظمة وقائدا عاما لقوات الثورة الفلسطينية في عام 1969م وهنا بدأ التداخل بين حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" والمنظمة من خلال البنية والبرنامج، لدرجة أن نسبة لا بأس بها من الناس أصبحت لا تفرق بين المنظمة وحركة فتح، هذا يظهر مدى تغلغل حركة فتح في المنظمة وبنيتها. لكن يلاحظ على هذه الفترة تعدد الفصائل والقوى الفلسطينية التابعة للمنظمة والمتنافسة داخلها لكنها مجتمعة على هدف مقاومة الاحتلال من أجل التحرير، كما أصبحت المنظمة نظاما يستوعب كل الفصائل والجمعيات والقوى الفلسطينية بغض النظر عن أيديولوجيتها وسياستها شرط أن تلتزم بالاستراتيجية الوطنية المقاومة، ودعت حركة التحرير الوطني الفلسطيني إلى اتباع سياسة الالتقاء على أرض المعركة بين الفصائل والتنظيمات والقوى الفلسطينية والتعاون والتنسيق فيما بينها[2].

نتيجة لدخول الفصائل والقوى الفلسطينية في منظمة التحرير الفلسطينية بدأ النظام الفلسطيني مرحلة جديدة أساسها التعددية السياسية على قاعدة التوافق (الإجماع من قبل كافة القوى والفصائل الفلسطينية على الهدف الأساسي وهو مقاومة الاحتلال واتباع الإستراتيجية الوطنية)، كما وتعكس التعددية الفصائلية المصالح المختلفة لكافة شرائح المجتمع الفلسطيني حيث إن كل فصيل يعكس احتياجات ورغبات الفئة التي يمثلها.

على الرغم من أن الميثاق الوطني هو الدستور الذي أجمعت عليه كل الفصائل في منظمة التحرير إلا أن كل فصيل احتفظ ببرنامجه الخاص، ورؤاه الخاصة، ولم تلتزم الفصائل تماما بالميثاق كما سيتم توضيحه لاحقا. هذه ملاحظة هامة بالنسبة للثقافة السياسية التي سادت

---

[1] **منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني- تعريف- وثائق- قرارات:** تحرير محسن صالح. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.2014.

[2] ياسين، عبد القادر وآخرون: **منظمة التحرير الفلسطينية-التاريخ-العلاقات-المستقبل.** بيروت: إصدار باحث للدراسات.2009.

المرحلة أي أن أحد عناصر الثقافة السياسية المصاحبة لإرث المنظمة هو وجود المأسسة من جهة (الميثاق هو عملية مأسسة) وعدم الالتزام بالمؤسسة من جهة ثانية لأن الشخصنة كانت تأخذ حيزا لا بأس به من اتخاذ القرارات.

شهدت العلاقات الفلسطينية الداخلية منذ انعقاد الدورة العاشرة للمجلس الوطني في 1972م وحتى عام 1973م استقرارا نسبيا، خلال هذه الفترة قامت اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية بصياغة البرنامج المرحلي، وقامت بفتح حوار حوله، واعتبرته برنامج المرحلية في النضال و يقصد به تحرير كامل فلسطين عبر مراحل[1].

تم اعتماد البرنامج المرحلي " برنامج النقاط العشر" في عام 1974م خلال انعقاد الدورة الثانية عشر للمجلس الوطني الفلسطيني، والذي نص على "إقامة سلطة وطنية فلسطينية على أي جزء يتم تحريره من الاحتلال أو ينسحب منه"، واعتبر البرنامج السياسي لفلسطين ومن خلاله تم تحديد أولويات النضال الوطني الفلسطيني. رغم الإجماع من قبل القوى والفصائل الفلسطينية حول البرنامج المرحلي عندما تم طرحه ومناقشته إلا أنه واجه ردود فعل مختلفة ومتباينة بين مؤيدة ومعارضة بعد إقراره، وتم تشكيل (جبهة الرفض)[2] المعارضة للبرنامج مما أحدث انشقاقا في الساحة الفلسطينية، لكن تم احتواء هذا الانشقاق وتجاوزه فيما بعد، وتم احتواء جبهة الرفض والمصالحة مع الرئيس ياسر عرفات كنتيجة للتقارب العراقي السوري وتوقيع اتفاقية كامب ديفد، وبعد ذلك شاركت الجبهة في دورة المجلس الوطني الفلسطيني الرابعة عشر[3]. رغم أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وفصائل أخرى رفضت البرنامج المرحلي وانسحبت من اللجنة التنفيذية للمنظمة والمجلس المركزي، مشكلة جبهة الرفض، إلا أنها بقيت في إطار المجلس

---

[1] أبو نحل، أسامة وآخرون: **مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية(من النشأة حتى أوسلو)**. مرجع سابق.

[2] **جبهة الرفض:** تشكلت جبهة الرفض من القوى الرافضة للحلول الاستسلامية ورفض قرارات المجلس الوطني الصادرة في الدورة الثانية عشر، وضمت جبهة الرفض كل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين- القيادة العامة، وجبهة التحرير العربية، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، ومنظمة الصاعقة، وتزعمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قيادة الجبهة وانتخب احمد اليماني أمين سر لها. كما تتلقى الجبهة الدعم من العراق وليبيا. للمزيد انظر: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية-وفا- على الرابط: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9102.

[3] ياسين، عبد القادر وآخرون: **منظمة التحرير الفلسطينية-التاريخ-العلاقات-المستقبل**. مرجع سابق.

الوطني الفلسطيني ومع مرور الوقت وافقت الجبهة الشعبية على البرنامج المرحلي، ولكن ليس على حساب الهدف الاستراتيجي وهو تحرير كل فلسطين، وتبنى هذا الموقف العديد من الفصائل والقوى الفلسطينية[1]. وهنا لا بد من إدراك وملاحظة أنه رغم وجود الاختلاف والتنوع في وجهات النظر بين القوى والفصائل الفلسطينية إلا أنه ما يزال هناك أرضية مشتركة ومرجعية واحدة.

بعد ذلك وعقب عقد القمة العربية في الرباط عام 1974م صدر قرار بالتأكيد والإجماع على أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وفيما بعد أجمع كل ممثلي الفصائل والقوى الفلسطينية على رفض التسوية التي طرحها أنور السادات، وأصدروا وثيقة الوحدة الوطنية الفلسطينية[2]. وهنا تظهر ثقافة التعاون والإجماع بين القوى والفصائل الفلسطينية حول ما يخص القضية الفلسطينية.

أصبحت لبنان مركزا رئيسا للوجود الفلسطيني بمؤسساته وحركاته السياسية بعدما واجهته المنظمة من ملاحقة وهجوم في الأردن، وعند اندلاع الحرب اللبنانية عام 1982م شاركت المنظمة والفصائل الفلسطينية الموجودة في لبنان في الحرب إلى جانب لبنان، واستطاعت فصائل الثورة الفلسطينية في الحرب اللبنانية أن تجسد الوحدة الوطنية والتنظيمية ضمن إطار منظمة التحرير، وارتقت بصيغ العلاقات التنظيمية في جميع المؤسسات والهيئات التابعة للمنظمة[3]. لكن على إثر الحرب اللبنانية خرجت منظمة التحرير من لبنان بناء على اتفاقيات متعددة، وتوجهت بعد ذلك إلى تونس لتكن مركزا سياسيا وتنظيميا لها، وبعد خروج المنظمة من لبنان بات من الصعب المحافظة على تماسك مؤسساتها وفاعليتها في الخارج (الشتات) وبدأ دور تلك المؤسسات يتراجع مع مرور الوقت حتى تحولت إلى مجرد مكاتب

---

[1] أبو نحل، أسامة وآخرون: **مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية(من النشأة حتى اوسلو)**. مرجع سابق.

[2] ياسين، عبد القادر وآخرون: **منظمة التحرير الفلسطينية–التاريخ–العلاقات–المستقبل**. مرجع سابق. ص 76.

[3] **منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني– تعريف– وثائق– قرارات**. مرجع سابق. ص 91.

قيادية دون وجود قواعد منظمة أو فاعلة، وبدأ يتغلغل أسلوب العمل التنظيمي والإداري فيها بديلا عن عمليات التعبئة السياسية والاجتماعية التي كانت متبعة قبل ذلك الوقت.[1]

ثم بدأت تظهر الخلافات الفلسطينية الداخلية وحدث الانشقاق الكبير في فتح عام 1983م إثر أسباب سياسية وتنظيمية وعسكرية داخلية بين قوى حركة فتح، وتبعه ظهور خلاف بين الجبهة الشعبية والديمقراطية في عام 1984م حول الموقف من الدورة السابعة عشر للمجلس الوطني، لكن اندلاع الانتفاضة الأولى دفع إلى تشكيل القيادة الوطنية الموحدة لمواجهة الاحتلال والالتفاف حول الهدف المركزي وهو التحرير. في عام 1988م وخلال فترة الانتفاضة الفلسطينية الأولى تم عقد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، وأعلنت المنظمة عن تأسيس دولة فلسطين المستقلة، وانتخب ياسر عرفات كأول رئيس لدولة فلسطين. بعد ذلك دخلت منظمة التحرير في مفاوضات سرية مع إسرائيل عام 1991م، والتي كانت متعارضة مع رؤية منظمة التحرير للحل السلمي لكن الحزب الذي كان يقود المنظمة اختار هذه المفاوضات السرية رغم تعارضها مع الرؤية الأساسية للمنظمة، مما أدى بعد ذلك إلى التغير من سياسة المقاومة إلى سياسة المفاوضات والسلام للوصول إلى التحرير منذ اتفاق أوسلو[2].

مما سبق فإن منظمة التحرير مرت بمراحل وتطورات أثرت بدورها على فاعليتها وطريقة أدائها، حيث وجدت المرجعية الموحدة في حين، وفي حين آخر وجدت الانشقاقات داخل إطار هذه المرجعية وفي أحيان أخرى نجد التعاون والإجماع والتنسيق، هذا بدوره أثر على إنتاج الثقافة السياسية الفلسطينية في هذه المرحلة.

مؤسسات وآليات صنع القرار في م. ت. ف ومدلولاتها الثقافية-السياسية

عندما تأسست منظمة التحرير الفلسطينية تم تشكيل ثلاث مؤسسات للقيادة وصنع القرار داخل المنظمة هذه المؤسسات تمثلت في ما يلي:

---

[1] محسن، تيسير: **التنظيمات السياسية والمنظمات التطوعية في السياق الفلسطيني**. مرجع سابق. ص 47-71.

[2] عبد القادر، ياسين، وآخرون: **منظمة التحرير الفلسطينية-التاريخ-العلاقات-المستقبل**. مرجع سابق. ص 59.

المجلس الوطني: تعود نشأته إلى عام 1948م عندما قام الحاج أمين الحسيني بعقد مجلس وطني فلسطيني في غزة، وأعيد تشكيل المجلس الوطني في عام 1964م والذي اعتبر أعلى سلطة في منظمة التحرير الفلسطينية، حيث يقوم بصنع السياسة العامة ويتابع أداء قيادة المنظمة، عندما تأسس المجلس الوطني كان من المفترض أن يعقد اجتماعه بشكل دوري كل سنة، لكن بسبب عدم وجود دولة مضيفة له ووجود تعقيدات ومعيقات لحركة الأعضاء المشتتين على مواطن الشتات الفلسطينية وصعوبة تجمعهم أصبح يعقد مرة كل 3-5 سنوات. اهتم المجلس الوطني الفلسطيني بوجود انتخاب لاختيار أعضائه وممثليه ويظهر ذلك الاهتمام من خلال قيام المجلس الوطني الفلسطيني بتشريع قانون الانتخابات والذي يعتبر أول تشريع يضعه المجلس، مع مرور الوقت أصبح دور المجلس الوطني الفلسطيني هامشيا وأضحى بمثابة غطاء لتمرير قرارات القيادة[1].

المجلس المركزي: تم تأسيسه في عام 1973م ليكون حلقة الوصل بين المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية، يتم تشكيله من بين أعضاء المجلس الوطني ويرأسه رئيس المجلس الوطني، تكون المجلس المركزي الأول من 32 عضوا مناصفة بين التنظيمات الفدائية والاتحادات الشعبية والكفاءات الفلسطينية غير المنتمية للتنظيمات، ولكن تمت مضاعفة عدد الأعضاء فيما بعد ليتناسب مع متطلبات كل مرحلة، يقوم المجلس المركزي بعدد من المهام والاختصاصات منها اتخاذ القرارات في القضايا والمسائل المطروحة عليه من قبل اللجنة التنفيذية وذلك ضمن إطار مقررات المجلس الوطني، كان من المفترض أن يكون المجلس المركزي فعال ويعقد مرة كل شهرين لكن مع مرور الوقت وتزايد عدد الأعضاء أصبح غير فعال، وبذلك أصبح اتخاذ القرارات بيد اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وبالتحديد بيد رئيس اللجنة التنفيذية[2].

اللجنة التنفيذية: تعتبر أعلى سلطة تنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية وتعقد بشكل دائم وأعضاؤها متفرغين، مهمتها تنفيذ السياسات والبرامج. في بداية الأمر كان المجلس الوطني

---

[1] **منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني- تعريف- وثائق- قرارات**. مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

ينتخب رئيس اللجنة التنفيذية ثم يقوم رئيس اللجنة المنتخب باختيار أعضاء اللجنة، لكن منذ المؤتمر الوطني الرابع أصبح المجلس الوطني ينتخب اللجنة التنفيذية وهي تقوم باختيار رئيس لها من بين الأعضاء، يبلغ عدد أعضاء اللجنة 15 عضوا موزعين بين الفصائل والمستقلين، بعد ذلك تغير العدد ليصبح 18 عضوا. تتولى اللجنة التنفيذية السلطة الفعلية في المنظمة وتفرض سياستها على باقي الهيكلية في المنظمة، ورئيس اللجنة التنفيذية هو من يتخذ القرارات، عند تشكيل منظمة التحرير تولى أحمد الشقيري رئاسة اللجنة التنفيذية، وخلفه بذلك يحي حمودة، وبعد ذلك في عام 1969م تولى ياسر عرفات رئاسة اللجنة التنفيذية بالتزكية، واستمر حتى عام 2004م وجاء بعده محمود عباس[1].

عملية صنع القرار الفلسطيني في منظمة التحرير الفلسطينية كانت تتم داخل المجلس الوطني الفلسطيني الذي يمثل الشعب الفلسطيني كاملا، حيث يتم مناقشة الأمور بين الفصائل في المجلس الوطني الفلسطيني ويتم الإقرار بناء على التصويت عليها من قبل الفصائل والقوى الفلسطينية، لكن هذه العملية لم تستمر وأصبح القرار بيد الجنة التنفيذية ثم بيد رئيس اللجنة التنفيذية، أي أصبح الشخص الواحد هو الذي يتخذ القرارات حسب ما يراه مناسبا، ذلك أن القرار أصبح يصنع خارج مؤسسات منظمة التحرير.

القاعدة الأساسية لاتخاذ القرارات في منظمة التحرير الفلسطينية هي "التوافق" والإجماع بين الفصائل والقوى الفلسطينية رغم وجود التصويت الأمر الذي أثر بشكل كبير على الثقافة السياسية الفلسطينية باتجاه بناء الإجماع وضرورة الاتفاق. حيث قام التوافق على ركيزتين أساسيتين تمثلتا في التوافق الثوري القائم على الالتقاء على برنامج قاسم مشترك تحرري كفاحي، والتوافق الذي يشمل كل القوى الفلسطينية ولا يستثني أي قوى فلكل فصيل وحزب الحق بالالتحاق بالمنظمة[2].

---

[1] **منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني- تعريف- وثائق- قرارات**. مرجع سابق. ص 96.

[2] ايوب، حسن: حكومة التوافق وإنهاء الانقسام أم ترسميه؟. دنيا الوطن. على الرابط: http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2014/06/04/332058.html

عند العودة إلى المبادئ العامة لمنظمة التحرير الفلسطينية يظهر تركيزها على العلاقة بين القيادة والشعب وضرورة قيامها على الاحترام، واعتبار إرادة الأغلبية هي الممثلة لأي موقف ويجب احترامها من قبل الأقلية، كما ركزت على كسب ثقة الشعب من خلال اللجوء إلى وسائل الإقناع والحوار، بالإضافة إلى اعتبار أن كل فلسطيني هو عضو طبيعي في المنظمة ويسهم في انتخاب المجلس الوطني، وأكدت المنظمة على أهمية الديمقراطية وهذا التأكيد تم ضمانه من خلال منح كل فلسطيني الحق في الانتخاب والاعتراض على جدول الناخبين والحق في الترشيح وفق قانون الانتخابات المتفق عليه[1].

وبالعودة إلى قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دوراته المختلفة يلاحظ أنها ركزت على إتباع أسلوب الكفاح المسلح واعتباره الطريق الوحيد للتحرير، وتوحيد النضال والقيادة والقوى المقاتلة بالإضافة إلى حرية العمل الفدائي وتنظيم الشعب في قطاعات نقابية ومهنية، والتأكيد على أهمية الحوار للاتفاق على برنامج العمل السياسي، والتأكيد على الوحدة الوطنية والذي تكرر في دورات متعددة، بالإضافة إلى دعم الثقافة الوطنية وحرية العمل السياسي والثقافي وحرية التنقل والمساواة بين الرجل والمرأة وأنهما شريكا في النضال، وتنسيق العمل العسكري والنضال الجماهيري، حصل تغيير جوهري في الدورة الحادية عشر للمجلس الوطني حيث لم يعد الكفاح المسلح الخيار الوحيد للتحرير بل أضيف إليه استخدام كافة الوسائل المتاحة وصولا للتحرير[2].

عند تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية بذلت قصارى جهدها لتشكيل مؤسسات متعددة الأغراض سواء سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، تمثلت هذه المؤسسات باللجنة التنفيذية والمجلس المركزي والمجلس الوطني والقضاء الثوري وجيش التحرير الفلسطيني و مؤسسات الاستثمار المالي التي تتبع جميعها للمنظمة، بالإضافة إلى مركز الأبحاث والإذاعة والاتحادات

[1] **منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني- تعريف- وثائق- قرارات**. مرجع سابق. ص 102.

[2] المرجع السابق. ص 107.

الشعبية والعديد من المؤسسات الأخرى.[1] رغم وجود المؤسسات وتعددها واتساعها إلا أنه لا يمكن إنكار وجود فساد إداري ومالي داخلها، ناتج عن اتساع نطاق المؤسسات وتعدد مصادر التمويل لها ووجود الشخصنة والسيطرة على تلك المؤسسات[2].

منظمة التحرير الفلسطينية والظروف التي مرت بها أدت إلى خلق عناصر جديدة للثقافة السياسية الفلسطينية، تم التوصل إليها من خلال معرفة تاريخ المنظمة والعودة إلى ميثاقها وقرارات المجلس الوطني في دوراته المختلفة. فقد عملت المنظمة على نشر وتعزيز الثقافة الوطنية وتشجيع النضال والكفاح المسلح سواء على مستوى القيادات أو على مستوى الشعب، هذه الثقافة الوطنية تقوم بالأساس على التعايش والتسامح وتقبل الرأي والرأي الآخر، وثقافة الاعتراف بالآخر وحق الاختلاف، كما أوجدت ثقافة الإجماع من خلال اعتمادها على الانتخابات القائمة على احترام رغبة الأغلبية من قبل الأقلية، وجعلت الكوتا الفصائلية نظاما له حتى يتم إرضاء جميع الأطراف الفلسطينية، ذلك أن ثقافة النخبة هي انعكاس لثقافة أفراد الشعب عامة فقد ركزت المنظمة على المساواة والحرية في العمل السياسي والتنظيمي، وعززت ثقافة التعاون بين أبناء الشعب كافة وبين التنظيمات من أجل تحقيق الهدف الموحد والأسمى وهو التحرير.

ثمة وجهين للثقافة السياسية التي أنتجتها منظمة التحرير الفلسطينية

أولا: الوجه التوحيدي التوافقي، التعددي، القائم على شرعية التنوع والاختلاف، تعزيز المشاركة السياسية، وتكريس حرية الرأي والتعبير والتعبئة السياسية، وسيادة الإجماع الوطني. ظهر هذا من خلال اعتبار منظمة التحرير إطارا جامعا وموحدا للقوى الفلسطينية المتنوعة التي تختلف في إيديولوجياتها ورؤاها، مما سمح بالتنوع والاختلاف والتعددية وعدم اقتصار المنظمة على فصيل واحد.

---

[1] تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية. وكالة وفا. على الرابط: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2219.

[2] صقر، وسام: **الثقافة السياسية وانعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة 2005-2009**. جامعة الأزهر. فلسطين. 2010.

ثانيا: الوجه الذي أفرز الشخصنة، وتقديس القادة، وتقديس المقاومة المسلحة، والأبوية، والفصائلية والسيطرة الفردية. هذا ما تم ملاحظته مما سبق حيث إن شخصية الرئيس ياسر عرفات فرضت نفسها على صنع القرار داخل منظمة التحرير حيث كان يتحكم ويتفرد بالقرارات السياسية والمالية والعسكرية، واعتبر الأب والقائد لكل أبناء الشعب الفلسطيني، كما أن الميثاق الوطني أوجد هالة مقدسة حول الكفاح المسلح والمقاومة، بالإضافة إلى اعتماد الفصائلية والتمثيل الفصائلي داخل المنظمة.

وفرت منظمة التحرير قاعدة للتعددية في إطار توافق الفصائل والقوى السياسية، واعتمد هذا التوافق على نظام المحاصصة "الكوتا الفصائلية"، لكن هذه المحاصصة لم تتم ضمن إطار ديمقراطي حيث استبدل الانتخاب المباشر لممثلي الفصائل والقوى المتنافسة داخل منظمة التحرير بالتعيين، هذه التجربة كانت موجودة لدى غالبية البنى والأطر الاجتماعية مثل الاتحادات المهنية والشعبية[1].

انتقلت هذه الثقافة السياسية التي أنتجتها منظمة التحرير الفلسطينية بشقيها إلى مرحلة ما بعد توقيع اتفاق "إعلان المبادئ" أوسلو وهذا ما سيتم توضيحه في الفصل اللاحق.

منظمة التحرير كانت أحد العوامل المنتجة للثقافة السياسية الفلسطينية في مرحلة ما قبل توقيع اتفاق "إعلان المبادئ" أوسلو، لكنه لم يكن العامل الوحيد لذلك لابد من شرح العوامل الأخرى، وهنا سيتم تناول مؤسسات المجتمع المدني لمعرفة كيف أسهمت في إنتاج الثقافة السياسية الفلسطينية.

2- مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني قبل اتفاق" إعلان المبادئ" أوسلو

مؤسسات المجتمع المدني ليست ظاهرة جديدة في فلسطين لكنها موجودة منذ زمن، فقد بدأ تشكيل المؤسسات الأهلية منذ الانتداب البريطاني، لكنها اقتصرت على الجوانب الاجتماعية وتميزت بالبساطة وصغر العدد والحجم، ومع مرور الزمن وازدياد معاناة الشعب الفلسطيني

[1] البرغوثي، إياد: **التعددية السياسية. *مجلة تسامح:*** فلسطين. ع4. 2004.

ازداد عدد تلك المؤسسات وخاصة في فترة حكم الأردن للضفة الغربية، لكن دور هذه المؤسسات بقي محدودا وتأثيرها لا يكاد يذكر رغم انتشارها، ومع احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967م تزعزعت بنية المؤسسات الأهلية الضعيفة بالأساس ولم تستطع النهوض حتى أواخر السبعينات، فقد تم إجراء انتخابات بلدية في عام 1976م شارك فيها الفلسطينيون ليكون لهم وجود وحضور في تلك الفترة، نتج عنها قيادات وطنية حاصلة على ثقة الشعب، وازدهر النشاط الاجتماعي السياسي لمؤسسات المجتمع المدني المتمثلة في النقابات والاتحادات والجمعيات الخيرية والتعاونية، وأصبح هناك نمو متسارع للجان التطوعية غير الرسمية في أواسط الثمانينات، حيث ركزت هذه اللجان على تنمية الوعي السياسي والتعبئة الشعبية السياسية وساعدت على التكامل والتكافل ونشر ثقافة التعاون وتعزيز الثقة بين أبناء الشعب[1].

اعتبرت مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني إحدى القواعد الثورية ضد الاحتلال، لذلك لم يسمح لها أن تدخل في صراعات جانبية، يرى زياد أبو عمرو كما ورد في مجلة رؤية أن التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية تعتبر أهم مؤسسات المجتمع المدني، لأنها الأقدم والأكثر نفوذا وهي من بدأت بالمبادرة لتأسيس معظم منظمات المجتمع المدني الأخرى، حيث قامت فصائل اليسار الفلسطيني بعملية تنظيم المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة قائمة على أساس من العلاقات القصدية والطوعية ضمن أطر ولجان وحركات ونقابات ثقافية واجتماعية، ظهرت كركيزة أساسية للنضال وكبديل مؤقت عن العمل العسكري حيث كانت اللجان تقوم بأعمال سرية تدعم النضال والكفاح، ونجحت حركة فتح كذلك في تحويل منظمة التحرير الفلسطينية بعد عام 1969م إلى مؤسسة مركزية فاعلة تظهر النضج الوطني. فكل مؤسسات المجتمع المدني في الفترة ما قبل اتفاق "إعلان المبادئ" أوسلو كانت تهدف إلى دعم الصمود والمقاومة[2].

---

[1] العبد، جورج: **المجتمع المدني في ظل الانتفاضة، المقاومة الشعبية والحركة الوطنية الفلسطينية. *مجلة الدراسات الفلسطينية*.** ع 5. ص 105-126. 1991.

[2] محسن، تيسير: **التنظيمات السياسية والمنظمات التطوعية في السياق الفلسطيني.** مرجع سابق، ص 47-71.

أدركت منظمة التحرير الفلسطينية التي تعتبر ائتلاف الفصائل والقوى المقاومة منذ بداية وجودها ضرورة وأهمية بناء وتشكيل مؤسسات مجتمع مدني للحفاظ على الهوية الفلسطينية وتعزيز الشخصية الوطنية من أجل مواجهة التشويه والإلغاء التي كانت تتعرض لهما، وسمحت بتشكيل فصائل وقوى سياسية واجتماعية متنوعة فقد أنشأت مؤسسة صامد ودائرة الإعلام والثقافة والهلال الأحمر الفلسطيني واتحاد المرأة الفلسطينية، وأنشأت العديد من الاتحادات التي تعتبر جزءا من مؤسسات المنظمة التي كانت مهمتها الأساسية دعم وخدمة النضال الوطني الفلسطيني، وعضوية الفرد فيها قائمة بناء على مدى دعمه للعمل الوطني ولم يكن قائما على البحث عن الحقوق النقابية. وكان لهذه المؤسسات تمثيل في المجلس الوطني الفلسطيني وبعض الأمناء العاملين في الاتحادات لهم مناصب في اللجنة التنفيذية، حيث كانوا بمثابة ممثلين عن أعضاء الاتحادات. لقد عملت الفصائل منذ بداية وجودها على إنشاء لجان وتنظيمات ومؤسسات تأخذ الصفة التنظيمية ومن خلالها استطاعت الفصائل المساهمة في صياغة الخيارات الوطنية[1].

يظهر اهتمام الفصائل والقوى الفلسطينية بالمجتمع المدني من خلال اهتمامه بالعمل الاجتماعي، حيث نظرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى العمل الاجتماعي باعتباره مرتبطا بالتوجه والاهتمام السياسي، ذلك أن النشاط الاجتماعي يتفق مع طريقة تفكير اليسار التي تؤكد على ضرورة التوجه نحو الجماهير وتوجيههم والعمل من أجلهم. ونظرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين للعمل الاجتماعي على أنه السلاح الأساسي والمركزي في مواجهة العدو والتخلص منه. كما اهتمت حركة فتح بتشكيل مؤسسات لتنظيم العلاقة الاجتماعية بين قوى الشعب والثورة، ومن بين هذه المؤسسات "مؤسسة الشؤون الاجتماعية ورعاية أسر الشهداء" التي كانت تهدف إلى رفع مستوى الوعي الوطني لدى الشعب وتقديم المساعدة لأبناء الشعب المحتاجين، بالإضافة إلى تأسيس"جمعية رعاية أسر مجاهدي وشهداء فلسطين" في دمشق عام 1967م حيث اهتمت الجمعية بتقديم الخدمات لأبناء وأسر المجاهدين وتنظيم ندوات تهتم بطرح قضاياهم وطرح القضايا الوطنية[2].

---

[1] أبو سيف، عاطف: **المجتمع المدني الفلسطيني بين المفهوم والنشأة**. مرجع سابق، ص 8-29.

[2] خورشيد، غازي: **المقاومة الفلسطينية والعمل الاجتماعي. *مجلة شؤون فلسطينية***. ع6. 1972. ص 104-122.

من أهم سمات مؤسسات المجتمع المدني التي تشكلت في الأراضي الفلسطينية المحتلة أنها جاءت كردة فعل على الأوضاع السياسية السائدة، حيث كرست عملها لدعم صمود الشعب وثباته وخاصة في أوقات الأزمات، فعملت على توفير الأمن وبناء التضامن الاجتماعي للشعب الفلسطيني وخاصة خلال الانتفاضة الأولى، فقد قلصت الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي وشكلت العديد من اللجان التطوعية في ذلك الوقت. وقد تعرضت مؤسسات المجتمع المدني للقمع والملاحقة من قبل الاحتلال، وردا على هذا القمع تم تشكيل لجان غير مركزية وسرية وبعد ذلك نشطت اللجان التطوعية الصحية والطبية والزراعية والتعليمية، وظهرت أعمال تطوعية واسعة عززت الديمقراطية والمساهمة في صنع القرار المحلي والوطني[1].

جاء العمل التطوعي كأحد أهم سمات المجتمع المدني الفلسطيني حيث تم تشكيل لجان للعمل التطوعي، وكان مفهوم العمل التطوعي قائما على خدمة المجتمع والقضية الفلسطينية بشكل طوعي ودون مقابل. وقد قام كل فصيل سياسي فلسطيني بتشكيل منظماته التطوعية، وكانت هذه اللجان عنوان التنظيم الجماهيري وعنوان المقاومة الجماهيرية ضد الاحتلال، حيث كانت تنظم المظاهرات والاعتصامات وتوزع البيانات والمنشورات من خلال العمل التطوعي ضد الاحتلال. ومثال ذلك عندما قرر الاحتلال إيجاد روابط القرى وإضفاء شرعية عليها من أجل إضعاف شرعية منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1982م قامت لجان العمل التطوعي التابعة للتنظيمات السياسية الفلسطينية المتمثلة في(حركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، حزب الشعب) بإفشال روابط القرى من خلال نشر الوعي والتثقيف بخطر روابط القرى وهدفها بضرب القضية الفلسطينية[2]. هذا العمل التطوعي لمؤسسات المجتمع المدني عزز ثقافة العمل الجماعي والتنسيق فيما بينها وعكس ثقافة المجتمع.

---

[1] تماري، سليم: **مخاطر الرتابة: العصيان المحدود والمجتمع المدني. *مجلة الدراسات الفلسطينية*** .ع 3. ص 12–23. 1990.

[2] جحشان، جبريل وحسين يحيى: **العمل التطوعي الفلسطيني ذاكرة وطن تأبى النسيان**. رام الله: هيئة العمل التطوعي الفلسطيني: مؤسسة روزا لوكسبورغ.

أسهمت مؤسسات المجتمع المدني في خلق عناصر جديدة للثقافة السياسية الفلسطينية، من خلال ما قدمته من أعمال وما شكلته من لجان وبخاصة نشرها للثقافة التطوعية والإيمان بقوة الشعب والجماهير، والتعاون والعمل الجماعي واحترام الآخر وتعزيز الثقة بين الفئات المختلفة، والإيثار والتعددية، ذلك من خلال الالتقاء على أهداف معينة وهي: دعم المقاومة والصمود، وتعزيز الهوية الفلسطينية، والسعي لتحقيق هذه الأهداف من خلال إعمال وبرامج مشتركة بين القوى وتعزيز المشاركة السياسية.

3- الانتفاضة الفلسطينية الأولى

تعتبر الانتفاضة الفلسطينية الأولى من الظروف والعوامل التي أسهمت في إنتاج ثقافة سياسية فلسطينية. انطلاقا من ذلك لا بد من توضيح أهم ما جاءت به الانتفاضة والتعرف على حيثياتها.

اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى انطلاقا من عدة ظروف أحاطت بالشعب الفلسطيني في تلك الفترة، تمثلت في القمع والاضطهاد والتشريد والقتل الذي مارسته سلطات الاحتلال الصهيونية بحق الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى الواقع الديموغرافي المتمثل في زيادة عدد السكان ونقص في الأراضي الزراعية وأراضي البناء بسبب مصادرتها من قبل الاحتلال، مما أدى إلى تهجير عشرات الآلاف من الفلسطينيين من أراضيهم، هذا بالإضافة إلى العديد من الظروف والممارسات التي تجمعت وتكدست في بوتقة انفجرت عند اندلاع الشرارة المناسبة. كان حادث الدهس المتعمد على مدخل مدينة عسقلان المحتلة الشرارة التي فجرت الانتفاضة في قطاع غزة وامتدت إلى الضفة الغربية لتشمل جميع الفلسطينيين[1].

كانت الانتفاضة الشعبية الأطول زمنيا والأوسع انتشارا جغرافيا شاملة لم تقتصر على فئة معينة ولا حزب سياسي معين، بل شارك فيها جميع الفئات العمرية وجميع القوى الفلسطينية، فكانت انتفاضة عامة أساسها الحجارة، وعملت الانتفاضة على اتباع استراتيجية

[1] أبو صوي، بسمة وعوده شحاده: **الانتفاضة مبادرة شعبية: الفصل الاول، قراءات إحصائية في ضل الانتفاضة**. 1990.

الممانعة المتمثلة في العصيان المدني، متدرجة من العصيان الجزئي ثم العصيان المحـــدود ثـــم العصيان الشامل. تمثل العصيان الجزئي في مقاطعة جزئية لبضائع العدو وقراراته ومقاطعـــة واسعة للعمل في المستوطنات واستقالات واسعة للجان البلديات والقرى. أما العصيان المحـــدود فتمثل في قرار وطني موحد حول تخزين الأغذية في البيوت تكفي الحاجة في تلك الفترة. أمـــا العصيان الشامل المفتوح فتمثل في تدمير المؤسسات التي أقامها الاحتلال الصهيوني للربط بينه وبين الشعب الفلسطيني[1].

منذ بداية الانتفاضة كان هناك تنسيق بين قيادات الفصائل الفلسطينية وزاد التنسيق حتى أصبح هناك حاجة إلى قيادة تنظيمية للانتفاضة تقوم بتنظيمها وتوجيهها وتحديد برنامجها، لذلك صدر بيان بتاريخ 1988/1/10م يعلن قيام القيادة الوطنية الموحدة ضمت هذه القيادة القيـــادات التنظيمية للفصائل الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة. عملت القيـــادة كهيئة تنسيق عليا للانتفاضة تحدد الفعاليات والاستراتيجيات، كما اعتمدت على البيانات كوسيلة اتصال بالشعب، حيث تم إصدار واحد وثلاثين بيانا خلال العام الأول للانتفاضة. فكانت هنـــاك علاقة قوية بين الفصائل بعضها البعض وبين القيادات الوطنية الموحـــدة والجمـــاهير وعلاقـــة الداخل بالخارج، والجدير بالذكر أن تشكيل القيادة الموحدة لم يأت ليحل محل الفصائل بل جـــاء ليفي بمتطلبات الانتفاضة، مع الاحتفاظ بخصوصية كل فصيل وحزب [2].

توحد الشعب الفلسطيني وراء قيادته الموحدة وأخذ يطبق مـــا تصـــدره مـــن قـــرارات وأصبحت مواجهة سلطات الاحتلال نمط سلوك وحياة يومية، وازدادت درجـــة التفاعـــل بـــين الفصائل وخاصة على صعيد العمل الميداني والتنسيق التنظيمي ودعم الوحدة الوطنيـــة، وازداد الإقبال على الانضمام للتنظيمات الوطنية وخاصة من قبل فئة الشباب، وازداد التشبث بالثوابت الوطنية ورفض الاحتلال في مقابل التقليل من حدة الصراع الفئوي بين الفصائل، بالإضافة إلى ازدياد درجة التسامح بين الفصائل وأصبح التنافس بين الفصائل قائما على تشكيل وتفعيل اللجان

[1] عطية، علي: **الانتفاضة المسيرة وآفاق المستقبل**.عمان: دار الكرمل.1991.

[2] الجرباوي، علي: **الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة**. بيروت: دار الطليعة.1989.

الشعبية والعمل التطوعي أي الطابع الايجابي في التنافس، حيث تم احتواء الخلافات داخل إطار الوحدة الوطنية فحافظت الفصائل على التزامها الثابت ببرنامج القياداة الموحدة، على أساس أنه يشكل القاسم المشترك بينها، لكن ذلك لم يمنع من احتفاظ كل فصيل بحق التعبير عن نفسه ومواقفه السياسية الخاصة[1].

خلال الانتفاضة تم عقد المؤتمر الوطني الفلسطيني في الجزائر وأطلق عليه مؤتمر الانتفاضة ومؤتمر الوحدة الوطنية الذي عني به وحدة الداخل والخارج ووحدة فصائل المقاومة رغم اختلاف وجهات النظر، وتم التوافق على إعلان الاستقلال في عام 1988م، وتطبيق مبدأ الديمقراطية والتعددية السياسية. جسدت الانتفاضة الفلسطينية الأولى قيم الحرية والإيمان والتضامن بالإضافة إلى الحق والعدل ذلك من خلال الإجماع الشعبي ومواصلة الكفاح والتضحية بالنفس، كما تم إخضاع كل التناقضات الثانوية في حياة الشعب لصالح مواجهة الاحتلال أي التجمع على الهدف المشترك، وأهم ما أفرزته الانتفاضة نشر أسلوب الحوار الوطني والتشديد على قيم الوحدة الوطنية، وأظهرت أسمى حالات التكافل والتكامل بين أبناء الشعب من خلال العمل الجماعي والثقة بأنفسهم وبالقيادة الوطنية الموحدة[2].

دفعت أحداث الانتفاضة إلى تشكيل حركة المقاومة الإسلامية (حماس) التي تعتبر إحدى الحركات التي تعود جذورها للإخوان المسلمين، وشاركت حركة حماس في الانتفاضة إلى جانب القيادة الموحدة لكنها لم تنضم لها[3].

اتسمت العلاقة بين حركة حماس والقيادة الوطنية الموحدة منذ بداية ظهورهما بالوحدة والصراع، فقد تمثلت الوحدة من خلال وحدة العمل الميداني في مواجهة الاحتلال والسعي للتخلص منه خلال الانتفاضة الأولى، أما الصراع فقد ظهر كنتيجة للاختلاف في الايدولوجيا والتنافس على كسب ثقة الشعب ودعمه وتأييده والسعي نحو قيادته، وكان هناك تنسيق بين

---

[1] الجرباوي، علي: **الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة**. مرجع سابق.

[2] الدجاني، احمد: **الانتفاضة الفلسطينية والتحرير. القاهرة:** دار المستقبل العربي. 1989.

[3] سليمان، مهيب: **حماس من الداخل. فلسطين:** دار الشروق للنشر والتوزيع.2002.

الحركات الوطنية والإسلامية حتى ولو لم يكن على مستوى القيادة بحيث أدرك الطرفان ضرورة التكامل والتعاون في العمل الكفاحي رغم الاختلاف حيث ساد جو من التنسيق الميداني رغم التنافس[1]. أما حركة الجهاد الإسلامي خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى فلم تتبن أي موقف يتعارض مع القيادة الوطني الموحدة في منشوراتها، لكن التعارض بدأ بعد إصدار قرارات الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني ورفض قرار"242" واعتباره تخليا عن جزء هام من فلسطين[2].

خلال امتداد الانتفاضة الفلسطينية الأولى تم تكريس ثقافة المقاومة التي تقوم على أساس النضال، والتأكيد على الثوابت الوطنية الفلسطينية والتمسك بالحق واتباع أسلوب الممانعة المتمثل في العصيان المدني الذي يعتبر من أسس ثقافة المقاومة، بالإضافة إلى التعاون ونبذ الكراهية والخلافات الداخلية.

خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى أظهر الفلسطينيون تماسكهم وتعاونهم وتوحدهم ضد الاحتلال، حيث ظهر ذلك خلال الأحداث اليومية للانتفاضة وتعبئة الشباب بطريقة عفوية.

السمة الأساسية للانتفاضة الأولى هي التركيب الديمقراطي الشعبي وتعزيز القيم

- قيم التضامن التي عبر عنها جميع أبناء الشعب الفلسطيني وفصائله.
- قيم المشاركة الواسعة من قبل الفئات المختلفة والقوى السياسية المتنوعة.
- قيم الإيثار والتضحية التي عبر عنها الشعب بكافة فئاته.
- قيم نبذ الخلافات الداخلية وتوجه نحو مقاومة الاحتلال وتوجيه الضربات له.
- قيم التعاون والتنسيق بين الجماهير والقيادة.

---

[1] البرغوثي، إياد: **الاسلمة السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة**. فلسطين: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان. ط2. 2003.

[2] ابو عمر، زياد: **الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة**. القدس: دار الأسوار. 1989.

خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى ظهرت حركات إسلامية جديدة في الساحة الفلسطينية عملت على إيجاد الخطاب الإسلامي وساعدت في خلق عناصر جديدة للثقافة السياسية، فيما يلي سيتم الحديث عن تلك الحركات لمعرفة دورها في إنتاج الثقافة السياسية الفلسطينية.

4- ظهور خطاب الإسلام السياسي

ظهرت الحركات الإسلامية في فلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني ولم يكن هناك فصل بين ما هو وطني وما هو ديني. بقي الحال كذلك حتى وقوع النكبة عام 1948م حيث بدأت الحركات الإسلامية الاتجاه نحو ما هو حزبي، فقد تم تشكيل قوى الحركات الإسلامية بدءاً بالإخوان المسلمين الذين ركزوا على بناء المساجد وتأطير الشباب وتعبئتهم فكريا، فالإخوان المسلمون في فلسطين مهتمون بالقضايا الدينية على حساب القضايا السياسية ذلك كونهم تابعين للأردن ومصر ولم يعتبروا القضية الفلسطينية قضية مركزية، واستمر الوضع على هذا الحال حتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى، حينها وجد الإخوان المسلمين أنفسهم في مأزق لعدم مشاركتهم في الانتفاضة، وبناء على ذلك تم تأسيس حركة المقاومة الإسلامية حماس لتشارك في الانتفاضة وبدأت تصدر بيانات سياسية موقعة باسم حركة المقاومة الإسلامية[1].

نشأة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى وأعلنت عن ظهورها وتمت صياغته ميثاقها من قبل قيادتها التي أبعدت في مرج الزهور الذي ورد في المادة الأولى منه أن حركة حماس حركة مقاومة إسلامية، وأكدت المادة الثانية أن حركة حماس امتداد للإخوان المسلمين. ترفض حماس الفصل بين الدين والدولة وتعتبر السياسة جزءا من الدين، كما ترفض الدولة الدينية وتدعو إلى دولة مدنية تكون مرجعيتها إسلامية[2].

عملت حركة حماس على نشر فكرة مركزية القضية الفلسطينية وأهميتها على صعيد الأمة الإسلامية، واهتمت أيضا بالعلاقات مع الحركات الإسلامية الأخرى واعتبرتها علاقات

---

[1] سلامة، عبد الغني: **الإسلام السياسي في فلسطين- النشأة- المسارات- المستقبل. *مجلة شؤون فلسطينية***. ع. ص ص 5-29.

[2] رزمة، يوسف: **الرؤية السياسية لحماس**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. 2014.

قائمة على الاحترام، أما علاقتها مع منظمة التحرير فقد نظرت لها من جانبين: الأول اجتماعي يتعامل مع أبناء المنظمة من خلال العلاقات الاجتماعية التي تربطهم، والجانب الآخر ديني ينظر إلى طبيعة المنظمة العلمانية من زاوية الرفض والتناقض مع الفكر الإسلامي وبحال تخلت المنظمة عن الاتجاه العلماني سيزول التناقض والرفض[1].

تعتبر حركة الجهاد الإسلامي من القوى الإسلامية الفلسطينية كما تعتبر أول تنظيم إسلامي يتبنى الجهاد ضد إسرائيل، وتركز على المقاومة ولا تكرس اهتمامها للجانب الاجتماعي وتعتبر القضية الفلسطينية قضية مركزية وأساسية، تم تأسيسها عام 1981م على يد فتحي الشقاقي في غزة الذي نادى بالكفاح المسلح، وعملت الحركة على الجمع بين ما هو إسلامي وما هو وطني ودعت إلى الالتقاء بين القوى الفلسطينية لتحرير فلسطين، بالإضافة إلى قبولها بالتداول السلمي للسلطة والتعددية السياسية، رغم أنها لم تدخل في إطار منظمة التحرير[2].

اختلفت حركة الجهاد الإسلامي عن باقي الحركات الأخرى في أسلوب التنظيم الذي يعتمد على الخلايا الصغيرة والسرية لدرجة أن كل خلية مستقلة عن الأخرى، وأنها تعتمد على استخدام الأسلوب العسكري المباشر لتحقيق أهدافها[3].

هناك حركات وأحزاب إسلامية أخرى في الساحة الفلسطينية لكن تأثيرها ليس قويا، حيث تعتبر حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي الأقوى في الحضور من بين القوى الإسلامية الأخرى.

اتسم الخطاب السياسي الإسلامي الفلسطيني بعدم وجود مرجعية واضحة ومحددة حيث يعتبر انتقائي المرجعية، فبعض الأحيان تكون مرجعيته دينية محضة وأحيانا أخرى تكون سياسية أو ثنائية بين دينية وسياسية، هذه السمة الانتقائية لمرجعية لخطاب الإسلامي جعلته مقلقا للآخر غير الإسلامي، كما يعتبر الخطاب السياسي الإسلامي سلطويا يمتلك الهيمنة والاستعلاء

---

[1] زواوي، خالد: **مرجعية الخطاب الاسلامي في فلسطين**. رام الله: مؤسسة مواطن. 2012.

[2] سلامة، عبد الغني: **الاسلام السياسي في فلسطين- النشأة- المسارات- المستقبل**. مرجع سابق. ص ص 5-29..

[3] البرغوثي، اياد: **الاسلمة السياسية في الاراضي الفلسطينية المحتلة**. مرجع سابق.

على التوجهات الأخرى خاصة في مجتمعنا الذي ينظر إلى الدين باهتمام، مما يؤدي إلى حوار أقل على المستوى الفكري والمجتمعي بالإضافة إلى التشدد السياسي، كما ويتعامل الخطاب السياسي الإسلامي مع مسلمات لا يخضعها للنقاش مما يؤدي إلى رفض الآخر والاستهانة به[1].

فالخطاب السياسي الإسلامي له حجم وتأثير واضح في فلسطين لذلك يعتبر من العوامل المنتجة للثقافة السياسية، رغم وجود الحركات الإسلامية في وقت سابق إلا أن الخطاب السياسي الإسلامي ظهر في الثمانينات ليضيف عناصر جديدة للثقافة السياسية تركز على الجانب الديني الإسلامي في السياسية. كما أوجد الخطاب الإسلامي ثقافة الانغلاق والتفرد.

تظهر ثقافة الانغلاق والتفرد من خلال عدة مواقف منها:

- امتناع الحركتين(الجهاد الإسلامي وحماس) عن المشاركة في القيادة الموحدة للانتفاضة الفلسطينية الأولى وقيام حركة حماس بإصدار بيانات خاصة بها خلال الانتفاضة غير بيانات القيادة الموحدة.

- رفض القوى الإسلامية الدخول في منظمة التحرير الفلسطينية، واشتراط الدخول بتخلي المنظمة عن توجهاتها الأيديولوجية.

- اتباع سياسة التحفظ والرفض من قبل حركة حماس تجاه التوجهات السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية فيما يتعلق بإدارة الصراع مع إسرائيل.

- رفض حركة حماس لبرنامج منظمة التحرير واعتباره تنازلا عن حقوق الشعب الفلسطيني.

بعد عرض ومناقشة العوامل المنتجة للثقافة السياسية السائدة قبل اتفاق "إعلان المبادئ" أوسلو سيتم عرض ما توصلت إليه الدراسة في هذا الفصل من استخلاصات وتحليلات.

[1] زواوي، خالد: **مرجعية الخطاب الاسلامي في فلسطين**. مرجع سابق.

تحليل واستخلاصات

أولا: الثقافة السياسية السائدة قبل اتفاق "إعلان المبادئ" أوسلو

اتسمت الحياة السياسية قبل أوسلو بسيادة ثقافة التحرر الوطني والمقاومة، ظهر ذلك من خلال الحروب والنكبات التي عاشها الشعب الفلسطيني، وكان آخرها في تلك المرحلة الانتفاضة الفلسطينية الأولى، حيث شارك في تلك الحروب ضد الاحتلال الإسرائيلي أبناء الشعب والقوى والفصائل الفلسطينية بغض النظر عن أيديولوجيتها وفكرها السياسي، ورغم حصول الانشقاقات والاختلافات وتشكيل جبهة الرفض إلا أن ثقافة المقاومة ظلت تسود في تلك الفترة وفي كل مرة كان يتم تجاوز أي انشقاق أو نزاع قبل أن يضرب صميم المجتمع، ذلك بالإضافة إلى وجود سياسة التوافق والإجماع المتمثلة في الاتفاق على هدف أساسي وموحد وهو التحرير وذلك باتباع برنامج سياسي واحد.

ثانيا: عناصر الثقافة السياسية السائدة قبل اتفاق "إعلان المبادئ" أوسلو

أسهمت عدة عوامل في إنتاج الثقافة السياسية قبل أوسلو وقد تم توضيح هذه العوامل مسبقا وبشكل مفصل، وكل عامل من عوامل إنتاج الثقافة السياسية أسهم في إيجاد عناصر شكلت في النهاية الثقافة السياسية السائدة في تلك الفترة المتمثلة في التحرر الوطني، وهنا لابد من التوضيح بأن الثقافة السياسية التي كانت تمثلها النخبة الفلسطينية كانت تمثل ثقافة الشعب.

عناصر الثقافة السياسية الناتجة عن إرث منظمة التحرير

أنتج إرث منظمة التحرير الفلسطينية عناصر ثقافة سياسية فلسطينية متعددة لعل أهمها ما يلي:

1. قيم التعددية السياسية والمشاركة في الحياة السياسية القائمة على تعدد القوى والفصائل السياسية الفلسطينية، حيث سمحت المنظمة بالتنوع السياسي، وسمحت بتشكيل الأحزاب والفصائل واحتفاظ كل فصيل برؤيته الخاصة وذلك ضمن إطار المنظمة وحتى خارج إطارها، هذه التعددية عكست مصالح شرائح وفئات المجتمع الفلسطيني المختلفة، وتم

التعامل مع هذا التعدد والتنوع من خلال جعل الاتفاق والحوار ثقافة سائدة بين كافة التنظيمات والقوى الفلسطينية. وعززت التعددية عمليا من خلال تخصيص نص في الميثاق الوطني الفلسطيني جاء فيها" الجماهير الفلسطينية تشكل منظمات وأفراد جبهة وطنية واحدة[1]"، وظهرت أيضا في الفعل الثوري الذي يعكس الديمقراطية والتعددية، وأيضا من خلال السماح بتشكيل تنظيمات متنوعة ومتعددة.

2. قيم التوافق والإجماع حيث اعتبر التوافق والإجماع القاعدة الأساسية في منظمة التحرير الفلسطينية، فبالرغم من وجود الاختلاف والتنوع في القوى والفصائل واختلاف الإيديولوجيات ووجهات النظر، إلا أن قاعدة التوافق والإجماع كانت هي الأساس في اتخاذ القرارات الوطنية وذلك حفاظا على المصلحة الوطنية العليا في ظل وجود المرجعية الموحدة، والتوافق الثوري القائم على برنامج مشترك تحرري كفاحي يشمل كافة القوى ولا يستثني أحدا منها.

3. قيم المأسسة والشخصنة حيث نتجت قيم المأسسة عن الميثاق الوطني الفلسطيني وتشكيل وبناء المنظمة للمؤسسات الوطنية التي تخدم مصالح الشعب والمصالح الوطنية، أما الشخصنة فنتجت عن تقديس القادة والمقاومة والأبوية الفصائلية وسيطرة الفردية، حيث إن شخصية الرئيس ياسر عرفات فرضت نفسها على صنع القرار.

4. قيم المصلحة الوطنية العليا **وظهر** ذلك من خلال وجود الهدف المشترك بين كافة القوى والفصائل الفلسطينية والسعي لتحقيقه في البداية من خلال الكفاح المسلح ثم استخدام كافة الوسائل المتاحة، وتظهر المصلحة الوطنية العامة من خلال اتباع سياسية الإجماع والاتفاق والتوجه نحو درء الاحتلال وجعل التناقضات الداخلية جانبا رغم وجود بعض الانشقاقات إلا أنها لم تكن هي العنصر السائد، فقد تم الحفاظ على الأرضية المشتركة، ومما يؤكد ذلك موقف جبهة الرفض من البرنامج المرحلة حيث رفضته وجمدت عضويتها في منظمة

[1] ابو نحل، اسامة واخرون: **مسيرة المتغيرات السياسية واثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية(من النشأة حتى اوسلو)**. مرجع سابق.

التحرير لكنها لم تنسحب منها وعادت إليها وفعلت عضويتها، هذا الموقف للجبهة الشـــعبية وتجميد وجودها في المنظمة وعودتها يدل على وجود ثقافة مشتركة.

5. قيم الاعتراف بالآخر وحق الاختلاف والذي عزز قيم الحوار وحرية الرأي والتعبير كمـــا عزز قيم التعاون والتسامح، وتعزيز الثقة الوطنية والنضال والكفاح المسلح.

عناصر الثقافة السياسية الناتجة عن مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني

أسهم المجتمع المدني الفلسطيني في إنتاج عناصر جديدة للثقافة السياســية الفلســطينية، ولوحظ ذلك من خلال الشرح السابق لمؤسسات المجتمع المدني حيث أنتج العديد من القيم لعـــل أهمها ما يلي:

1. قيم التكافل والتضامن والتعاون التي أظهرتها مؤسسات المجتمع الفلسطيني بشكل واضح في وظل الانتفاضة، من خلال قيامها بتعزيز التكافل والتضامن الاجتماعي والتعاون فيما بينها لتقديم المساعدة للشعب ودعم مقاومته وصموده، وتعزيز الثقة بين الناس واللجان الشـــعبية والقادة.

2. قيم التطوع والعمل التطوعي الخيري بدون مقابل من خلال تشكيل لجان تطوعيـــة تـــنظم الجماهير وتنسق وتنظم المظاهرات والاعتصام الشعبية وتوزع البيانات والمنشورات، حيث أصبح التطوع سمة من سمات المجتمع الفلسطيني ولا يكاد يخلو بيت من العمل التطـــوعي الوطني، الذي يقوم بالأساس على خدمة الوطن بدون أي مقابل بل لتحقيق أهداف وطنيـــة. مواقف التطوع والعمل الاجتماعي كثيرة لعل أهمها ظهر جليا أثناء الانتفاضة الفلســـطينية الأولى وما قدمته الجماهير من تضحية وإيثار بدون مقابل فقد نبع ذلك من قيمـــة الـــولاء والانتماء للوطن والقضية، العمل التطوعي بدوره كرس قيمة الحوار والمشاركة والتنسيق.

عناصر الثقافة السياسية الناتجة عن الانتفاضة الفلسطينية الأولى

الانتفاضة الفلسطينية الأولى أسهمت في إنتاج الثقافة السياسية الفلسطينية من خلال مـــا عززته من قيم في المجتمع الفلسطيني ولعل أهم هذه القيم ما يلي:

1. قيم المشاركة الواسعة، حيث شارك في الانتفاضة الشعب الفلسطيني بكافة فئاته ولم تقتصر على شريحة واحدة أو فصيل واحد أو قوى واحدة.

2. قيم التنسيق والتعاون والذي ظهر من خلال وجود القيادة الوطنية الموحدة حيث ظهر التنسيق بين الفصائل والقوى الفلسطينية، وتبني برنامج عمل موحد وتواصل مع الشعب من خلال توزيع البيانات، والتعاون بين القيادة والشعب واللجان الشعبية.

3. قيم التسامح والتي ظهرت بين الفصائل والقوى الفلسطينية وتبني التنافس الايجابي القائم على تفعيل اللجان الشعبية والعمل التطوعي واحتواء الخلافات الداخلية.

4. قيم التضامن والإيثار والتضحية ونبذ الخلافات الداخلية واتباع أسلوب الحوار والتشديد على قيم التكافل والتكامل الوطني والثقة بالنفس وبالقيادة، بالإضافة إلى ثقافة المقاومة والنضال واتباع أسلوب الممانعة في المقاومة، والتمسك بالثوابت الوطنية.

عناصر الثقافة السياسية الناتجة عن ظهور الخطاب الإسلامي

في نهاية مرحلة التحرير ومع ظهور خطاب الإسلام السياسي ظهرت ثقافة التشدد والانغلاق والتفرد، وبدأت تظهر ثقافة جديدة قائمة على تبني الإسلام كنهج حياة وسياسة. لكن ظهور الخطاب الإسلامي السياسي جاء متأخرا في نهاية مرحلة ثقافة المقاومة والتحرير وبذلك يمكن اعتباره منتجا للثقافة السياسية التي ستمتد للمرحلة المقبلة، ذلك أن ثقافة المقاومة والتحرير هي التي كانت سائدة قبل توقيع اتفاق "إعلان المبادئ" أوسلو.

عناصر الثقافة السياسية التي كانت السائدة في هذه المرحلة تعكس الثقافة السياسية المتكاملة التي تتمثل في التوجهات السياسية الايجابية للمواطنين نحو النظام السياسي الذي تمثل في منظمة التحرير الفلسطينية، ونحو دورهم في المجتمع ومشاركتهم في الكفاح والنضال، والثقة بالآخرين والاستعداد التام للتعاون مع بعضهم من أجل تحقيق المصلحة العامة والوطنية العليا.

الفصل الثالث

الثقافة السياسية الفلسطينية منذ اتفاق "إعلان المبادئ" أوسلو حتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى)

الفصل الثالث

الثقافة السياسية الفلسطينية منذ اتفاق "إعلان المبادئ" أوسلو حتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى)

يتناول هذا الفصل من الدراسة الثقافة السياسية الفلسطينية في الفترة الممتدة منذ توقيع اتفاق "إعلان المبادئ" أوسلو وحتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، حيث سيتم تحديد وتوضيح عناصر الثقافة السياسية الفلسطينية التي تم إنتاجها وسادت خلال هذه الفترة، ومناقشة العوامل المنتجة للثقافة السياسية الفلسطينية، بالإضافة إلى التعرف على الثقافة السياسية الفلسطينية السائدة والتي تكونت من عناصر متعددة، حتى تتمكن الدراسة من إجراء مقارنة بين عناصر الثقافة السياسية السائدة في فترة ما قبل أوسلو وما بعده وتوضيح نقاط الاختلاف، ودور ذلك في الوحدة الوطنية الفلسطينية.

سيكمل هذا الفصل من حيث انتهى الفصل الماضي حفاظا على تسلسل الأفكار وانسياب المعلومات وحرصا على إيصالها بشكل سلس ومناسب، حيث سيتم توضح عناصر الثقافة السياسية الفلسطينية السائدة منذ توقيع اتفاق أوسلو وحتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، هنا ستعتمد الدراسة على الاستقراء كآلية للوصول للأهداف المنشودة من هذا الفصل.

عناصر الثقافة السياسية السائدة في الفترة الممتدة منذ توقيع اتفاق أوسلو وحتى اندلاع الانتفاضة الثانية

سادت عناصر جديدة للثقافة السياسية في مرحلة أوسلو ظهرت هذه العناصر بشكل واضح لا يمكن تجنبه، رغم وجود البعض منها من قبل إلا أنها لم تكن ظاهرة بهذا الشكل الملحوظ، فبعض عناصر الثقافة السياسية استمر وتعمق وبعضها تراجع واختفى بين هذين الزمنين، هنا سيتم عرض ومناقشة عناصر الثقافة السياسية السائدة في مرحلة أوسلو[1] وحتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية كما تراه الدراسة.

[1] مرحلة أوسلو يقصد بها المرحلة الممتدة منذ توقيع اتفاق "إعلان المبادئ" أوسلو وحتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثاني" انتفاضة الأقصى"

- **ثقافة الافتراق**

ساد هذا العنصر بشكل واضح وملموس منذ اليوم الأول لتوقيع اتفاق أوسلو وكرد فعل عليه، ذلك أن الاتفاق شكل صدمة للمجتمع الفلسطيني، حيث أصبح هناك نقطة خلاف جوهرية في القضية الفلسطينية وبناء عليها انقسم الشارع الفلسطيني إلى سلطة صاحبة برنامج سياسي يقوم على تبني عملية السلام والمفاوضات، ومعارضة تعتمد برنامجا سياسيا قائما على المقاومة، وأصبح هناك اختلاف وخلاف بين القوى السياسية وصل إلى حد التصارع والتنافس واستخدام القوة والعنف من قبل السلطة لقمع المعارضة والسيطرة عليها. هذا ما يؤكده باسم الزبيدي في كتابه الثقافة السياسية الفلسطينية، حيث يرى بأن السلطة استخدمت أساليب تضيق الخناق على الكثيرين وبخاصة المعارضة واستخدمت العنف ضدهم، هذا بدوره عزز وكرس عنصر الصراع الداخلي والخلاف وجعل هناك انقساما في صفوف القوى السياسية[1]. وهنا أصبح عنصر الانقسام السياسي يأخذ اتجاهين إحداهما أفقي على مستوى النخب السياسية نفسها، والآخر عمودي على مستوى النخبة والشعب، حيث أصبحت الثقافة السياسية تتصف بعدم الاتساق بين المستويين وحتى داخل المستوى الواحد.

في المرحلة السابقة لتوقيع اتفاق أوسلو وجد عدد من الانشقاقات والخلافات داخل القوى السياسية وفيما بينها إلا أنها لم تصل إلى حد الانقسام الذي وجد في مرحلة أوسلو ذلك أن التوافق "الإجماع الفصائلي " كان أرضية مشتركة بين كافة القوى.

- **عدم الثقة والشك بين النخبة السياسية والشعب**

منذ توقيع اتفاق أوسلو ساد عنصر الشك والتشكيك وعدم الثقة على عدة مستويات منها: مستوى ثقة الشعب بالسلطة الوطنية الفلسطينية التي تحكم (النخبة الحاكمة)، وعلى مستوى ثقة الشعب بالأحزاب والقوى السياسية، وعلى مستوى ثقة الأحزاب والقوى السياسية فيما بينها وبخاصة (قوى النخبة الحاكمة والمعارضة)، وتكرست ثقافة الشك والنظر للآخر بريبة ومحاولة

[1] الزبيدي، باسم: **الثقافة السياسية الفلسطينية**. مرجع سابق.

إقصائه وإلغائه، ووصلت الحالة إلى حد التخوين، فكل طرف يرى أنه على صواب وأنه يعمل لمصلحة الوطن ولا توجد قواعد متفق عليها بين الأطراف والقوى السياسية، وفي استطلاع للرأي قام به مركز القدس للإعلام والاتصال عام 1997م ظهر أن نسبة من لا يثقون بالقيادة الفلسطينية والأحزاب من الشعب ارتفعت من (31.3%) لتصل إلى (39.8%)[1].

بالإضافة إلى فقدان الشعب الثقة بالسلطة نتيجة طريقة تعاملها السيئة مع القوى السياسية وبخاصة قوى المعارضة واستخدامها للقمع والعنف، و قد رأى الشعب أن السلطة تقدم تنازلات تتعلق بالقضية وتتمسك بتطبيق اتفاقيات السلام رغم عدم التزام الطرف الإسرائيلي، لذلك أصبحت مكان شك واستفهام، ويظهر ذلك أيضا في وجود وتفشي الفساد، حتى أصبح ظاهرة، وما يدلل على هذا قيام الحكومة في عام 1997م بتقديم استقالتها نتيجة اتهام عدد من الوزراء بالفساد وهدر المال العام والخلل في العمل الإداري، ثم قيام ياسر عرفات بتشكيل حكومة جديدة عام 1998م من نفس الوزراء المتهمين في قضايا الفساد وإضافة وزراء جدد مما جعل الشعب ينظر بعين الريبة والشك والاستفهام حول الحكومة كونها تحتوي وزراء متهمين بالفساد ومشكك بمصداقيتهم[2]. كما ويظهر عنصر عدم الثقة من خلال التداخل وعدم الفصل بين السلطات الثلاث للنظام السياسي وسيطرة السلطة التنفيذية على زمام الأمور، ذلك أن الفصل بين السلطات يعزز الثقة بين النخب الحاكمة والشعب من خلال وجود أدوات الرقابة والمحاسبة التي تستخدم من قبل السلطات تجاه بعضها البعض.

ويجب مراعاة أن هذا العنصر كان موجودا منذ نهاية المرحلة التي سبقت توقيع اتفاق أوسلو مع ظهور الخطاب السياسي الإسلامي الذي أنتج عددا من عناصر الثقافة السياسية منها الشك بالآخر ومحاولة إقصائه والانغلاق والتفرد، هذا العنصر امتد للمرحلة اللاحقة ولكن أصبح أكثر ظهورا ووضوحا نتيجة للمتغيرات والأحداث التي حصلت في فترة أوسلو.

---

[1] استطلاع رأي قام به مركز القدس للإعلام والاتصال. رقم 20. القدس. 1997.

[2] عاشور، عزمي: **الدولة ومؤسسات السلطة. *مجلة الديمقراطية*.** ع 7. 2002. ص ص 71-78.

- **غياب الشعور العام (الاقتدار السياسي)**

عنصر عدم الاقتدار السياسي وشعور الشعب أنه غير قادر على التأثير في العملية السياسية ومجرياتها وعدم القدرة على نقد النظام السياسي والشعور بالخوف تجاه التعامل معه سادت طيلة فترة أوسلو، وهذا ما تدل عليه استطلاعات الرأي العام، حيث إن الغالبية العظمى تشعر بأنها غير قادرة على انتقاد النظام السياسي، وتظهر نتائج استطلاع الرأي العام الفلسطيني في عام 1999م أن ما نسبته (61%)[1] لا يستطيعون انتقاد السلطة ويخافون من ذلك، مما يظهر ضعف الاقتدار السياسي ويجعل الأفراد ينفرون من الجانب السياسي ويتجنبون التعامل معه أو تقديم انتقاداتهم حوله، وتجنب المشاركة في الأنشطة السياسية والعزوف إلى حد ما عن الانتماء للأحزاب السياسية والتوجه نحو الانشغال بهموم الحياة اليومية وضعف الانشغال بالهموم الوطنية مقارنة في الوقت السابق.

- **عنصر التقوقع والانكفاء**

سعت السلطة الوطنية الفلسطينية إلى السيطرة على المجتمع بأفراده ومؤسساته من خلال استخدام كافة الطرق والوسائل الممكنة وفرض ما تراه مناسبا، ومما عزز قدرة السلطة على فرض رؤيتها تمركز السلطات بيد الحزب الواحد والقائد الواحد، وعندما تتمركز السلطة بيد الأشخاص فإن ذلك يؤدي إلى الاستبداد والتسلط ويغيب الحريات العامة، ما أدى إلى تحجيم الحريات و في بعض الأحيان غيابها، حيث قامت السلطة بملاحقة المعارضة واتباع أسلوب الاعتقال والتعذيب والمحاكمات الصورية والمداهمات الليلية ضدها، وكما يوضح الكاتب سليمان داود في كتاب له أن الاعتقالات التي تقوم بها السلطة الفلسطينية سببها الانتماء السياسي وأنها تتصرف بعنف وتعسف، وعدم تقبلها للنقد والقيام بإغلاق صحف المعارضة وإغلاق بعض الصحف مع أنها غير تابعة للمعارضة لكنها تنتقد النظام السياسي، هذا يظهر غياب الحريات

[1] نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني رقم 45. صادر عن مركز البحوث والدراسات – نابلس. بتاريخ 15-1999/7/17.

لدى الشعب لأن أشخاص محددين يتحكمون بالسلطة ويمتلكون مصادر القوة[1]، مما يؤدي إلى انكفاء الشعب عن العمل السياسي وتقوقعهم حول ذاتهم.

- **الشعور بغياب المساواة وسيطرة المصالح الضيقة والخاصة**

يعتبر الشعور بالمساواة أحد عناصر الثقافة السياسية الناتجة عن العدالة والحصول على الحقوق داخل النظام السياسي بالإضافة إلى عدم التمييز بين أبناء الشعب والنخب الحاكمة. ظهر خلال فترة أوسلو فئة من النخبة تسيطر على مقدرات الشعب والنظام وتستغل نفوذها لتحقيق مصالح شخصية ضيقة وتجميع الثروة والمال، مقابل أغلبية عظمى تشعر بالحرمان والنقص، إن ما يظهر هذا وجود الفساد المالي والإداري وتغلغله في مؤسسات السلطة والمجتمع، فعندما يجد الأشخاص أنفسهم غير قادرين على الحصول على الوظائف الحكومية لأنها تتم بالواسطة والمحسوبية فإنهم وبشكل تلقائي يشعرون بعدم المساواة، كذلك غياب المساواة في التعامل بين القوى المؤيدة للنظام والقوى المعارضة له ووجود العلاقات الزبائنية والريعية التي تحقق مصالح فئة محددة من المجتمع. بالعودة إلى استطلاعات الرأي يمكن ملاحظة ارتفاع معدلات البطالة لدى الشعب الفلسطيني حيث بلغت نسبة البطالة 38%[2] عام 1994، وبقيت النسبة تزداد وتنقص إلى أن وصلت إلى 32%[3] عام 1997. وكما سيتم توضيحه لاحقا فإن هناك نسب عالية جدا للفساد والمحسوبية في السلطة الوطنية الفلسطينية.

العناصر السابقة جميعها للثقافة السياسية الفلسطينية نتجت عن أحداث ومواقف متعددة، وسيتم مناقشة وتوضيح هذه العوامل للوصول إلى الثقافة السياسية الفلسطينية السائدة في مرحلة أوسلو، حيث تمثلت هذه العوامل في اتفاق "إعلان المبادئ" أوسلو وقيام السلطة الوطنية، واختلاف المواقف وردود الفعل حول الاتفاق، وتراجع دور منظمة التحرير الفلسطينية لصالح

---

[1] سليمان، داود: **السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994-1995**. الأردن: مركز الدراسات الشرق الأوسط.1995.

[2] نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني رقم 13. صادر عن مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. بتاريخ17-19/تشرين الثاني/1994.

[3] نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني رقم 29. صادر عن مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. بتاريخ10-20/أيلول/1997.

السلطة الوطنية الفلسطينية وظهور إشكالية العلاقة بينهما، والتحول في النظام السياسي الفلسطيني نتيجة اتفاق أسلو، وأداء السلطة الوطنية الفلسطينية وتفشي الفساد المالي والإداري فيها، وتفشي الاستقطاب السياسي في المجتمع الفلسطيني، والتحول في اتجاه الصراع في فلسطين نحو الداخل بعد أن كان صراعا مع المحتل، بالإضافة إلى الاختلاف في دور مؤسسات المجتمع المدني منذ توقيع اتفاق "إعلان المبادئ" أوسلو.

العوامل المنتجة للثقافة السياسية الفلسطينية في الفترة الممتدة منذ توقيع اتفاق "إعلان المبادئ" أوسلو وحتى اندلاع الانتفاضة الثانية

جاء اتفاق أوسلو ليشكل صدمة للواقع الفلسطيني ولينقله إلى مرحلة جديدة من مراحل القضية الفلسطينية والحياة السياسية، تتمثل هذه النقلة النوعية في اتباع أسلوب وقاعدة السلام للتعامل مع إسرائيل، وأصبح النظام السياسي الفلسطيني نظاما جديدا تقوده السلطة الوطنية الفلسطينية التي تم إنتاجها بناء على اتفاق أوسلو.

هذا الفصل ليس بصدد الحديث عن اتفاق أوسلو كنص اتفاق، بل جاء لدراسة كيف أسهم هذا الاتفاق في التحول في الثقافة السياسية الفلسطينية ومساهمته في إنتاج ظروف وعوامل أسهمت بدورها في إيجاد عناصر جديدة للثقافة السياسية لم تكن ظاهرة من قبل بشكل ملموس وواضح حتى لو كانت امتدادا لمراحل سابقة، حيث ظهر حول اتفاق أوسلو اختلاف بين القبول والرفض من قبل القوى السياسية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، كما انبثق عن الاتفاق قيام سلطة وطنية فلسطينية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، كما وتم تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق مختلفة متمثلة في: (منطقة أ، ومنطقة ب، ومنطقة ج) سيتم توضيح هذه التقسيمات لاحقا ومعرفه أثرها، وتراجع دور منظمة التحرير الفلسطينية لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية، وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية لأول مرة في فلسطين، كما ظهر تحول في اتجاه الصراع حيث أصبح يتجه نحو الداخل بعد أن كان صراعا مع المحتل، وظهور الفساد المالي والإداري في السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل واضح وملموس، ذلك بالإضافة إلى التغير والاختلاف الذي

ظهر في دور مؤسسات المجتمع المدني الذي أصبح يعرف ب(NGOs)، كل ما سبق أسهم في إيجاد عناصر جديدة للثقافة السياسية الفلسطينية السائدة، وهذا ما سيتم دراسته في هذا الفصل.

1. اتفاق "إعلان المبادئ" أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية

تم توقيع اتفاق "إعلان المبادئ" أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في واشنطن بتاريخ 1993/9/13م، ويعتبر أول اتفاق مباشر ورسمي بين الطرفين، وشكل هذا الاتفاق نقلة نوعية للحياة السياسية حيث وضع الأساس السياسي والتنظيمي لبناء السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية قطاع غزة والتي ستهتم بإدارة الشؤون الفلسطينية، وأصبح مرجعية أساسية للنظام السياسي الفلسطيني الجديد الذي تقوده السلطة الوطنية الفلسطينية، وبناء على اتفاق أسلو أصبحت السلطة الوطنية الفلسطينية مسؤولة وبشكل أساسي عن حفظ أمن إسرائيل وعدم المساس به[1].

أدى اتفاق أوسلو إلى نقلة مفاجأة في القضية الفلسطينية وإلى تحول واضح في الحياة السياسية والنظام السياسي الفلسطيني، فقد ظهر الكثير من الأمور التي لم تكن موجودة من قبل والتي أثرت بدورها على مجرى الحياة العامة للفلسطينيين، وأثرت على جميع نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

بعد توقيع اتفاق أوسلو قام المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية بإصدار قرار يقتضي تشكيل سلطة وطنية فلسطينية، وذلك تمهيدا لدخول مناطق الحكم الذاتي والإعداد للانتخابات الفلسطينية الرئاسية والتشريعية، ودخل ياسر عرفات وعدد من أفراد القيادة الفلسطينية التي كانت مشتتة في الخارج إلى قطاع غزة ومنطقة أريحا إثر توقيع اتفاق القاهرة (الاتفاقية الانتقالية غزة– أريحا)، وبناء على ذلك تم إنشاء مجلس حكم انتقالي مكون من 24 وزيرا يقومون بأداء مهامهم، وذلك حتى وقت إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في الأراضي الفلسطينية[2].

---

[1] أرشيد، سامر: **حركة فتح والسلطة الفلسطينية تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية**. رام الله: مواطن.2007.

[2] ربايعة، حسام: **الأزمة الفلسطينية الجذور والمآلات**. الجيزة: أوراق للنشر والتوزيع.2012.

لقي اتفاق القاهرة تأييدا ورفضا من قبل الشعب، ذلك ما تظهره نتائج استطلاع للرأي العام قام به مركز القدس للإعلام والاتصال في عام 1994م حيث بلغت نسبة المؤيدين للاتفاق (56.5%)، و(34.5) لا يؤيدون الاتفاق، أما ما تبقى فلم يكن لهم أي رأي وتبلغ نسبتهم(9%)[1].

واستكمالا لإجراءات اتفاق أوسلو تم توقيع "اتفاقية طابا" التي تضمنت من بين ما تضمنته تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق موزعة كما يلي[2]:

- مناطق (أ)، وتضم مراكز المدن الرئيسية في الضفة الغربية ما عدا الخليل، ولا تتجاوز مساحتها 3% من مساحة الضفة الغربية والإشراف الإداري والأمني عليها فلسطينيا.
- مناطق (ب)، وتضم مناطق القرى والريف الفلسطيني وتشكل ما نسبته 25% وتخضع إداريا للسلطة الوطنية الفلسطينية، أما الإشراف الأمني فيكون مشتركا إسرائيليا- فلسطينيا.
- مناطق (ج)، وهي تشكل ما نسبته 70% من الضفة الغربية وتشمل المستعمرات والمناطق الحدودية وغيرها، يكون الإشراف عليها إداريا وأمنيا للكيان الإسرائيلي.

بعد ذلك جاء اتفاق "الخليل" والذي استلمت السلطة الوطنية الفلسطينية بناء عليه 80% من مدينة الخليل واستمرت إسرائيل بالسيطرة على 20% المتبقيات من مساحة المدينة[3]. المساحة التي تديرها السلطة الوطنية الفلسطينية وتمارس سلطتها عليها صغيرة جدا بالنسبة لمساحة فلسطين كافة ومبعثرة بين الضفة الغربية وقطاع غزة بالإضافة إلى سيطرة الاحتلال على الطرق الواصلة بين هذه المساحات التابعة للسلطة.

بذلك تم تقسيم أراضي الضفة الغربية إلى مناطق إدارية منعزلة عن بعضها البعض وتابعة لجهات مختلفة إداريا، مما شتت الوجود الفلسطيني داخل أراضي الضفة الغربية وجعل

---

[1] استطلاع رأي قام به مركز القدس للإعلام والاتصال. رقم 5. القدس. 1994.

[2] صالح، محسن: **دراسات منهجية في القضية الفلسطينية. كوالالمبور:** فجر أولونع. ص 478. 2003.

[3] الخالدي، أحمد وآخرون: تحرير محسن صالح: **السلطة الوطنية الفلسطينية دراسات في التجربة والآداء 1994-2013**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.2015. ص 70.

العلاقة بين الفلسطينيين تكون بين التقارب والتباعد بناء على تقسيم المناطق والإعاقات والعراقيل الموضوعة من قبل الاحتلال على الحركة والتنقل والتواصل بين أبناء المجتمع الفلسطيني.

كما احتوت اتفاقية "طابا" ملحقا ثانيا يتضمن تفاصيل العملية الانتخابية وصلاحيات المجلس التشريعي ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية المنتخب، واستكمالا لذلك تم إصدار مرسوم رئاسي عام 1995م لتحديد موعد الانتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1996م، وبذلك وبعد إجراء الانتخابات تم تشكيل المجلس التشريعي الفلسطيني الأول على الأراضي الفلسطينية وذلك ضمن إطار مرجعية اتفاقيات أوسلو[1].

الجدير بالذكر أنه وبناء على استطلاع رأي أجراه مركز القدس للإعلام والاتصالات يظهر أن هناك اختلافا واضحا في موقف الشعب من اتفاق طابا حيث إن ما نسبته (16.4%) عارضوا الاتفاق، و(23.7%) أظهروا تأيدا له، أما الأغلبية فقد أيدته بحذر وبلغت نسبتهم (41.9%)[2]، ما سبق يظهر انقسام القاعدة الشعبية وعدم اتفاقهم حول ما يحدث.

ولم يقتصر تأثير اتفاق أوسلو على الجانب السياسي بل امتد للجانب الاقتصادي الفلسطيني من خلال توقيع "بروتوكول باريس الاقتصادي"، حيث تم إنشاء مؤسسات اقتصادية مركزية للسلطة الوطنية الفلسطينية متمثلة في (وزارة المالية والتي تضم قسم الميزانيات، وسلطة النقد ومكتب الإحصاء المركزي، وغيرها)، وسيطرت إسرائيل بناء على بروتوكول باريس على قسم كبير من القرارات الاقتصادية المركزية مثل العملة ومعدلات الجمارك ومواصفات البضائع وغيرها، ومنحت نفسها حق تعطيل الاقتصاد الفلسطيني وذلك من خلال وضع الحواجز والتفتيش والقيود التي تفرضها بشكل قصري ومشدد على حركة العُمال والبضائع والذي يتحكم بالعمل والسوق. بذلك أصبح الاقتصاد الفلسطيني تابعا للاقتصاد الإسرائيلي مما سمح لإسرائيل

---

[1] ربايعة، حسام: **الأزمة الفلسطينية الجذور والمآلات**. مرجع سابق.

[2] استطلاع رأي قام به مركز القدس للإعلام والاتصال. رقم 10. القدس. 1995.

بالتحكم باقتصاد المواطنين والسلطة الوطنية الفلسطينية والسيطرة من خلال ذلك على الأوضاع الحياتية واليومية للشعب الفلسطيني[1].

نتج عن اتفاق أوسلو العديد من الأمور التي أثرت بدورها على الثقافة السياسية الفلسطينية لعل أهمها ما يلي:

- **اختلاف المواقف وردود الفعل حول اتفاق أوسلو**

لم يكن هناك رد فعل موحد للفلسطينيين حول اتفاق أوسلو، بل تباينت ردود الفعل بناء على الرؤيا والأيدولوجيا والمرجعية للقوى الفلسطينية المتنوعة، وبذلك اختلفت ردود الفعل حول الاتفاق وجاء أول رد من قبل الفصائل العشر[2] والتي رفضت الاتفاق واعتبرته تنازلا عن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، حيث عبرت عن ذلك في بيان قامت بإصداره جاء فيه: "إن ما قام به عرفات لا يمثل الشعب الفلسطيني ولا يعبر عن طموحاته ولا يمثل منظمة التحرير"[3] هذا البيان أوضح مدى السخط والرفض من قبل الفصائل العشرة على كل ما جاء به اتفاق أوسلو.

وانسحبت كل من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ردا على قيام الرئيس ياسر عرفات بالتوقيع على اتفاق حول الحكم الإداري الذي من ضمنه "بروتوكول غزة– أريحا" رغم موافقة أقلية متمثلة في ثمانية أعضاء ومعارضة عشرة أعضاء من أصل أعضاء اللجنة التنفيذية الـ 18[4]. كما نددت حركة حماس بمشروع الاتفاق واعتبرته تهديدا للوحدة الوطنية ولمستقبل القضية الفلسطينية حيث

---

[1] الخالدي، أحمد وآخرون: تحرير محسن صالح: **السلطة الوطنية الفلسطينية دراسات في التجربة والآداء 1994–2013**. مرجع سابق ص 70.

[2] **الفصائل العشرة هي:** (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والقيادة العامة، وفتح الانتفاضة، وفتح المجلس الثوري، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، وجبهة التحرير الفلسطينية، وجبهة التحرير العربية، والصاعقة الجهاد الإسلامي).

[3] **بيان الفصائل الفلسطينية العشرة يدين مشروع الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي**. مرجع سابق، ص208.

[4] **بيان القيادة الموحدة للجبهتين الديمقراطية والشعبية تعلن انسحاب الجبهتين من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية**. دمشق. 1993/9/10. ***مجلة الدراسات الفلسطينية***. ع16. 1993. ص217.

قال إبراهيم غوشة الناطق باسم الحركة: " إن مشروع غزة أريحا قنبلة متفجرة تهدد شعبنا الفلسطيني ووحدته الوطنية وتنذر باشتعال فتنة أهلية لا يعلم مداها إلا الله..."[1].

لقد تباينت مواقف الفصائل العشرة الرافضة للاتفاق بين الرفض القاطع والرفض الذي يتصف بالمرونة، فالحركات الإسلامية المتمثلة في "حركة الجهاد الإسلامي وحركة حماس" رفضتا وبشكل قاطع الاتفاق وكل ما نتج عنه، وفيما بعد وعندما تشكلت السلطة الوطنية الفلسطينية دخلت الجبهة الشعبية حوار مع السلطة الفلسطينية لكنها لم تتراجع عن موقفها باعتبار أن الاتفاق شكل تنازلا عن الحقوق الفلسطينية، أما الجبهة الديمقراطية فقد كان موقفها أكثر مرونة رغم رفضها للاتفاق إلا أنها دخلت في حوار مع السلطة حول الحصص في مقاعد السلطة وعودة أمينها العام للأراضي الفلسطينية[2].

جميع المواقف السابقة أظهرت مدى الاختلاف في تقبل اتفاق أوسلو ويظهر الانقسام في المواقف، حيث إن قلة ممن يحيطون بالرئيس ياسر عرفات وافقوا على الاتفاق والغالبية أظهرت الرفض، مما كاد يفتح الباب أمام اقتتال داخلي إلا أن معظم الفصائل والقوى السياسية والشخصيات البارزة أصدرت بيانات ترفض فيه الاقتتال بين الإخوة وتدعو إلى ضبط النفس والالتفاف حول القضية المركزية المتمثلة في مواجهة الاحتلال[3]. ما سبق يظهر مدى الاختلاف والتناقض في الرؤيا ووجهات النظر بين القوى والفصائل الفلسطينية في فترة أوسلو، والتشتت والتفكك في المواقف والرؤى. ذلك بالإضافة إلى التغير في الدور الذي تمارسه منظمة التحرير الفلسطينية والبدء بانحسار دورها منذ توقع الاتفاق.

---

[1] **بيان الناطق الرسمي باسم حماس يندد فيه بمشروع الاتفاق الفلسطيني –الإسرائيلي.** عمان. 1993/9/4. ***مجلة الدراسات الفلسطينية***. ع16. 1993. ص210.

[2] جاد، عماد: **العلاقات السياسية الداخلية في الساحة الفلسطينية بين عام 1993–2000" من أوسلو إلى انتفاضة الأقصى". *مجلة دراسات شرق اوسطية*.** ع21. ص ص 171–186.

[3] صيدم، جميلة: **العلاقات الفلسطينية– الفلسطينية في ضوء انتهاء المرحلة الانتقالية وما تمثله من المسؤولية الوطنية. *مجلة دراسات فلسطينية*.** ع22. 1999. ص ص 73–76.

- **تراجع دور منظمة التحرير الفلسطينية لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية وظهور إشكالية العلاقة بينهما**

بقيت منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني على مدار عقود من الزمن، لكن جاء التغير المفصلي مع توقيع اتفاق أسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، مما أدى إلى تراجع دور المنظمة وتلاشي دور المؤسسات الوطنية ونشاطها لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية التي باتت ممثلا للشعب الفلسطيني داخليا وخارجيا، ذلك بعد أن كانت المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، حيث تم تقديم السلطة الوطنية واعتمادها كأداة لصنع القرار السياسي الفلسطيني ولم تعد المنظمة المكون الرئيسي للحقل السياسي الفلسطيني، وأصبحت ملحقا بالسلطة وقلت فاعليتها ووجودها[1].

إن العلاقة بين السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية منذ توقيع اتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية دخلت حيز الرسمية والعملية، وظهر اللبس والغموض في العلاقة مع العلم أن السلطة الوطنية هي إحدى مؤسسات منظمة التحرير وأن المنظمة هي المرجعية العليا للسلطة، لكن ما حدث على أرض الواقع أن السلطة الوطنية الفلسطينية دخلت في علاقة تنافس وندية مع منظمة التحرير الفلسطينية، فقد بدأت السلطة الوطنية بتعزيز نفوذها داخليا وخارجيا وبدأ الضعف يسيطر على مؤسسات منظمة التحرير، ذلك بالإضافة إلى التداخل والازدواجية بين السلطة الوطنية ومنظمة التحرير حيث إن عددا من قيادات منظمة التحرير أصبحوا يشغلون مناصب في السلطة الوطنية وجمعوا بين المنصبين مثل الرئيس ياسر عرفات الذي جمع بين رئاسة السلطة ورئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ورئاسة جيش التحرير التابع للمنظمة. كما ويظهر تراجع دور منظمة التحرير في أنها لم تعقد جلسات دورية للمجلس الوطني الفلسطيني كالمعتاد، ولكن عقد مرة واحدة فقط خلال الفترة الممتدة من عام 1991م حتى عام 2000م.[2] وبذلك ظهرت إشكالية العلاقة بين مؤسسات منظمة التحرير والسلطة

[1] الزبن، سمير: **تحولات التجربة الفلسطينية المشكلات البنيوية للنظام السياسي الفلسطيني**. مرجع سابق.

[2] ربايعة، حسام: **الأزمة الفلسطينية الجذور والمآلات**. مرجع سابق.

الوطنية الفلسطينية. وبدأ يظهر التغير في النظام السياسي الفلسطيني منذ استلام السلطة الوطنية لزمام الأمور على أرض الواقع الفلسطيني.

نشأ تناقض حقيقي بين التزام كل من منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية تجاه الاتفاقيات مع إسرائيل وبين استمرار شرعية المنظمة كإطار وطني جامع يلتزم بقيادة النضال الوطني وبتنظيم المقاومة ضد الاحتلال في المناطق التي لم ينسحب منها حتى يتم بناء الدولة والتحرير، وذلك أن الاتفاقيات تلزم السلطة والمنظمة معا في وقف النضال والمقاومة ووقف التعبئة وتبني خيار السلام والمفاوضات والحفاظ على أمن إسرائيل ومعاقبة كل من يهدد الأمن الإسرائيلي من قبل الفلسطينيين. كما وظهر التناقض في صعوبة التوافق بين بناء مؤسسات السلطة الوطنية ومتطلبات الحفاظ على مؤسسات منظمة التحرير التي تضم في إطار جامع القوى الفلسطينية المتعارضة والمتناقضة في مواقفها[1].

في نهاية المطاف أصبحت السلطة الوطنية الفلسطينية هي الممسكة بزمام الأمور والمسيطرة على القرار الفلسطيني، وغاب دور منظمة التحرير الفلسطينية خلال فترة أوسلو تدريجيا حتى وصل إلى حد التهميش.

عندما كانت منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا للشعب الفلسطيني كانت تقوم على قاعدة الإجماع والتوافق، حيث تضم داخلها القوى الفلسطينية المتنوعة، أما عندما أصبحت السلطة الوطنية ممثلا للشعب الفلسطيني فإنها ضمت القوى المؤيدة لها ولم تضم القوى المعارضة والمتنوعة. هذا بدوره عزز عنصر الانقسام السياسي.

- **التحول في النظام السياسي الفلسطيني نتيجة اتفاق أسلو**

أدى توقيع اتفاق أسلو إلى إعادة تكوين النظام السياسي الفلسطيني وتشكيل نظام حكم ذاتي خلال فترة انتقالية مدتها خمس سنوات، وإدارته من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية،

[1] نوفل، ممدوح: **إشكالية العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير وسبل حلها. *مجلة الدراسات الفلسطينية*.** ع 22. 1995. ص ص 52-70.

والسماح ببناء قوة شرطة فلسطينية تحفظ الأمن وتنظم المجتمع، وتشكيل الوزارات والمؤسسات العامة، بالإضافة إلى إفراز حزب سياسي حاكم يسيطر على قوات الأمن والوزارات والبلـديات والمؤسسات العامة، ويسيطر على كل نواحي الحياة مما كرس سلطه الحكم الفردي المتمثلة بيد الرئيس، كما أدى إلى تقسيم الساحة الفلسطينية وإيجاد صراع بين السـلطة والمعارضـة التـي تكونت خارج السلطة والتي لم تسهم في إنتاج وصنع القرار السياسي، وبالمحصلة لم يعد هناك توافق وإجماع على البرنامج السياسي بين القوى الفلسطينية بالإضافة إلى تحطيم صيغة التوافق الفصائلية التي كانت سائدة قبل أوسلو، وإلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني الذي كان يقوم بالأساس على هدف تحرير فلسطين واتباع أسلوب الكفاح المسلح للوصول إلى ذلك الهدف لأنه يتعارض مع اتفاق أوسلوا القائم على المفاوضات وحماية أمن إسرائيل وعدم المساس به، في النهاية فإن التغيير في الهدف الفلسطيني العام وطريقة الوصول إليه من مقاومة الاحتلال للوصول للتحرير إلى بناء السلطة ومؤسساتها من خلال عملية السلام والمفاوضات وصولا للتحرير أدى إلى تغير جذري في النظام السياسي والسياسية العامة الفلسطينية[1].

كما ونتج عن اتفاق أوسلو إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في عام 1996م تقوم على أساس الأغلبية بعد أن كانت الكوتا الفصائلية أساس الانتخابات في منظمة التحرير الفلسـطينية، شارك في الانتخابات الفلسطينية الأولى ما نسبته (68%) من أبناء الضفة الغربية في التصويت و(90%) من أبناء غزة، يعود الفارق في نسب التصويت بين الضفة الغربية وقطاع غزة إلـى اختلاف الأوضاع في الضفة الغربية وقيام الاحتلال بفرض تقسيمات للمناطق متمثلـة فـي (أ- ب- ج) إعاقة المشاركة في الانتخابات، نتج عن الانتخابات سيطرة الحزب الواحد على النظـام السياسي ذلك أن حوالي ثلثي أعضاء المجلس التشريعي ينتمون إلى حركة فتح، وبذلك سـيطر تنظيم سياسي واحد على السلطة التشريعية والتنفيذية وفي نهاية المطـاف سـيطرة الشـخص الواحد[2].

---

[1] الزبن، سمير: **تحولات التجربة الفلسطينية المشكلات البنيوية للنظام السياسي الفلسطيني**. مرجع سابق.

[2] هلال، جميل: **قراءة اولية في نتائج الانتخابات ودلالات انتخابات المجلس التشريعي. *مجلة سياسيات فلسطينية*.** ع10. 1996. ص ص 6-18.

ويلاحظ على الانتخابات الفلسطينية الأولى التشريعية والرئاسية رفض عدد لا بأس بـــه من القوى السياسية الفلسطينية المشاركة في الانتخابات تمثلت هذه القوى في الفصائل العشـــرة الرافضة لاتفاق أوسلو، مما يظهر أن نتيجة الانتخابات ليست بالأغلبية السياسية والشـــعبية بـــل بأغلبية المشاركين في الانتخابات وبقاء المعارضة خارج السلطة الوطنية، كما أصبحت العائلية تأخذ مكانة الأحزاب والقوى السياسية الوطنية حيث أثـــرت العلاقـــات العائليـــة علـــى نتـــائج الانتخابات التشريعية، يظهر ذلك التأثير من خلال ما يذكره استطلاع للرأي أن نصف الناخبين الذين لهم أقرباء مرشحون صوتوا لأقاربهم، وسيطرت الولاء الحزبي والولاءات الضيقة في هذه الفترة[1].

- **أداء السلطة الوطنية الفلسطينية**

تشكلت السلطة الوطنية الفلسطينية من ثلاث سلطات أساسية تمثلـــت فـــي التشـــريعية والتنفيذية والقضائية، جاءت هذه السلطات وفقا لاتفاقيات عملية السلام ولم يحدد لكـــل ســـلطة وظيفتها أو قوانينها المحددة والمفصلة ممـــا أدى إلـــى اللـــبس والتـــداخل فـــي الصـــلاحيات والمهام،وأدى إلى ظهور صراع بين رئاسة السلطة والمجلس التشريعي لتحديد صلاحيات ودور كل منها، حيث سيطرت السلطة التنفيذية على باقي السلطات وعملت على التدخل فيها وتهميش دورها، ظهر ذلك في مواقف مختلفة من أهمها: رفض السلطة التنفيذية المصادقة على القـــانون الأساسي الفلسطيني، وعدم عرض بروتوكول الانسحاب من الخليل على المجلس التشريعي قبل إبرامه، ورفض الرقابة على عمل السلطة التنفيذية بالإضافة إلى تجاهل ما اتخذه المجلس مـــن قرارات تتعلق بوجود خلل في طريقة عمل السلطة التنفيذية، وتجاهل السلطة التنفيذية لطلبـــات المجلس التشريعي ورفض عرض الاتفاقيات الدولية على المجلس التشريعي للمصادقة عليهـــا، وأتابع الرئيس سياسة إصدار المراسيم الرئاسية لتهميش دور المجلس التشريعي، كل مـــا ســـبق بالإضافة إلى أن الجمهور يرى أن المجلس التشريعي لا يحقق إنجازات ملموسة، يظهر عمليـــا

[1] هلال، جميل: **النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.1998.

أن المجلس التشريعي لم يكن أكثر من حبر على ورق وكان دوره شكليا أما الدور الحقيقي فكان بيد السلطة التنفيذية[1].

والسلطة القضائية لم تكن مستقلة وقراراتها لم تكن عادلة ذلك في ظل غياب قانون استقلال القضاء الذي أقره المجلس التشريعي ولم يصادق عليه الرئيس وبذلك كان وكأنه لم يكن، ولم تسلم السلطة القضائية من الهيمنة والتدخل من قبل السلطة التنفيذية، فقد قامت السلطة التنفيذية بتعيين المناصب في السلطة القضائية وجعلت لنفسها الحق في إقالة من أرادت ومتى أرادت، مع العلم أن التعيين يجب أن يكون من قبل المجلس الأعلى للقضاء والذي لم يكن موجودا من الأساس، بالإضافة إلى أن السلطة التنفيذية لم تحترم قرارات السلطة القضائية وتدخلت في عملها، ويظهر ضعف السلطة القضائية في عدم قيام الأجهزة الأمنية بتنفيذ الأحكام القضائية التي تصدرها المحاكم مما أدى إلى غياب شعور المواطنين بالأمن والطمأنينة وغياب ثقتهم بقرارات القضاء[2].

يظهر الأداء المتدني للسلطات التشريعية والقضائية وعدم رضا الشعب عنها مقابل أداء السلطة التنفيذية من خلال استطلاع للرأي العام الفلسطيني رقم (24) حيث أظهرت نتائج الاستطلاع أن (72%) يعتقدون بأن أداء الرئيس ايجابي، ويظهر نفس الاستطلاع أن (48.9%) يعتقدون أن أداء الجهاز التنفيذي جيد أي أن الأغلبية ترى أن أداء الجهاز التنفيذي غير جيد، ويعتقد(37.9%) أن أداء المجلس التشريعي جيد حيث تظهر هذه النسبة مدى تدني أداء المجلس التشريعي، أما بالنسبة للجهاز القضائي فقد حصل على أقل تقييم وعلى عدم ثقة الشعب بالقضاء[3]، ما سبق يؤكد على ضعف السلطات التشريعية والقضائية ويؤكد أن السلطة التنفيذية وبالتحديد الرئيس هو الذي يتولى زمام الأمور ويقود كل شيء.

---

[1] ربايعة، حسام: **الازمة الفلسطينية الجذور والمألات**. مرجع سابق.

[2] الهندي، خالد: **عملية البناء الوطني الفلسطيني من وجهة نظر اسلامية**. نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. 1999.

[3] نتائج استطلاع للراي العام الفلسطيني رقم 24. صادر عن مركز البحوث والدراسات – نابلس. بتاريخ 6-9/26-1996/10/17.

خلال الفترة الممتدة من توقيع اتفاق أوسلو وحتى اندلاع الانتفاضة الثانية اختفى تأثير مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وأصبحت السلطة الوطنية تدير حياة المواطنين دون إنجاز مهام التحرر الوطني، والتجربة الفلسطينية لم تعد ثورية وفي نفس الوقت لم تبن دولة. وسيطرت حركة فتح(حزب السلطة) على مؤسسات السلطة العليا وعلى الوظائف العليا والدنيا في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، كما وظهرت شركات خاصة ذات طابع احتكاري تحكمها شبكة مصالح، مما شكل ثقافة بيروقراطية تعزز المحسوبية والمحاباة وانتشار ظاهرة الفساد في أواسط القيادات[1]. كل هذه التغيرات نتجت بالأساس عن توقيع اتفاق أوسلو والاتفاقيات المكملة له.

- **الفساد المالي والإداري في السلطة الوطنية الفلسطينية**

استلمت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ نشأتها إدارة الأمور وتسير الحياة في المجتمع الفلسطيني، وعملت على بناء المؤسسات التي تعتبر بنية تحتية وضرورة لاستمرار تنظيم المجتمع وتوفير فرص الحياة الكريمة التي تضمن حقوق أبناء المجتمع، لكن لم تكن السلطة قادرة على خلق بيئة مالية وإدارية خالية من الفساد أو بفساد أقل، فالملاحظ على الأوضاع في فلسطين منذ قدوم السلطة أنها عززت بيئة تسهم في تكريس عناصر الفساد، فمنذ اليوم الأول لتشكيل السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية لم يكن هناك رقابة ولا شفافية ولا حتى فصل بين السلطات مما فتح المجال أمام تفشي ظاهرة الفساد.

يظهر الفساد الإداري والمالي في مؤسسات السلطة وأجهزتها من خلال استخدام الواسطة والمحسوبية في التعيينات وإنجاز المهام، والتطاول على المال العام وفرض الخاوات والاستزلام واستخدام أساليب الابتزاز والسعي لتكديس الثروة من قبل فئة مسيطرة ومتحكمة تسعى لتحقيق أهداف خاصة، أي بمثابة تحويل معظم مؤسسات السلطة إلى ما يشبه الأملاك الخاصة[2]، كما تمثل الفساد في تكريس الاقتصاد الريعي الذي يقوم على سيطرة قلة واحتكارهم للسوق والأسعار هذه القلة كانت تقدم ريوعا شهرية للرئيس مع العلم أن هذه الاحتكارات تضر

[1] الزبن، سمير: **تحولات التجربة الفلسطينية المشكلات البنيوية للنظام السياسي**. مرجع سابق.

[2] المجدلاوي، جميل: **الإصلاح والتغير بين نقد الواقع والطموح الممكن. *مجلة رؤية*.** ع19. 2002. ص ص 26-40.

بمصالح المجتمع وتعرقل الحركة الطبيعية للاقتصاد، بالإضافة إلى أن اعتماد الأجهزة الأمنية على التمويل الذاتي وعدم كفاية ما تمنحه لها المالية والخزينة جعلها تقوم باستحداث إيرادات لنفسها مما أسهم في الفساد، كما كان لانهيار القواعد والأسس التي كان من المفترض أن تحكم الجهاز الإداري في السلطة دور في تعزيز الفساد الإداري[1].

لتوضيح وإثبات تفشي ظاهرة الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية منذ استلام السلطة لإدارة الشؤون الفلسطينية وحتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عادت الدراسة إلى استطلاعات الرأي العام الفلسطيني، حيث توضح وتظهر هذه الاستطلاعات مدى شعور المواطنين بوجود فساد في السلطة الوطنية الفلسطينية وأن أغلبية الشعب تجزم بوجود فساد، لعل من أهم أشكال الفساد وجود الواسطة والمحسوبية في المؤسسات العامة وأجهزت السلطة بالعودة إلى نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني رقم (18) نجد أن الغالبية بنسبة (64%) ترى بأن التعيين في مؤسسات السلطة يتم بناء على الواسطة العائلية والحزبية[2]، كما وتظهر استطلاعات الرأي أن الفساد كان بوتيرة عالية وتزداد مع الوقت في عام 1996م يعتقد (49.3%) من المستطلعين بأن هناك فسادا في الحكومة ومؤسسات السلطة وإدارتها، هذا ما أظهره استطلاع الرأي العام الفلسطيني رقم(24)[3]، وازدادت نسبة المعتقدين بوجود الفساد في السلطة لتبلغ (57%) في عام 1997م[4]، وترتفع هذه النسبة في نفس العام لتصل إلى (63%) في شهر حزيران[5]، وترتفع أيضا لتصل إلى 65% في شهر أيلول من نفس العام[6]، بعد ذلك تظهر نتائج استطلاع الرأي العام الفلسطيني أن ثلثي الشارع الفلسطيني يعتقد بوجود فساد في مؤسسات

---

[1] صادق، عدلي: **الفساد في السلطة الفلسطينية. *مجلة رؤية*.** ع19.2002. ص ص 70-78.

[2] نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني رقم 18. صادر عن مركز البحوث والدراسات – نابلس. بتاريخ 6-1995/7/9.

[3] نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني رقم 24. صادر عن مركز البحوث والدراسات – نابلس. بتاريخ 6-9/26-1996/10/17.

[4] نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني رقم 27. صادر عن مركز البحوث والدراسات – نابلس. بتاريخ 12-1997/4/15.

[5] نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني رقم 28. صادر عن مركز البحوث والدراسات – نابلس. بتاريخ 5-1997/6/7.

[6] نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني رقم 29. صادر عن مركز البحوث والدراسات – نابلس. بتاريخ18 – 1997/9/20.

وأجهزة السلطة[1]، وترتفع نسبة من يعتقدون بوجود فساد في السلطة ومؤسساتها لتصل إلى (80%)، ويعتقدون (87%) بأن السلطة تعتمد الواسطة في التعيينات[2]. ما سبق من نسب تناولت الفساد يظهر مدى تفشيه في المؤسسات العامة وأجهزة السلطة حتى أصبح من الممكن أن نطلق عليه وصف ظاهرة، وأنه أمر لا يمكن تجاهله ذلك لما له من آثار على مجريات الحياة.

يؤثر الفساد الإداري والمالي الذي تفشي في المجتمع الفلسطيني على جوانب متعددة سواء اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، ذلك أن الفساد وسوء استخدام المال العام ولّد لدى المواطنين الكراهية والحقد نتيجة الفرق الذي أوجده في مستوى المعيشة والدخل، كما أسهم الفساد في زعزعة القيم والأخلاق المتعلقة بالصدق والأمانة وحفظ حقوق الآخرين، وأضعف قيم العدل مما أدى إلى غياب المساواة وضياع حقوق المواطنين وحرياتهم وشعورهم بالظلم، وكرس قيم المصالح الشخصية الضيقة مما أضعف الانتماء السياسي وغيب الثقة بالنظام السياسي ومؤسساته، بالإضافة إلى إضعاف المؤسسات العامة وتغييب الولاء الوطني لأن هناك فئة قليلة مكونة من عدد محدد من الأشخاص تستغل مناصبها ومصدر القوة الذي تمتلكه لتحقيق مصالحها الخاصة وفئة الأكبر والأوسع من الشعب تضيع حقوقها، كل ما سبق بدوره أسهم في إيجاد وتعزيز ثقافة التفكك والتشتت والإقصاء السياسي[3].

2. تفشي الاستقطاب السياسي في المجتمع الفلسطيني

ظهر الاستقطاب السياسي في المجتمع الفلسطيني بشكل كبير وواضح كما لم يكن من ذي قبل في فترة أوسلو حيث سعت إليه القوى السياسية الفلسطينية، تمثل هذا الاستقطاب في وجود الثنائيات المتمثلة في:(سلطة/معارضة، وتسوية/مقاومة، وإسلامي/علماني، وفتح/حماس) وكل طرف يحاول جذب أكثر عدد من الشعب له والحصول على تأييده ويسعى جاهدا إلى الحصول على الشرعية وتمثيل المجتمع ومصالحه، وقد اتجهت حركة فتح نحو السيطرة على

[1] نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني رقم 33. صادر عن مركز البحوث والدراسات – نابلس. بتاريخ 3-1998/6/6.

[2] نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني رقم 45. صادر عن مركز البحوث والدراسات – نابلس. بتاريخ 15-1999/7/17.

[3] ابو دية، احمد: **الفساد: اسبابه وطرق مكافحته**. فلسطين: أمان. 2004.

السلطة وكل ما تمثله، أما حركة حماس فقد توجهت نحو تشكيل المؤسسات التعبوية وكسب ثقة الشعب من خلال اتباعها أسلوب المقاومة ومواجهة الاحتلال وتقديم المساعدات للشعب من خلال الجمعيات والمؤسسات الخيرية والتثقيفية، هذا الاستقطاب الحاد أوجد ثقافة الإقصاء والتخوين والاستبعاد والتوتر والشك وعدم ثقة كل طرف بالطرف الآخر، مع العلم أن فئات الشعب تنتمي إلى هذه القوى وبعضها ينتمي إلى قوى أخرى وبعضها مستقل، ولكن كل فئات الشعب تتأثر بهذا الاستقطاب كون الحركتين أكبر قوتين رئيسيتين في الساحة الفلسطينية مما خلق الشك والضيق وأوجد لغة الاتهامات والمشاحنات[1].

3. التحول في اتجاه الصراع في فلسطين نحو الداخل بعد أن كان صراعا مع المحتل

لطالما كان اتجاه بوصلة الصراع في فلسطين موجها بالأساس نحو الاحتلال وكل الجهود الفلسطينية تسير في هذا الاتجاه، رغم وجود خلافات هنا وهناك بين القوى الفلسطينية إلا أنها لم تصل إلى حد الصراع إلا بعد توقيع اتفاق أوسلو، فقد ظهر صراع بين برنامج السلطة الوطنية الفلسطينية وبرنامج القوى المعارضة. منذ توقيع اتفاق أوسلو انقسم الشارع الفلسطيني إلى مؤيدين لعملية السلام والمفاوضات ولاتفاق أسلو ومعارضين، ولم يعد هناك برنامج موحد للتعامل مع الاحتلال، وكل طرف أصبح يرى أنه الأصح وأن طريقه وأدواته وبرنامجه هي من ستقود إلى الدولة الفلسطينية المستقلة وكان يدافع رؤيته بكل ما امتلك من قوة.

يظهر تحول اتجاه الصراع نحو الداخل من خلال اتباع السلطة الوطنية الفلسطينية لسياسة الاعتقال السياسي ضد المعارضة وبخاصة ضد الحركات الإسلامية، واللجوء لاستخدام المحاكم العسكرية الأمنية حيث أصدرت هذه المحاكم الكثير من الأحكام بالسجن وغالبا ما كانت تعقد هذه المحاكم في غياب محامي الدفاع، وحدثت الكثير من حملات الاعتقالات دون توجيه أي تهم للمعتقلين وتم تعذيبهم وهناك من مات أثناء التعذيب[2].

---

[1] حمام، انور: **دراسة حالة تقيم تجربة البديل**. ورقة عمل ناتجة عن برنامج دراسات التنمية. جامعة بيرزيت.2007/1/27.

[2] خالد، احمد وحسن آغا: **ملاحظات أولية بشأن الانتخابات الفلسطينية. *مجلة الدراسات الفلسطينية***. ع 25. 1996. ص ص 3-83.

في الوقت الذي كانت تنفذ فيه قوى المعارضة بتنفيذ عمليات ضد الاحتلال كانت السلطة الوطنية الفلسطينية تستخدم السلاح والقوة ضد المعارضة لدفعها لإيقاف عملياتها داخل الأراضي التي يسيطر عليها الكيان الإسرائيلي، وفي الوقت ذاته اعتبرت السلطة نفسها المالك الوحيد لوسائل القوة والعنف وأنه لا يحق للمعارضة استخدام العنف حتى ضد الاحتلال[1]. وما زاد التوتر بين قوى السلطة وقوى المعارضة قيام السلطة بإغلاق الإذاعات ومنع توزيع الصحف أو إغلاقها وبخاصة صحف المعارضين لعملية السلام وللقيادة، هذا أدى إلى تكبيل الحريات وخاصة حريات القوى الإسلامية[2].

الصراع الداخلي عزز الخلاف والانقسام بين السلطة والمعارضة وجعل الشك هو أساس التعامل وغيب الثقة والتنسيق والتعاون والتماسك وكرس التفكك، هذه هي عناصر الثقافة السياسية التي سيطرت على هذه المرحلة واتسمت بكونها ثقافة تفكك وتشتت.

أنهى اتفاق أوسلو مرحلة النضال الفلسطيني وبدأ بمرحلة السلام وتحولت السلطة من حقل يسيطر عليه خطاب التحرر والمقاومة وائتلاف فصائل مسلحة يتسم بالتعددية الفكرية ودرجة عالية من التسييس للجماهير، إلى حقل يسيطر على بنيته خطاب يقوم على الدعوة إلى المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان والانتخابات والعلاقة بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، والمفاوضات، حقل تسيطر عليه بالفعل سلطة مركزية تحتكر العنف مهمتها حفظ الأمن والنظام وسيطرة تنظيم واحد على السلطة، والاعتماد على حركة فتح كقاعدة تنظيمية وتوزيع الموارد سياسيا، والسعي للهيمنة على التنظيمات الأهلية وتقليص استقلالها بالإضافة إلى تهميش دور التجمعات الفلسطينية في الخارج[3].

مما سبق فإن اتفاق أسلو أوجد مناخات جديدة للواقع الفلسطيني واستبدل الشرعية الثورية والتاريخية بشرعية دستورية قائمة على المجلس التشريعي والرئيس[4]، وشكل شرخا في

---

[1] الزبن، سمير: **تحولات التجربة الفلسطينية المشكلات البنيوية للنظام السياسي الفلسطيني**. مرجع سابق.

[2] سليمان، داود: **السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994-1995**. مرجع سابق.

[3] هلال، جميل: **النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو**. مرجع سابق.

[4] الحسن، نافع: **الوضوح والغموض في النظام الدستوري والقانون الاساسي الفلسطيني. *مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات***. ع 25(1). 2011.

المجتمع الفلسطيني فظهر الخلاف بين السلطة والمعارضة المكونة من(قوى اليسار– القوى الإسلامية)[1].

4. الاختلاف في دور مؤسسات المجتمع المدني منذ توقيع اتفاق إعلان المبادئ أوسلو

الفصل الماضي من الدراسة تناول من ضمن ما تناوله مؤسسات المجتمع المدني كأحد العوامل التي أسهمت في إنتاج الثقافة السياسية الفلسطينية مرحلة ما قبل أوسلو، ونظرا للتغيير في دور مؤسسات المجتمع المدني بعد توقيع اتفاق أسلو سيتم دراسة هذا التغيير لمعرفة كيف أسهم هذا التغيير في إنتاج الثقافة السياسية الفلسطينية.

في مرحلة ما قبل أوسلو لعبت مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني دورا مهما في إنتاج الثقافة السياسية، فقد أسهمت في تعزيز ثقافة التعاون والتطوع والانتماء الوطني، لكن مع توقيع اتفاق أوسلو وتأسيس السلطة الوطنية ووجود طريقة لتنظيم مؤسسات المجتمع المدني وتحكم ما يسمى بالدول المانحة بالمجتمع المدني، حصل تحول بنيوي في جوهره وسلوك ودور المؤسسات فتحولت من مؤسسات قائمة بالأساس على خدمة الوطن واتباع أسلوب المعونة والتطوع بدون مقابل ومن الاهتمام بالحقوق الوطنية والهموم الوطنية إلى مؤسسات مهنية متخصصة تقوم على الاحتراف والمهنية والالتزام بأجندات الدول المانحة، ودخلت في منافسة مع السلطة على مصادر التمويل وطريقة اجتذابها[2].

وتحولت من مؤسسات تعتمد على التمويل المسيس وطنيا والذي يحقق مهام وطنية دفاعية عن الأرض والشعب إلى التمويل الذي يحقق غايات اجتماعية وشكلية تخدم سياسات ورؤى خارجية، ومن التعبئة السياسية إلى التنمية المجتمعية ومن منظمات خيرية تطوعية إلى مجموعة من الخبراء والموظفين يتقاضون رواتب عالية جدا تؤمن لهم حياة فوقية. واعتمدت

---

[1] صيدم، جميلة: **العلاقات الفلسطينية– الفلسطينية في ضوء انتهاء المرحلة الانتقالية وما تمليه من المسؤولية *الوطنية*. *مجلة السياسة الفلسطينية*.** ع22. 1999. ص ص 73–76.

[2] مزعل، عبد الكريم: **سمات العمل التطوعي في فلسطين من المعونة الى المجتمع المدني. *مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات*.** ع 33(1). 2014. ص ص 135–162.

مؤسسات المجتمع المدني على المانحين حتى أصبحت رهينة لساستها وشروطها وتعمل وفق رؤيتها. تضع الدول المانحة شروط لتقديم التمويل والدعم للمؤسسات من أهم هذه الشروط: (مناهضة الإرهاب ودعم عملية السلام والتطبيع) مما حدّ من إمكانية إيجاد رؤية واحدة وواضحة لمجمل المؤسسات وكرس ثقافة الاستجداء وثقافة التنافس بين المؤسسات، وغياب التنسيق بينها، وقد تصل الأمور في بعض الأحيان إلى الندية، حيث تقوم المؤسسات على المشاريع ذات الطابع المحدود وقصير الأجل ولا تعمل على إيجاد مشاريع تنموية طويلة الأمد تحقق النفع والمصلحة للمجتمع[1].

وأدت مؤسسات المجتمع المدني بمظهرها الجديد إلى تكوين فئة اجتماعية تقبل التأثير الذي تحدثه هذه المؤسسات، دون أن يكون لديها جسم وطني موحد للتعامل مع مؤسسات المجتمع المدني التي باتت تعرف ب (NGOs)، وخلق شريحة من النخب تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة بعيدة عن هموم الناس واحتياجاتهم، بالإضافة إلى عدم قدرتها على خلق ثقافة ديمقراطية بل الاكتفاء بالشعارات والنظريات واستخدام مصطلحات منمقة في الاحتفالات والندوات، والانعزال عن هموم الوطن لأن الأولويات محددة من قبل المانحين ولا تهتم بالهموم الوطنية، بالإضافة إلى أن الأجندات الغريبة هي التي تعتمد من قبل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني التي تتلقى التمويل والدعم من الدول الأجنبية، وفي الوقت ذاته أصبحت هذه المؤسسات غير قادرة على تبني الأجندات الوطنية[2]. يؤكد خليل نخلة في كتابه فلسطين وطن للبيع على أن مؤسسات المجتمع المدني تغيرت في نهجها وأسلوبها وتخلت عن القاعدة الشعبية التي كانت تمثلها وتعمل ضمنها إلى كيانات تابعة لمعايير غربية، وسعت إلى تكريس الثقافة المدنية التي تقوم على التربية والاهتمام بشكل أساسي بمفاهيم الديمقراطية والمواطنة والحكم الرشيد وحقوق الإنسان وحقوق المرأة[3].

---

[1] ابو الزلف، جورج واخرون: **العمل الاهلي الفلسطيني: اتجاهات شتى ومشكلات كثيرة. *مجلة الدراسات الفلسطينية*.** ع 73. 2008. ص ص 102-117.

[2] المرجع السابق، ص ص 102-117.

[3] نخلة، خليل: **فلسطين: وطن للبيع.** مؤسسة روزالوكسمبورج. 2011.

استنتاجات واستخلاصات

نتجت عناصر الثقافة السياسية السائدة في مرحلة أوسلو عن اتفاق أوسلو والسلطة الوطنية الفلسطينية التي أنتجت ثقافة الافتراق بسبب اختلاف وتناقض وجهات النظر الفلسطينية حول الاتفاق، بالإضافة إلى تراجع دور منظمة التحرير التي كانت تعتبر الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطينية، وتراجع دور المنظمة غيب ثقافة الاتفاق والإجماع التي كانت سائدة فيما قبل، كما أنتجت الانتخابات في السلطة الوطنية الفلسطينية ثقافة الولاء الحزبي والولاءات الضيقة، أما السلطة الوطنية ومن خلال أدائها المتدني وتفشي الفساد المالي والإداري فيها فقد أنتجت ثقافة الكراهية وغيبت المساواة والثقة بالنظام السياسي وزعزعت القيم والأخلاق وعززت ثقافة التفكك والشك، أما الاستقطاب السياسي فقد خلق ثقافة الشك ولغة الاتهامات والمشاحنات والخلاف وغيب التعاون والتنسيق، وأخيرا فإن التغير في دور مؤسسات المجتمع المدني أنتج ثقافة التطوع المعني مدفوع الأجر والابتعاد عن الهم الوطني لصالح أجندات الدول المانحة وغيب التطوع الخيري والتعاون والتنسيق، وكرس ثقافة الاستجداء والندية. بعد التعرف على عناصر الثقافة السياسية السائدة والعوامل المنتجة لها في هذه المرحلة يمكن للدراسة أن تستنتج وتستخلص الثقافة السياسية السائدة.

كان من المفروض أن تسود مرحلة أوسلو ثقافة سياسية مشاركة تقوم على المشاركة الديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني الجديد، كون السلطة الوطنية الفلسطينية نادت باتباع الأسلوب الديمقراطي في الحكم، وقيامها ببعض الممارسات الديمقراطية مثل الإعداد للانتخابات وإجرائها والسماح بتشكيل الأحزاب السياسية، إلا أن المتتبع للأحداث التي حصلت في وقتها يلاحظ أن هذا لم يحدث، ذلك أن السلطة الوطنية سعت إلى نشر ثقافة السلام تجاه الجانب الإسرائيلي وبذلت قصارى جهدها لتحقيق هذه الثقافة حتى على حساب الديمقراطية والحرية السياسية، مما أدى إلى إيجاد وخلق ثقافة التشتت والتفكك بشكل تلقائي وكردة فعل على ما كان يجري من أحداث في ذلك الوقت، حيث ظهرت عناصر الثقافة السياسية المفتتة القائمة على الانقسام وعدم الاقتدار السياسي وإقصاء الآخر والشك، وغياب الثقة السياسية والسعي لتحقيق مصالح شخصية ضيقة.

الفصل الرابع

الثقافة السياسية الفلسطينية منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) وحتى عام 2015م

الفصل الرابع

الثقافة السياسية الفلسطينية منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) وحتى عام 2015م

يتناول هذا الفصل من الدراسة الثقافة السياسية الفلسطينية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى وحتى عام 2015م وهو وقت إعداد الدراسة. ولأن الدراسة تعتبر من الدراسات المقارنة سيتم تناول نفس المحاور الأساسية التي تمت دراستها في الفصول السابقة باختلاف الترتيب، وتتمثل هذه المحاور في العوامل المنتجة للثقافة السياسية في مرحلة ما بعد انتفاضة الأقصى، وعناصر الثقافة السياسية السائدة في هذه المرحلة بالإضافة إلى الثقافة السياسية السائدة.

مرحلة ما بعد اندلاع انتفاضة الأقصى يمكن تقسيمها إلى فترتين بهدف تتبع أساس تطور الثقافة السياسية، حيث إن الفترة الأولى تمتد منذ اندلاع انتفاضة الأقصى وحتى إجراء الانتخابات التشريعية عام 2006م هي تعزيز وتكريس للثقافة السياسية التي سادت مرحلة أوسلو، أما الثقافة السياسية التي سادة بعد عام 2006م فهي ثقافة انقسام وتفتت، وسيتم توضيح الفترتين خلال هذا الفصل.

الثقافة السياسية السائدة خلال الفترة الممتدة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى وحتى عام 2015

الثقافة السياسية التي سادة في هذه المرحلة هي امتداد للثقافة السياسية التي كانت تسود في مرحلة أوسلو، ذلك أن عناصر الثقافة السياسية التي تم إنتاجها خلال المرحلة السابقة امتدت للمرحلة الحالية وتم تعزيز غالبية هذه العناصر وتكريسها مثل عنصر الانقسام السياسي بين قوى السلطة والمعارضة التي تشكلت خارجها، وغياب المساواة وسيطرة المصالح الحزبية الضيقة على حساب المصلحة الوطنية وهذا ما تم مشاهدته في فترة الانتفاضة، بالإضافة إلى إنتاج عنصر العنف والخوف، وثقافة الاغتراب السياسي التي ظهرت خلال الانتفاضة وتعززت وظهرت ملامحها بعد الانقسام السياسي والجغرافي والمؤسساتي في عام 2007، وأخيرا يمكن اعتبار أن الثقافة التي سادت هذه المرحلة خلال الفترة الثانية هي ثقافة الانقسام الذي شمل السياسي والجغرافي والمؤسساتي، وعناصرها متمثلة في ثقافة الاغتراب السياسي، وثقافة الشك

وثقافة النفور السياسي واللامبالاة السياسية، وثقافة التعود والاستهلاك وغياب الاقتدار السياسي. هذه الثقافة لم تأت من فراغ بل تم إنتاجها بسبب عدة عوامل وأحداث، سيتم توضيحا هذه العناصر "القيم" بعد عرض أهم العوامل التي أنتجتها.

العوامل المنتجة للثقافة السياسية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى وحتى عام 2015

أولا: الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى)

بعد مرور سنوات على توقيع اتفاق " إعلان المبادئ" أوسلو وانغلاق أفق المفاوضات ووصولها إلى طريق مسدود بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وجد الفلسطيني نفسه في ضائقة سياسية وتبددت آماله في أن يصل الحل السياسي إلى نتيجة تضمن له حقوقه، وجاء اقتحام أرئيل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي هو وعدد من قواته للمسجد الأقصى ليكون السبب المباشر لاندلاع انتفاضة الأقصى، حيث لم يكن أمام الفلسطينيين إلا أن يدافعوا عن قدسية المسجد، وينفجروا بوجه الاحتلال الذي لطالما ضيق الخناق عليهم.

تتعدد الأسباب الكامنة وراء اندلاع الانتفاضة رغم معرفة السبب المباشر إلا أن هناك أسبابا أخرى تتمثل في فشل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية والسياسيات الإسرائيلية القائمة على التوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي، وسياسة الإغلاق التي تمارس ضد الفلسطينيين ومنح امتيازات خاصة لشريحة صغيرة من السلطة وأفراد عائلاتهم بحرية الحركة من قبل الإسرائيليين، بالإضافة إلى خيبة الأمل التي عاشها الشعب الفلسطيني بسبب أداء السلطة الوطنية الذي لم يصل إلى الحد الأدنى من طموح الشعب، حيث مارست انتهاك الحريات وعدم تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين، وكون الفساد أصبح سمة بنيوية في مؤسسات السلطة وما سببه من فجوة اجتماعية وقناعة الشعب بأن فئة متنفذة من النخبة السياسية تراكم الثروة والأموال بالتعاون مع الجانب الإسرائيلي، كل هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى تأزم الوضع إلى أن وصل

إلى النقطة الفاصلة بزيارة شارون للمسجد الأقصى بتاريخ 2000/9/28م والتي اعتبرت الشرارة الأولى لبدء الانتفاضة[1].

خلال الأشهر الأولى للانتفاضة اتبع الشعب الفلسطيني أسلوب المقاومة الشعبية واستخدم الحجارة والمظاهرات والاعتصامات، ثم انتقلت لتصبح مقاومة مسلحة تستهدف المستوطنين والعسكريين الإسرائيليين في الأراضي الفلسطيني المحتلة، ثم تزايدت العمليات الاستشهادية لتصبح هي الأسلوب السائد للمقاومة وهنا طغى الطابع العسكري للانتفاضة على الطابع الشعبي[2].

مارست إسرائيل منذ اليوم الأول لاندلاع الانتفاضة كافة أساليب التنكيل والعنف بحق الفلسطينيين، وقامت بتدمير البنية التحتية وغالبية مؤسسات السلطة الفلسطينية وارتكبت المجازر والعقوبات الجماعية، وعزلت المناطق الفلسطينية بعضها عن بعض من خلال الحواجز ونقاط التفتيش وإغلاق الطرق وحصار المدن، وواجهة المسيرات السلمية بالقتل والعنف وقامت بالكثير من الاغتيالات بواسطة الطائرات والدبابات، وقام الجيش بتدمير الأراضي الزراعية وتجريفها ومنع أصحابها من الوصول إليها، ووضعت قوى المقاومة ضمن لائحة الإرهاب وحاصرت رئيس السلطة ياسر عرفات في مقر المقاطعة في رام الله، واتهمته بالمسؤولية المباشرة عن العمليات الاستشهادية، كل هذه الأعمال كانت تدل على أسلوب تصعيدي قمعي قائم بالأساس على لغة العنف[3].

الدراسة ليست بصدد تفصيل الخسائر البشرية والاقتصادية للشعب الفلسطيني في سنوات الانتفاضة، لكن لا بد من معرفة عدد الشهداء والجرحى لما لذلك من دلالة على العنف والتنكيل الذي ارتكبته إسرائيل بحق الفلسطينيين، حيث وصل عدد شهداء الانتفاضة إلى 5500 شهيدا و65 ألف جريحا، وتم تدمير عدد كبير من المصانع وإغلاق أخرى وتدمير المزارع وعدد كبير

---

[1] جاد، إصلاح: **الوضع الفلسطيني ما بعد الاجتياح الاسرائيلي واستشراف افاق المستقبل. *مجلة الدراسات الفلسطينية*.** ع 51. 2002. ص ص 31-40.

[2] كيالي، ماجد: **انتفاضة الاقصى تعقيداتها واشكالياتها. *مجلة رؤية*.** ع 20. 2002. ص ص 44-62.

[3] محي الدين، صابر: **الانتفاضة الفلسطينية المأزق والحل.** مركز الغد العربي للدراسات. 2004.

من البيوت والمدارس والبنى التحتية، بالإضافة إلى بناء جدار الفصل العنصري، هذا الكم الهائل من الخسائر البشرية والاقتصادية جاء نتيجة غياب قانون الحرب واتباع إسرائيل سياسات التدمير في ظل صمت عالمي عما يحدث، هذا بدوره خلف آثارا سلبية على حياة الفلسطينيين في كافة مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[1].

قامت الانتفاضة في الفترة التي كان جزء من المجتمع الفلسطيني خاضع للسلطة الوطنية الفلسطينية التي تمتلك جهازا أمنيا خاصا بها، ورغم ذلك لم تقم هذه السلطة باتخاذ أي قرار سياسي أو صياغة استراتيجية أو برنامج يمثل الانتفاضة ويرتقي إلى مستوى تضحيات الشعب، فقد كانت القيادات الفلسطينية عاجزة عن اتخاذ القرارات وعاجزة عن إيجاد وتطوير الوحدة الوطنية، هذا في ظل إعادة احتلال إسرائيل لمناطق الحكم الذاتي وتصعيد هجماتها[2]. مما وضع السلطة والقيادات في مأزق أمام الشعب الذي ينتظر منها القيام بشيء ملموس على أرض الواقع.

واستمرارا لما كان عليه الوضع خلال العقد السابق بقى هناك انقسام بين القوى الفلسطينية فهناك طرف يؤيد عملية السلام والمفاوضات وطرف يؤيد المقاومة، وبقى كل طرف متشبث بموقف على حساب المصلحة الوطنية العليا وعلى حساب الوحدة الوطنية الشاملة[3].

تميزت الانتفاضة بغياب برنامج عمل ملموس أو استراتيجية واضحة للتعامل مع الانتفاضة، مع أن كل من السلطة والمعارضة والقوى السياسية والشخصيات البارزة والمؤسسات تتفق على أن الظروف معقدة وصعبة وخطيرة وتستوجب الوحدة والتعاون، وتتفق في خطاباتها السياسية على كثير من النقاط المتعلقة بالوضع العام لكنها لم تحقق الأسس المتينة للوحدة الوطنية، رغم دعوتها إلى الحوار الوطني الشامل وطرح المبادرات لترتيب الوضع الداخلي[4].

---

[1] إدريس، عدنان: **انتفاضة الأقصى تقويم وقراءة سياسية.** بيروت: مركز الفكر العربي- الإسلامي. 2008.

[2] محي الدين، صابر: **الانتفاضة الفلسطينية المأزق والحل.** مرجع سابق.

[3] حوراني، فيصل: **بينما الانتفاضة مستمرة جمود سياسي ومستقبل غامض. *مجلة الدراسات الفلسطينية*.** ع 48. 2001. ص ص 29-37.

[4] هلال، جميل: **انتفاضة الأقصى الأهداف المباشرة ومقومات الاستمرار. *مجلة الدراسات الفلسطينية*.** ع 44. 2000. ص ص 26-45.

جرت كثير من المحاولات للوصول إلى اتفاق بين القوى الفلسطينية فيما يتعلق بالانتفاضة ومسارها، حيث تم عقد عدد من الاجتماعات والنقاشات الجماعية وتقديم أفكار وصياغة أوراق مشاريع قرارات ومواثيق شرف، ولعل أهمها اجتماع اللجنة العليا للقوى الوطنية والإسلامية في قطاع غزة والذي توصل إلى برنامج عمل وطني مشترك ولكنه لم يكتمل ولم يلامس أرض الواقع، حيث طالبت حركة حماس بإجراء تعديلات جوهرية عليه ورفض باقي القوى لهذه التعديلات مما أدى إلى إلغاء البرنامج، وبذلك بقي كل طرف فلسطيني يقاوم بطريقته وأسلوبه الخاص دون وجود مرجعية موحدة[1].

اختلفت أساليب التعامل مع الانتفاضة فلسطينيا فهناك من يرى أن الانتفاضة أسلوب لمقاومة الاحتلال والتحرير وهم القوى الإسلامية والقوى المعارضة لعملية السلام، وهناك من يرى أن الانتفاضة لابد أن تستثمر سياسيا لتحقيق نقلة نوعية في المفاوضات وتحقيق بعض المكاسب السياسية وهم مؤيدوا عملية السلام. بهذا يلاحظ الانقسام الفلسطيني من حيث البرامج والأساليب وعدم وجود برنامج يجمع الكل الفلسطيني حتى في الوقت الذي يمارس فيه الاحتلال أبشع أنواع القوة والبطش في مواجهة المدنيين[2].

تعددت القوى الفلسطينية التي شاركت في الانتفاضة بشكل منفرد وفي بعض الأحيان بالتنسيق مع قوى فلسطينية أخرى، شاركت كتائب شهداء الأقصى الجناح العسكري لحركة فتح بالمقاومة وفي البداية دخلت هي وبعض عناصر أجهزة الأمن في صراع مع بعض مراكز القوى ممن لهم مصالح مع إسرائيل، ومجموعة من حركة فتح الذين يعتقدون أن كتائب شهداء الأقصى أصبحت تسحب رصيد نفوذهم في الشارع الفلسطيني، لقد قامت كتائب شهداء الأقصى بالمقاومة العسكرية ضد الاحتلال لكن لم ترتق مقاومتها إلى استراتيجية، ولم يكن واضحا الهدف السياسي الذي تقاوم من أجله، كما لم تبلور خطابا سياسيا تصل به إلى المجتمع الإسرائيلي والساحة العالمية، ونافست الحركات الإسلامية في المقاومة واستخدمت أسلوبها المتمثل في

---

[1] محي الدين، صابر: **الانتفاضة الفلسطينية المأزق والحل**. مرجع سابق.

[2] عوض، إبراهيم: **انتفاضة الأقصى تدخل عامها الثاني. *مجلة دراسات شرق أوسطية*.** ع 17. ص ص 177-202.

العمليات الاستشهادية، وقللت من أهمية القانون والديمقراطية مما أتاح المجال لمجموعة محددة أن تستغل الانتفاضة لتحقيق مكاسب شخصية من خلال أعمال التسلط والاستزلام. أما القوة الثانية فكانت كتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة حماس التي اتبعت أسلوب العمليات التفجيرية والاستشهادية داخل أراضي عام 1948، ولقي أسلوبها تأييد البعض ومعارضة البعض الآخر[1].

أما المشاركة الشعبية فلم يكن لها وجود ودور فعلي، وإنما اقتصرت على تشييع جثمان الشهداء والمسيرات، ولم تجذب المقاومة السلمية الكثير وذلك يعود إلى غياب التنظيم الداخلي وشدة القمع الإسرائيلي. ولم يكن هناك حضور ودور للاتحادات الشعبية ولا للمنظمات الأهلية في المقاومة، واقتصر دورها على التوثيق والاحتجاج، رغم التأييد الشعبي للانتفاضة[2]. وظهرت قوى تتبع "سياسة الطخطخه" الاستعراضية غير الهادفة التي تتسبب بالفوضى وتستغل لتحقيق مكاسب خاصة من قبل بعض الأشخاص وجوبه هذا الأسلوب بالرفض الشديد من قبل الشعب لما سببه من خسائر. أما السلطة والأحزاب فلم يكن لها دور واضح حيث لم تطلب من الشعب القيام بأي عمل ولم تخاطبه لتوضح له ماهية الانتفاضة وآلياتها وأهدافها[3].

امتناع السلطة والقيادات الفلسطينية عن المبادرة إلى اتخاذ موقف من ما يجري، وتمسك كل من السلطة وحركة حماس ببرامجها الخاصة وسعيها لتحقيق مكاسب خاصة وضيقة حسب رؤية كل منها، وتعامل الطرفين مع العمل المشترك بطريقة آنية وعابرة بما يخدم مصالحها، وتعزيز التنافس الفئوي وتنافس الفصائل في عمليات الرد على جرائم الاحتلال ورؤية كل طرف أنه القوة الأساسية، وأنه الأكثر شعبية، بالإضافة إلى تجاهل المتغيرات الدولية والإقليمية وفوضى الخطابات وغياب التواصل بين القيادة والجمهور والخلافات الداخلية على مستوى القيادة، والخلافات داخل حركة فتح في ظل الجرائم التي ترتكب بحق الشعب، أدى إلى تغييب

---

[1] جاد، إصلاح: **الوضع الفلسطيني ما بعد الاجتياح الإسرائيلي واستشراف آفاق المستقبل. *مجلة الدراسات الفلسطينية*.** مرجع سابق، ص ص 31-40.

[2] عوكل، طلال: **الانتفاضة.. دروس ومشاريع إنجازات. *مجلة رؤية*.** ع 13. 2001. ص ص 155- 175.

[3] جاد، إصلاح: **الوضع الفلسطيني ما بعد الاجتياح الاسرائيلي واستشراف افاق المستقبل. *مجلة الدراسات الفلسطينية*.** مرجع سابق، ص ص 31-40.

ثقة الشعب بالقيادة، بالإضافة إلى غياب الشعور بالأمان والطمأنينة وسيادة العنف، كما أن غياب استراتيجية العمل عند النخبة أمر في غاية الخطورة لأنه يؤدي إلى ضياع جهد الانتفاضة هدرا ويجعل القيادة في موضع شك من قدرتها على حمل القضية والدفاع عنها والدفاع عن الشعب[1].

مطالب الإصلاح ومكافحة الفساد

لم تتوقف مطالب الشعب الفلسطيني بإصلاح السلطة الوطنية الفلسطينية سياسيا وإداريا منذ عام 1997 وحتى في ظل الانتفاضة، ففي عام 2002 عندما قامت إسرائيل باجتياح الضفة الغربية ودمرت مؤسسات السلطة بشكل مفاجئ زادت الحاجة للإصلاح وإعادة بناء مؤسسات السلطة[2]، حيث بلغت نسبة المؤيدين لدعوات الإصلاح 89%[3] وفي عام 2005 بلغت النسبة 94%[4]، واستجابة لهذه المطالب والدعوات قام الرئيس ياسر عرفات بإلقاء خطاب جاء فيه أنه سيقوم بإدخال إصلاحات شاملة على بنية السلطة الوطنية، وقام عدد من المسؤولين بتقديم استقالتهم تمهيدا لعملية الإصلاح ولكي تجري بشكل أسرع، وتم تعديل القانون الأساسي الفلسطيني واستحدث منصب رئيس الوزراء في السلطة لكنه لم يكن ذا فاعلية وبقي الوضع كما هو عليه، ولم يكن التغيير أكثر من تغيير شكلي في الأسماء والمناصب، حيث لم يتقلص الفساد ولم يتغير الوضع كما هو مطلوب، وظهر الفلتان الأمني الذي زاد الأمر تعقيدا وزاد الحاجة الضرورية للإصلاح، ذلك لما شكله الفلتان الأمني من خطر وما نتج عنه من سلبيات مست المجتمع الفلسطيني وكافة فئات الشعب[5].

تفشي ظاهرة الفلتان الأمني

ظهر الفلتان الأمني بشكل واضح وملموس خلال فترة الانتفاضة حيث تمثل في غياب سيادة القانون وغياب الاحتكام للقضاء، وحل النزاعات بطرق بديلة متمثلة بلجان الإصلاح

---

[1] محي الدين، صابر: **الانتفاضة الفلسطينية المأزق والحل**. مرجع سابق.

[2] يوسف، أيمن: **الإصلاح السياسي والإداري منظور حقوق الإنسان. *مجلة تسامح***. ع 3. 2003.

[3] نتائج استطلاع للرأي العام قام به المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. رقم (5). 18-21-آب/2002.

[4] نتائج استطلاع للرأي العام قام به المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. رقم (15). 10-12-أذار/2005.

[5] أبراش، إبراهيم: **الي أين؟ بعد عامين الانتفاضة. *مجلة رؤية***. ع 21. 2002. ص ص 42-67.

والقضاء العشائري، ووجود الجريمة والسرقة بشكل ملحوظ ولا يمكن إغفاله والتغاضي عنه، وفي عام 2003 تم رصد 56 حالة قتل، وفي عام 2004 تم رصد 93 حالة قتل وارتفعت الحالات لتصل إلى 127 حالة قتل عام 2005، وهذه الوتيرة المتصاعدة لحالات القتل تدل على مدى تفشي الفلتان الأمني، وفي استطلاع للرأي قام به المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي العام في عام 2005 ظهر أن 82.9% من المواطنين قلقون على حياتهم وأمنهم الشخصي، هذا بالإضافة إلى انتهاك حرمة المحاكم والاعتداء على القضاة وتخريب الممتلكات العامة واختطاف المواطنين والأجانب، وإرجاع أسباب الخطف إلى أسباب اجتماعية وسياسية[1].

يرجع الفلتان الأمني إلى مجموعة من الأسباب التي لها علاقة بالسياسات الداخلية وأخرى متعلقة في الإجراءات الإسرائيلية، خلال فترة الانتفاضة أقدم الاحتلال الإسرائيلي على مجموعة من الأعمال التي كان من شأنها أن تتيح المجال للفلتان الأمني، لعل أبرز هذه الأعمال متمثلة في الاجتياحات المتكررة والإغلاقات والاعتقالات، واستهداف السجون الفلسطينية وتدميرها ومنع أجهزة الأمن الفلسطيني من ارتداء الزى الرسمي أو حمل السلاح، مما أضعف سيطرة السلطة وقانونها على المواطنين وأظهر عدم قدرتها على تحقيق الأمن والأمان وفرض النظام العام. وبالنظر إلى الأسباب الداخلية فإن تغلغل الفساد في بنية السلطة وتداخل الصلاحيات بين الأجهزة الأمنية وتجاوز بعض الأجهزة للصلاحيات الممنوحة لها، بالإضافة انتشار الأسلحة غير القانونية ووجود وتراكم الأزمات البنيوية في الجهاز القضائي، كل ما سبق أدى إلى وجود تفشي الفلتان الأمني[2].

أظهر الفلتان الأمني الخلل البنيوي في السلطة الوطنية الفلسطينية، وأسهم في غياب ثقة المواطنين بالأجهزة الأمنية والنخب السياسية بسبب عدم قدرتها على ضبط الموقف أو التدخل بشكل يمكن أن يأتي بنتائج، كما أظهر التجاء بعض المواطنين للعنف لتحقيق مصالحهم الخاصة أو السياسية بروز ثقافة العنف والخوف.

---

[1] الهيئة المستقلة لحقوق المواطن: **حول حالة الانفلات الامني وضعف سيادة القانون في اراضي السلطة الوطنية الفلسطينية**. سلسلة تقارير خاصة (43). 2005.

[2] المرجع السابق.

ظاهرة الفلتان الأمني وفوضى السلاح وانتشار الميليشيات المسلحة التي لم تكن تتبع للعمل الوطني، وغياب القانون وامتلاك السلاح بسهولة ومن قبل عامة الناس جعل اعتماد القوة وبالتحديد قوة السلاح وسيلة أساسية لفض النزاعات والخلاقات الداخلية، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة إلى نصف القوى العاملة إثر تدمير البنية التحتية والمنشآت الاقتصادية وسياسة العنف الإسرائيلي، كل ذلك أدى إلى انتشار العنف وتعزيز ثقافة العنف ليس فقط عند الكبار بل أصبح يتشربها الأطفال بحكم التنشئة الاجتماعية[1].

التغيرات السياسية خلال الانتفاضة

خلال الانتفاضة تغيرت موازين القوى الفلسطينية حيث لم تعد حركة فتح هي الحركة الحاصلة على أكبر تأييد شعبي، حيث انخفضت نسبت التأييد لها من37% ما قبل الانتفاضة إلى 25%، وفي المقابل ارتفعت نسبة تأييد حركة حماس من 17% ما قبل الانتفاضة إلى 27%، وأصبحت نسبت تأييد القوى المعارضة 31% و29% لحركة فتح وحلفائها وما تبقى ونسبته 40% من الشعب الفلسطيني يقفون على هامش الانتفاضة والعمل السياسي مما يظهر مدى النفور السياسي الحاصل خلال فترة الانتفاضة[2]. استطاعت حركة حماس أن تحصل على شعبية جماهيرية خلال الانتفاضة من خلال تبنيها عملية المقاومة وقيامها بتبني العمليات الاستشهادية التي نفذت في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، في ظل عجز السلطة عن القيام بواجباتها تجاه الشعب وتوفير الحماية والأمن له[3].

أظهرت الانتفاضة الفلسطينية الثانية مدى الخلل في بنية النظام السياسي الفلسطيني سواء من جانب الإداري أو القانوني أو السياسي، وذلك بسبب غياب المأسسة وعدم وضوح الأدوار للفصائل والقوى والوزارات، وغياب الرؤية لدى النخبة، وتعمق الاستقطاب بين القطبين

---

[1] عجرمي، اشرف: **ثقافة العنف في المجتمعات العربية وخصوصية المجتمع الفلسطيني. *مجلة تسامح*.** ع 7. 2004. ص ص 19-30.

[2] عوكل، طلال: **الانتفاضة.. دروس ومشاريع إنجازات.** مرجع سابق، ص ص 155- 175.

[3] العجرمي، اشرف: **حماس والانتخابات.** مرجع سابق. ص ص 39-48.

الرئيسيين في الساحة الفلسطينية حركة فتح الممثلة للسلطة وحركة حماس الممثلة للمعارضة[1]، مما أدى إلى اغتراب بين السلطة والأحزاب والفصائل، واغتراب القوى المجتمعية الفاعلة والرأي العام الفلسطيني[2].

عززت الانتفاضة الثانية بعض قيم الثقافة السياسية التي كانت سائدة فيما قبل وأنتجت قيما جديدة لعل أهمها ما يلي:

- **ثقافة الانقسام** التي تعتبر استمرارا لما كان موجودا في المرحلة السابقة، حيث استمر انقسام الساحة السياسية بين مؤيدين لعملية السلام ومعارضين لعملية السلام ومؤيدين للمقامة، وبقيت هذه الثقافة مستمرة بحيث لم يتم ملاحظة برنامج موحدة أو استراتيجية موحدة للانتفاضة، ولعل أحداث الانتفاضة عززت هذه الثقافة رغم محاولات التخلص منها.

- **غياب الثقة بالقيادة والسلطة والأجهزة الأمنية** وما عزز هذا العنصر وجود ظاهرة الفلتان الأمني وغياب قدرة الأجهزة الأمنية عن التصدي له وعدم قدرة السلطة على ضبطه والتخلص منه، بالإضافة إلى موقف السلطة من الانتفاضة وعدم قيامها بالدور المطلوب منها وعدم تبنيها موقفا محددا واستراتيجية واضحة.

- **ثقافة الخوف والعنف** وهذه عناصر جديدة أنتجتها الانتفاضة بحيث تعود هذه الثقافة إلى ممارسات الاحتلال القمعية والعنيفة في ظل الانتفاضة وسيطرت ظاهرة الفلتان الأمني، والذي بسببه فقد المواطن الفلسطيني الشعور الأمن والطمأنينة بفعل الاحتلال وعلى الصعيد الداخلي.

- **ثقافة الاغتراب** وهو الشعور بالغربة داخل الوطن وذلك الشعور يتمثل في فساد الواقع والحرمان وانعدام الثقة بالآخرين وبالنفس وشعور الفرد أنه غريب عن النظام، ويزيد

---

[1] حبيب، هاني: ***التيار الديمقراطي واستحقاقات المرحلة المقبلة***. **مجلة تسامح**. ع 10. 2005. ص ص 115-121.

[2] جقمان، جورج: **قبل وبعد عرفات التحول السياسي خلال الانتفاضة الثانية**. فلسطين: مؤسسة مواطن. 2011.

الاغتراب في وقت الأزمات لتدهور القيم وعلاقات القوة والنزاع[1]، وظهر الاغتراب بين السلطة والفصائل والاغتراب لدى الشعب بشكل عام.

جرى حدث مهم في فترة الانتفاضة يمكن اعتباره نقطة تحول في النظام السياسي الفلسطيني وهو اتفاق القاهرة.

عقد اتفاق القاهرة في عام 2005م بناء على دعوة مصرية وتم عقده في القاهرة بحضور رئيس السلطة الوطنية محمود عباس واثني عشر تنظيما وفصيلا فلسطينيا باستثناء حركة الجهاد الإسلامي، لإعلان الالتزام بتهدئة مع إسرائيل، وتم إصدار "إعلان القاهرة" في 2005/3/17 والذي أكد على الثوابت الوطنية الفلسطينية المتعارف عليها، و موافقة القوى على استمرار التهدئة مع إسرائيل في عام 2005 مقابل التزام إسرائيل بوقف كافة أعمال العدوان والإفراج عن جميع الأسرى، كما وتم بحث الشأن الداخلي الفلسطيني والتأكيد على ضرورة إكمال الإصلاحات الشاملة وفي كل المجالات ودعم الديمقراطية، وعقد انتخابات محلية وتشريعية بناء على قانون انتخابي يتم الاتفاق عليه، ويقوم المجلس التشريعي بإجراء تعديلات على القانون الانتخابي واعتماد المناصفة في النظام المختلط للانتخابات التشريعية واعتماد التمثيل النسبي لانتخابات المجالس المحلية، وتم الاتفاق على تفعيل منظمة التحرير بناء على أساس التراضي وبناء على هذا تم الاتفاق على تشكيل لجنة تقوم بهذه المهمة، واعتبر الحوار وسيلة وحيدة للتعامل بين كافة القوى الفلسطينية ودعم الوحدة الوطنية[2]. أظهر اتفاق القاهرة إمكانية الحوار والاتفاق بين القوى الفلسطينية كافة الوطنية منها والإسلامية، حيث شكل توافق القوى مرحلة جديدة من مراحل النظام السياسي الفلسطيني، ومهد لحالة ديمقراطية من خلال تعديل قانون الانتخابات والدعوة لإجراء انتخابات محلية وتشريعية.

---

[1] بركات، حليم: **الاغتراب في الثقافة العربية متاهات الإنسان بين الحلم والواقع**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2006.

[2] وثيقة إعلان القاهرة 2005.

ثانيا: الانتخابات الفلسطينية الرئاسية والتشريعية الثانية

بعد مرور عدد من السنوات على الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأولى تم التحضير والترتيب لإجراء انتخابات ثانية، هنا سيتم توضيح أهم الأمور المتعلقة بالانتخابات العامة الثانية:

- **الانتخابات الرئاسية الثانية**

أصبح هناك حاجة لتحديد موعد للانتخابات الرئاسية الثانية بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات بتاريخ 2004/11/11م، وبناء على ما ينص عليه القانون الأساسي الفلسطيني تم تحديد موعد الانتخابات بتاريخ 2005/1/9، أي بعد مرور تسع سنوات على الانتخابات الرئاسية الأولى، وتم إجراء الترتيبات للانتخابات في ظل سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي ظل غياب سيادة القانون وانتشار الفلتان الأمني، مما شكل معيقات وصعوبات أمام الانتخابات إلا أنها تمت[1].

اختلفت مواقف القوى من المشاركة في الانتخابات الرئاسية الثانية وغيرت بعض القوى مواقفها السابقة من المقاطعة إلى المشاركة، فقوى اليسار قدمت عددا من المطالب للمشاركة في الانتخابات، وتباينت مواقفها بين تأييد المشاركة ترشيحا وانتخابا حيث قامت الجبهة الديمقراطية بترشيح عضو مكتبها السياسي، وقامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بعدم المقاطعة وتأييد مرشح مستقل ولم تقدم مرشحا خاصا بها، أما حركة الجهاد الإسلامي فالتزمت بموقفها السابق بالمقاطعة للانتخابات الرئاسية والتشريعية، بينما قاطعت حركة حماس الانتخابات الرئاسية بعد حوارات طويلة داخل الحركة، ويعود السبب لعدم عقد الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية في وقت واحد وإجراء كل واحدة منها على حدة[2].

---

[1] الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن: **تقرير حول الانتخابات الفلسطينية في عام 2005(الانتخابات الرئاسية، الانتخابات المحلية، انتخابات مجلس نقابة المحامين)**. رام الله. تشرين أول 2005.

[2] أبو دية، احمد: الانتخابات الرئاسية الفلسطينية. في كتاب: **الانتخابات الفلسطينية الثانية (الرئاسية، التشريعية، الحكم المحلي) 2005-2006**. المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. 2007.

تم إجراء الانتخابات الرئاسية الثانية وبلغت نسبة المشاركة 64% في قطاع غزة و 68% في الضفة الغربية، وفاز مرشح حركة فتح محمود عباس بنسبة 63% ويعود هذا الفوز إلى برنامجه الانتخابي الذي لامس مطالب الواقع الفلسطيني من حيث تأكيد رغبته في الإصلاح وإعادة بناء النظام وبناء المؤسسة وفرض الأمن، وهذا ما أكدته نتائج استطلاع الرأي العام الذي قام به المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، حيث إن 23% اختاروا محمود عباس لقدرته على تحسين الأوضاع الاقتصادية، و19% لقدرته على التوصل لاتفاق سلام مع إسرائيل، و16% لقدرته على فرض القانون والنظام[1]. هذه النسب تظهر اهتمامات وهموم الشعب الفلسطيني وحاجاته في ظل ما يعانيه من فقر وبطالة وفساد مالي وأداري وغياب للأمن والأمان.

لكن برنامج الرئيس الفلسطيني يواجهه عدة عقبات منها ما هو متعلق بالسياسات الإسرائيلية التي تضع العراقيل والمعيقات أمام أي عمل فلسطيني، وما هو متعلق بالوضع الداخلي الفلسطيني فهناك الكثير من المشاكل الضخمة المتعلقة ببناء النظام، وما خلفته انتفاضة الأقصى من خسائر وتحديات اقتصادية وأمنية وسياسية، بالإضافة إلى تعدد الاستراتيجيات والقيادات داخل المجتمع الفلسطيني[2].

رفض حركة حماس المشاركة في الانتخابات الرئاسية يظهر ثقافة الانغلاق لديها ويمكن ملاحظة ذلك بالعودة إلى عامل تمت معالجته من قبل وهو ظهور الخطاب الإسلامي كأحد العوامل المنتجة للثقافة السياسية، حيث إن هذا العامل أنتج ثقافة الانغلاق والتفرد لدى الحركات الإسلامية، وهذه الثقافة ظهرت في الانتخابات الرئاسية الثانية بحيث رفضت حركة حماس المشاركة بسبب عدم إجراء الانتخابات حسب رغبتها.

بعد الانتهاء من إجراء الانتخابات الرئاسية الفلسطينية الثانية تم الترتيب من أجل إجراء انتخابات تشريعية فلسطينية ثانية وذلك لإكمال سير العملية الديمقراطية.

---

[1] أبو دية، احمد: الانتخابات الرئاسية الفلسطينية. **في كتاب: الانتخابات الفلسطينية الثانية (الرئاسية، التشريعية، الحكم المحلي) 2005-2006**. مرجع سابق.

[2] عوكل، طلال: **النظام السياسي الفلسطيني واقع وآفاق. *مجلة تسامح***. ع 8. 2005. ص ص 9-17.

- **الانتخابات التشريعية الثانية**

صدر مرسوم رئاسي في شهر آب 2005 لتحديد موعد إجراء الانتخابات التشريعية وتحديد موعد فتح باب التسجيل للانتخاب، وتم إجراء الانتخابات بتاريخ 2006/1/25 بناء على نظام مختلط موزع بين النظام الفردي والنظام النسبي مناصفة وهذا ما نص عليه إعلان القاهرة عام 2005، وكان أهم ما يميز الانتخابات ويكسبها طابعا خاصا مشاركة كافة القوى الفلسطينية في الانتخابات بما فيها حركة حماس التي قاطعت الانتخابات الفلسطينية الأولى والانتخابات الرئاسية الثانية، وبقيت حركة الجهاد الإسلامي على موقفها السابق واستمرت بالمقاطعة للانتخابات[1].

سبقت فترة الانتخابات التشريعية فترة تتسم بالضبابية وعدم وضوح الهدف لدى القوى الفاعلة، والاضطرابات التي سادت كافة المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية وفشل خطط الإصلاح، وانتشار الفساد وتنامي الاستقطاب السياسي و نشوب الصراعات المتكررة بين السلطة وحركة حماس ووقوع عدد من القتلى والجرحى، وغياب القطب الثالث في الساحة الفلسطينية وتغير نظم الانتخابات، ذلك بالإضافة إلى السياسات الإسرائيلية القمعية[2]. لكن ورغم كل ما سبق فإن نسبة المشاركة بلغت 80% في قطاع غزة و 75% في الضفة الغربية[3].

وكما سبق الإشارة إليه فإن أهم ما يميز الانتخابات التشريعية الثانية التحول الجذري الذي حصل بمشاركة حماس في الانتخابات وحصولها على أكبر عدد من مقاعد المجلس التشريعي، وأصبحت إحدى مكونات النظام السياسي وشكلت الحكومة العاشرة في آذار/2006، هذه المشاركة التي جاءت بعد انقضاء عشر سنوات على الانتخابات التشريعية الأولى ومقاطعة

---

[1] عثمان، زياد: **الانتخابات الفلسطينية: إعادة تقييم**. فلسطين: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان. 2011.

[2] عبد الهادي، مها: **النظام السياسي الفلسطيني بعد الانتخابات التشريعية 2006**. ***مجلة دراسات شرق أوسطية***. ع 34-35. ص 95-96.

[3] الشقاقي، خليل وجهاد حرب: **الانتخابات الفلسطينية الثانية (الرئاسية، التشريعية، الحكم المحلي) 2005-2006**. المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. 2007.

حماس لها، عللت حركة حماس تغير موقفها من المقاطعة إلى مشاركة بأن الانتخابات جاءت بعد الانتفاضة الفلسطينية الثانية وأن اتفاق أوسلو لم يعد هو المرجعية الأساسية للانتخابات[1].

أنهت الانتخابات التشريعية الثانية مرحلة سيطرت الحزب الواحد على السلطة وامتلاك القوة، وذلك بمشاركة قوى المعارضة في الانتخابات وفوز حركة حماس بنسبة عالية من مقاعد التشريعي، كما وأظهرت الانتخابات حالة الاستقطاب السياسي الثنائي الشديد في الساحة الفلسطينية بين حركة فتح وحركة حماس، ولم يكن هناك طرف ثالث له وزن وتأثير سواء في الانتخابات أو في الساحة الفلسطينية بشكل عام، بالإضافة إلى أن فوز حماس في الانتخابات بناء على برنامجها القائم على الإصلاح والتغيير يظهر مدى حاجة الشعب للتغيير والتخلص من أعباء الفترات السابقة.

أنتجت الانتخابات التشريعية الثانية ما لم يكن بالحسبان، حيث كان من المفترض أن تسود قيم الديمقراطية والمشاركة السياسية والتعددية وانتهاء فترة حكم وسيطرة الحزب الواحد، ذلك أن المعارضة انتقلت إلى داخل السلطة بمشاركة حركة حماس بالانتخابات التشريعية الثانية، لكن فوز حماس أظهر أن قيم الثقافة السياسية السائدة تتمثل في رفض الآخر والانغلاق والتفرد والانقسام وسيادة قيم المصالح الحزبية والضيقة وغياب المصلحة الوطنية العامة، بالإضافة إلى قيم الشك والتخوين.

بعد إجراء الانتخابات التشريعية حدثت الكثير من التطورات في الساحة الفلسطينية وبالتحديد على مستوى النظام السياسي ومن ضمنها الانقسام المؤسساتي والجغرافي.

ثالثا: الانقسام السياسي والجغرافي والمؤسساتي

أجريت الانتخابات التشريعية وفازت بها حركة حماس بنسبة عالية وكان لا بد من تشكيل حكومة بناء على نتائج الانتخابات، إلا أن بعض الأطراف رفضت تشكيل حكومة

[1] العايد، رامز: **أزمة المجلس التشريعي الفلسطيني وممكنات إعادة تنشيطه بما يتفق ووظيفته الأساسية. *مجلة تسامح*.** ع 22. 2008. ص ص 61-71.

مشتركة مع حركة حماس، لكن الحركة قامت بإعداد قائمة بأسماء أعضاء حكومتها التي يرأسها إسماعيل هنية ورفعها إلى الرئيس محمود عباس، قوبلت هذه الحكومة بالحصار السياسي والاقتصادي من قبل إسرائيل التي بدأت بقرار وقف استحقاقات الضرائب والرسوم الفلسطينية، والقيام بالكثير من الإجراءات التي تعيق عمل الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية عام 1948، وأيضا قامت الدول المانحة والداعمة للسلطة بفرض حصار عليها بحجة رفضها شروط الرباعية الدولية[1].

وحدثت محاولات داخلية للإطاحة بالحكومة من خلال سحب كثير من الصلاحيات ورفض الأجهزة الأمنية التعامل مع الحكومة الجديدة، مما دفع"الشهيد" سعيد صيام إلى تشكيل قوة مساندة أطلق عليها "القوة التنفيذية" من أجل إكمال أعمال الحكومة، ولم تسلم هذه القوة من الحملات ضدها من قبل حركة فتح ووصلت هذه الحملات حد التصادم وذلك بالتزامن مع الاغتيالات الإسرائيلية في غزة واعتقال للنواب في الضفة، وإعلان الرئيس محمود عباس أن القوة التنفيذية غير قانونية وذلك بعد رفض حركة حماس عملية احتواء القوة، وفي نفس الوقت أنشأ الرئيس محمود عباس قوة أمنية جديدة " حرس الرئاسة" وبناء على هذه الأحداث المحتدمة قام الأسرى بإطلاق وثيقة للمصالحة أطلق عليها اسم " وثيقة الأسرى" في أيار 2006، على أثرها تم عقد مؤتمر الحوار الوطني، ولكن ورغم ذلك لم تتوقف الاشتباكات المسلحة بالإضافة إلى فشل الوساطة القطرية في التهدئة[2]. وقتل نتيجة الفلتان الأمني في الفترة الواقعة ما بين كانون الأول وتشرين الثاني من عام 2006 ما عدده 322 فلسطينيا من بينهم 236 في قطاع غزة و 86 في الضفة الغربية[3].

الأزمة السياسية بين فتح وحماس أدت إلى أزمة في المجلس التشريعي وصراع بشأن الصلاحيات، ذلك نتيجة تداخل الصلاحيات بين السلطات والازدواجية في الشرعية، وفي شباط

---

[1] التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006. مركز الدراسات الفلسطينية. بيروت.

[2] الانقسام الفلسطيني تسلسل زمني. 2011/3/17. على الرابط http://www.aljazeera.net/news:

[3] الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن: **التقرير السنوي 12** وضع حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2006. **2007**.

2007 تم عقد اتفاق مكة برعاية سعودية بين الأطراف الفلسطينية لتشكيل حكومة وحدة وطنية وإنهاء الخلاف الرئاسي والحكومي، لكن هذه الحكومة فشلت في فك الحصار وإنهاء الفلتان الأمني ولم تصمد وبدأت لغة الاتهامات والتهديدات بين حركتي فتح وحماس على مناطق النفوذ واستخدام القوة العسكرية[1].

وجاءت أحداث حزيران لتكون النقطة الفاصلة في النظام السياسي الفلسطيني وتنقله إلى مرحلة جديدة عنوانها الانقسام السياسي والجغرافي والمؤسساتي حيث لأول مرة يحدث انقسام جغرافي في الساحة الفلسطينية، وفي منتصف حزيران 2007 وقع الاقتتال الداخلي الفلسطيني والذي استمر لعدة أيام استبيح خلالها الدم الفلسطيني من قبل حركتي فتح وحماس، وسيطرت حماس على أثره على قطاع غزة وأعلن الرئيس محمود عباس حل الحكومة حكومة الوحدة الوطنية وتشكيل حكومة طوارئ، وتواصلت الاتهامات والتراشق الإعلامي بين الطرفين، وتم تعطيل المجلس التشريعي[2].

سيطرت حماس على قطاع غزة بمؤسساته ووزاراته وحولت هيكلتها الإدارية واستبدلت الموظفين، وعينت موظفين جدد من أعضائها ومن يوالونها في مناصب إدارية وعليا لكن هذه التعيينات تمت بعد إضراب موظفي حركة فتح بناء على تعليمات رئاسية، وعملت على تفعيل المجلس التشريعي في غزة رغم غياب الكثير من أعضاء المجلس لكنها ابتكرت أساليب جديدة مثل الاستعانة بمستقلين للاستعاضة عن الأعضاء السابقين، وعلى مستوى الأمن إقامة مجلس أعلى للشرطة وحلت جهاز الأمن الوقائي[3]، أما في الضفة الغربية فقد تم تشكيل حكومة جديدة برئاسة سلام فياض" حكومة تكنوقراط" والتي تخلو من الوزراء التابعين للفصائل والأحزاب واقتصرت على أصحاب الاختصاص، والذي قام برنامجه على إقامة الدولة من خلال بناء المؤسسات[4].

---

[1] ربايعة، حسام: **الأزمة الفلسطينية الجذور والمآلات**. مرجع سابق.

[2] العايد، رامز: أزمة **المجلس التشريعي الفلسطيني وممكنات إعادة تنشيطه بما يتفق ووظيفته الأساسية**. مرجع سابق ص ص 61-71.

[3] إبراهيم عقل: ***تقيم أداء حكومة حماس في قطاع غزة 2007-2014. مجلة تسامح***. ع 48. 2015. ص ص 67-81.

[4] التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2007. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت.

ومع وقوع الانقسام أصبح هناك قطاع غزة التابع لحكومة حماس التي تسوغ العمل ضد إسرائيل وتشجع المقاومة والصمود والمواجهة، وفي الضفة تتبع للرئيس محمود عباس ولحكومة سلام فياض التي اقتصرت المقاومة على الأشكال السلمية واتبعت أسلوب المفاوضات كاستراتيجية وحيدة لإقامة الدولة، مما يظهر استقطابا حادا بين فتح وحماس[1].

أثر الانقسام على المؤسسات العامة الفلسطينية وكان المجلس التشريعي أولى السلطات التي تأثرت بشكل سلبي بالانقسام، حيث حاول المجلس عقد جلساته لكنها لم تكتمل ومن ثمة تعطلت الجلسات، وعجز المجلس التشريعي عن ممارسة دوره الأساسي في مراقبة ومحاسبة أداء السلطة التنفيذية، بالإضافة إلى فقدانه دوره في إقرار القوانين والتشريعات، وأصبحت كل حكومة تصدر قوانين خاصة بها سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية، هذا الانقسام في السلطة التشريعية عطل عملية التحول الديمقراطي والتي من ضمنها إجراء الانتخابات[2].

كما وأثر الانقسام السياسي والجغرافي على السلطة القضائية، حيث انهار القضاء المدني بشكل تام في قطاع غزة، وقرر مجلس القضاء الأعلى وقف تنفيذ الأحكام القضائية انطلاقا من عدم التعامل مع الشرطة التابعة للحكومة المقالة، إما في الضفة الغربية فقد أصدر الرئيس محمود عباس مرسوما يقتضي توسيع اختصاصات القضاء العسكري، مما كرس نظامين قضائيين منفصلين، نظام قضائي في قطاع غزة يخضع لسيطرته مواطنو غزة ونظام قضاء في الضفة يخضع له مواطنو الضفة الغربية[3].

ولم تقتصر آثار الانقسام على السلطة التشريعية والقضائية بل كان له آثار اجتماعية واقتصادية متعددة، ذلك ببروز المشاكل داخل العائلة الواحدة على خلفية سياسية و زيادة استخدام العنف والتهديد، بالإضافة إلى أن الانقسام زاد من معدلات الفقر والبطالة مما أدى إلى تفكك المجتمع، وكل ما سبق أسهم في إيجاد حالة من الاغتراب لدى الشعب الفلسطيني.

---

[1] هلال، جميل: ***الاستقطاب في الحقل السياسي الفلسطيني. مجلة دراسات فلسطينية***. ع 23. 2010. ص ص 15-29.

[2] شعث، عزام: ***بعد ست سنوات الانقسام الفلسطيني ومعوقات استعادة الوحدة الوطنية***. **مجلة سياسات**. ع 24. 2013. ص ص 9-35.

[3] المرجع السابق، ص ص 9-35.

جرت العديد والعديد من محاولات المصالحة والحوار بين الفصائل الفلسطينية من أجل الاتفاق وتحقيق الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام، وغالبا ما تمت هذه الجلسات برعاية عربية بدأ باتفاق مكة عام 2007، منذ سيطرت حركة حماس على قطاع غزة ظهرت العديد من التصريحات التي تدعو للحوار من قبل حركتي فتح وحماس لكن ما كان يحدث من وقائع وقرارات تنظيمية وعسكرية يدل على عكس ذلك، وأصبح كل طرف يضع شروطه الخاصة من أجل الحوار مما جعل الحوار أمرا في غاية التعقيد[1].

تكررت جلسات الحوار والمصالحة لعدة أعوام منذ الانقسام عام 2007 وحتى تشكيل حكومة الوفاق الوطني برئاسة رامي الحمد الله، وبدون آثار ملموسة أو نتائج مرضية وتكرار الدعوات لإنهاء الانقسام من قبل الشعب والحكومة، مما جعل الشعب في حالة من اللامبالاة السياسية وغيب الثقة بكافة مستوياتها وجعل الشك أساس النظر لأي موقف سياسي.

نتج عن الانقسام السياسي والجغرافي في عام 2007 تيه سياسي لدى النخبة والشعب وفوضى واضطرابات وصراع الداخلي، وعدم إصغاء قطاع واسع من الشعب لما تقوله النخب السياسية المنقسمة سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، كما وأظهر الانقسام أن سلوك النخب نابع من الحفاظ على مصلحتها مما عزز الانتماءات الضيقة والفئوية، وأظهر الانقسام حالة الاستقطاب الحاد التي يعيشها الشعب الفلسطيني بين فتح وحماس، ذلك بالإضافة إلى غياب المؤسسة الفلسطينية المخولة بحل التعارض والخلافات بين القوى السياسية كل ذلك صب باتجاه الاغتراب السياسي والنفور السياسي[2].

عناصر الثقافة السياسية السائدة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى وحتى عام 2015:

سادت خلال هذه الفترة عناصر متعددة للثقافة السياسية منها ما كان موجودا من قبل، ومنها ما تم إنتاجه وظهوره بشكل واضح خلال هذه المرحلة، ويمكن تناول عناصر الثقافة السياسية كما يلي:

---

[1] عوكل، طلال: **بانوراما الحوار الفلسطيني رحلة شقاء قد تخطئ طريق الشفاء. *مجلة تسامح***. ع 25. 2009. ص ص 49-59.

[2] هلال، جميل: **إضاءة على مأزق النخب السياسية الفلسطينية**. بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية. 2013.

- **عنصر العنف والخوف:** نتج هذا العنصر من الثقافة السياسية عن الممارسات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى وارتكابه المجازر بحقه والاجتياحات والاغلاقات والاعتقالات والاغتيالات، والسياسات الإسرائيلية التي اتصفت بالعنف والقوة، بالإضافة إلى تدمير مؤسسات السلطة والحد من حرية الأجهزة الأمنية الفلسطينية وحالة الفلتان الأمني الذي ظهر بشكل واضح في هذه الفترة وفي الانقسام، بحيث غاب الأمان وعدم شعور الفلسطيني كبيرا وصغيرا بالطمأنينة. يظهر استطلاع للرأي العام في عام 2007 بان 73%[1] من الفلسطينيين لا يشعرون بالأمان، حيث تعتبر هذه النسبة مرتفعة وتعبر عن الواقع العام من الخوف والعنف.

- **عنصر المصالح الضيقة والحزبية:** ظهر عنصر المصالح الضيقة بشكل واضح خلال الانقسام السياسي والجغرافي في عام 2007، ولكنه كان موجودا من قبل حيث لامسناه في فترة الانتفاضة عندما ظل الشارع الفلسطيني منقسما بين برنامجين واستراتيجيتين إحداهما تتبعها السلطة وهي التسوية، والأخرى تتبعها قوى المعارضة وهي المقاومة، هذا في ضل ظرف بحاجة إلى وحدة وطنية ووحدة برامج لمواجهة عنف الإسرائيلي المحتل وممارساته، فكل طرف فلسطيني كان يسعى إلى استغلال الانتفاضة لتحقيق مكاسبه الخاصة، ويعتبر نفسه هو الممثل للقضية والمدافع عنها وذلك مع إهمال المصالح العليا، كما وتكرس عنصر المصالح الضيقة والحزبية فيما بعد الانتخابات التشريعية الثانية ووقوع الانقسام السياسي والجغرافي والمؤسساتي بين حركتي فتح وحماس ومنطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة وبين مؤسسات هنا ومؤسسات هناك، حيث أصبح كل طرف يمارس ما يحقق مصالحه بغض النظر عن احتياجات ومتطلبات الشعب، وخلاف الطرفين على الصلاحيات دفعهما إلى اقتتال داخلي راح ضحيته عدد من المواطنين، كذلك جعل التعيين في الوظائف العامة يتم على أساس حزبي.

- **عنصر الانقسام:** ساد هذه العنصر بشكل لا يمكن لأحد أن ينكره بعد أحداث حزيران 2007، والتي سيطرت على أثره حركة حماس على قطاع غزة وحركة فتح على الضفة

[1] نتائج استطلاع للرأي العام قام به المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. رقم (24). 14-6/20 /2007.

الغربية، وهنا يظهر الانقسام في البرامج والأساليب والمؤسسات بحيث قامت حركة حماس بالسيطرة على كل ما يتعلق بالسلطة وإعادة هيكلته بما يتناسب معها، وجعلت لها مؤسساتها السياسية الخاصة بها والمنفصلة عن الضفة، وفي نفس الوقت بقيت فتح تسيطر على السلطة في الضفة وشكلت حكومة تكنوقراط وجعلت لها سياسة عامة مختلفة عن قطاع غزة، القرارات سياسية الفلسطينية لم تعد تصدر من قيادة واحدة ولا على قاعدة التوافق الوطني وأصبحت تتم في أكثر من مركز.

- **عنصر النفور السياسي:** ما حصل خلال انتفاضة الأولى من دمار وخسائر بشرية ومادية على الشعب الفلسطيني، وما شاهده من مناكفات وانقسام للقوى السياسية وسعيها لتحقيق أهدافها وفق برامجها المتعارضة وعدم إظهارها الاهتمام الكافي للشعب، بالإضافة إلى ما حصل من انقسام واتهامات متبادلة بين القيادات واقتتال داخلي وجلسات حوار ومصالحة مستمرة ومتعددة لم تأت بأي نتائج مرضية لواقع الشعب، بل جعل الشعب ينفر مما هو سياسي، ويتجه لهمومه اليومية ولواقعه المثقل بالفقر والبطالة. تظهر استطلاعات للرأي العام الفلسطيني في عام 2008 أن 70%[1] من الفلسطينيين يصفون أنفسهم غير نشيطين سياسيا وهذه نسبة مرتفعة جدا وتظهر مدى ابتعاد الشعب عن العمل السياسي، وفي عام 2013 أن 19%[2] فقط من الشعب نشيطين سياسيا وهذه نسبة متدنية بالنسبة لواقع الشعب الفلسطيني واهتمامه بالأوضاع السياسية. ذلك بالإضافة إلى الابتعاد عن العمل التطوعي حيث إنه حسب استطلاع للرأي العام في عام 2013 فإن 87%[3] لم يشاركوا بأي عمل تطوعي، كل ما سبق يظهر مدى النفور السياسي لدى الشعب الفلسطيني.

- **عنصر اللامبالاة السياسية:** وهي حالة من اللافرق وغياب الاهتمام بالقضايا السياسية وهذا ما يعززه غياب الانتخابات، فمنذ إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية وحتى الآن لم تجر انتخابات عامة سواء تشريعية أو رئاسية، وانعدام الثقة بالقيادة السياسية وبالأحزاب بحيث

[1] استطلاع للرأي العام قام به مركز العالم العربي للبحوث والتنمية. 2008/6/11.

[2] استطلاع للرأي العام قام به مركز العالم العربي للبحوث والتنمية. 2013/8/17.

[3] المرجع السابق.

لم يعد الشعب يثق بالقيادة وخاصة بعد انقسامها إلى قيادتين متنازعتين على الصلاحيات، وانعدام الثقة بالمؤسسات السياسية لما تعانيه من فساد مالي وإداري وبيروقراطية مقيتة[1].

- **عنصر الاغتراب:** يدل على وجود الاغتراب عدد من المؤشرات التي تنطبق على الحالة الفلسطينية في الوقت الحالي، المؤشر الأول وهو النزاعات الحزبية والصراعات السياسية والفئوية الضيقة وهذا ما تم ملاحظته على الساحة الفلسطينية وبتحديد في انتفاضة الأقصى، حيث سعت القوى السياسية لتحيق مصالحها الخاصة على حساب المصلحة الوطنية العليا، كما وتمت ملاحظته في عام 2006 بعد إجراء الانتخابات التشريعية ووقوع الانقسام وبروز الصراعات والنزاعات الحزبية وسيطرة المصالح الضيقة بين حركتي فتح وحماس وبين صلاحيات الرئاسة والحكومة، وسيطرت العصبية الحزبية والمنطقية بين الضفة الغربية وقطاع غزة[2].

والمؤشر الثاني وهو انعدام الاستقرار وهذا ما يحدث في الساحة الفلسطينية منذ زمن بحيث غاب ويغيب الاستقرار وزاد هذا الغياب مع حدوث الانقسام وتغير الحكومات وعدم شرعيتها، والمؤشر الثالث والمتمثل في انعدام الأمن والأمان حيث غالبا ما شهدت الساحة الفلسطينية انعداما للأمن والأمان لكن لوحظ ذلك بشدة في فترة الانتفاضة ووجود الفلتان الأمني واستمراره لفترة الانقسام الذي حصل في عام 2007 بحيث انعدم شعور المواطنين بالأمن والطمأنينة، أما المؤشر الرابع فيظهر في عدم وضوح الرؤية، ففي فترة الانتفاضة وفترة الانقسام غاب عن الساحة الفلسطينية الرؤية المحددة والأهداف الواضحة والاستراتيجيات الموحدة والمحددة وكرس ذلك الانقسام، ويتمثل المؤشر الخامس في غياب العدالة ويظهر هذا المؤشر من خلال معدلات الفساد التي سادت السلطة الفلسطينية منذ فترة وجودها حتى الوقت الحاضر، وسيطرت فئة من النخبة على مقدرات الدولة وتحكمهم بها مما أوجد خللا في التوزيع وخاصة في الوظائف العامة والمناصب العليا[3].

---

[1] عورتاني، ليلى: **اللامبالاة السياسية لدى الشباب الفلسطيني**. ع 4799. 2015/5/7.

[2] الاقدحي، هشام: **قضايا الاغتراب في الفكر السياسي والاجتماعي**. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة. 2012.

[3] ابو عجوة، ياسر ومحمد عسلية: **الانقسام الفلسطيني وعلاقته بالاغتراب السياسي من وجهة نظر طلبة الجامعات" دراسة تطبيقية على عينة من طلبة جامعة الأقصى. *مجلة الأقصى*.** مجلد 17. ع 2. 2013. ص ص 137-176.

والمؤشر السادس يتمثل في تقييد الحرية والشعور بالعجز والإحباط، حيث وبالعودة إلى استطلاعات الرأي يظهر أن ما نسبته 62% من المواطنين في قطاع غزة و27% من المواطنين في الضفة الغربية يعتقدون بأن حرية الرأي والتعبير أصبحت أسوأ مقارنة مع قبل عشر سنوات، وأن 71% من المواطنين في قطاع غزة و44% من المواطنين في الضفة الغربية يعتقدون بأن الحكومتين لا تحترمان حرية الرأي والتعبير، هذا بالفعل يدل على أن مؤشر تقييد الحرية موجود في الساحة الفلسطينية، كما أن المواطنين يشعرون بسوء الأحوال والواقع الذي يشعرهم بالإحباط والعجز حيث إن 63% من المواطنين في قطاع غزة و23% من المواطنين في الضفة الغربية يعتقدون بأن ظروفهم ساءت منذ عام 2007[1]، ذلك بالإضافة إلى وجود الاعتقال السياسي وما يشكله من تقييد لحرية الانتماء الحزبي وحرية العمل السياسي.

وأخيرا مؤشر اللامبالاة وتم تناوله سابقا ومؤشر الشعور بالحاجة إلى الهجرة إلى خارج الوطن هروبا من الأوضاع السياسية والاقتصادية الصعبة والمعقدة، حيث إن المواطن يريد الهروب من واقعه إلى مكان آخر يستطيع فيه أن يصل إلى الحرية والمعيشة المريحة، يظهر استطلاع للرأي قام به المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في عام 2007 أن 28% من المستطلع آراؤهم يريدون الهجرة للبحث عن واقع أفضل، وأن 23% غير فخورين بكونهم فلسطينيين[2].

فالمؤشرات السابقة مجتمعة تدل على وجود حالة من الاغتراب لدى الشعب الفلسطيني داخل وطنه في الفترة الأخيرة، وهذا الاغتراب يعتبر أحد عناصر الثقافة السياسية السائدة.

- **عصر ثقافة التعود:** ما جرى في الساحة الفلسطينية من أحداث متتالية ومتعاقبة متمثلة في العنف والفساد ومطالبات الإصلاح، وما حدث من اقتتال داخلي وانقسام وغياب للديمقراطية ومحاولات المصالحة المتكررة والمماطلة والتسويف، جعل الشعب الفلسطيني يتعود على ما يجري ويتأقلم معه حتى أصبح يعتبره أمرا روتينيا لدى الكثيرين.

[1] استطلاع للرأي العام قام به مركز العالم العربي للبحوث والتنمية. 2013/8/17.

[2] نتائج استطلاع للرأي العام قام به المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. رقم (24). 14-6/20 /2007.

- **عنصر ثقافة الاستهلاك:** مع قدوم حكومة سلام فياض وقيامه بتطبيق برنامج بناء الدولة عبر المؤسسات، وقيامه بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو الخصخصة وتقديم التسهيلات البنكية وبخاصة تقديم القروض بنسبة فائدة قليلة إلى حد ما جعل الشعب يتجه نحو الاستهلاك حتى أصبحت ثقافة لديه[1].

- **عنصر غياب قيم الديمقراطية:** حصلت انتخابات محلية ورئاسية وتشريعية في فلسطين خلال العقد الأخير، لكن ذلك وحده لا يدل على وجود ثقافة ديمقراطية حيث إن ما حدث على أرض الواقع من انقسام وصراع على الصلاحيات والسلطة لا يدل أبدا على وجود الثقافة الديمقراطية، ذلك أن نتائج الانتخابات لم تحترم ولم يتم العمل بها، بالإضافة إلى غياب الحريات ووجود الاعتقال السياسي والاستقطاب السياسي الحاد.

- **قيم الارتداد إلى مكونات الثقافة التقليدية العائلية والقبلية والجهوية:** وهذا ما ظهر بشكل واضح خلال فترة الانتفاضة وظهور الفلتان الأمني وتفشيه في المجتمع، حيث أصبح الشعب يعتمد على القيم التقليدية ورفع شأن العائلة والاحتكام إلى القيم القبلية والجهوية في الحياة اليومية، وظهر ذلك أيضا في فترة الانتخابات العامة وحتى فيما بعدها عندما حدث الانقسام وبدأت تترسخ القيم القبلية والعائلية.

- **عنصر أسلمة الخطاب السياسي مقابل العلمنة:** سيطرت لغة خطاب العلمنة على الحقل السياسي الفلسطيني لفترة طويلة وبدون منازع، وظهرت تجليات الخطاب في الكثير من الأمور والقرارات السياسية، وظهر الخطاب السياسي الإسلامي في نهاية الثمانينيات، لكنه لم يكن بقوة الخطاب العلماني، و بدأ يأخذ حيزا من المجتمع وبشكل واضح في مرحلة أوسلو، وتعزز بفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية وسيطرتها على قطاع غزة حيث فرض لغة الخطاب الإسلامي والتوجه نحو أسلمة المجتمع ورفضها العلمنة.

[1] نعيرات، رائد وسليمان بشارات. **النظام السياسي الفلسطيني: إشكالية الإصلاح واليات التفعيل**، مرجع سابق.

ما سبق من عناصر تم شرحها تمثل الثقافة السياسية الفلسطينية السائدة مـــا بعـــد عـــام 2000، حيث إن هذه العناصر تم إنتاجها في ظل ظروف صعبة عاشها الشعب الفلسطيني بـــدأ من الاجتياحات والخسائر وما لحق به من دمار، بالإضافة إلى ما عاشه من ظـــروف داخليـــة متمثلة في الانقسام والصراعات والنزاعات والاقتتال الداخلي والفلتان الأمني.

الفصل الخامس

التحليل المقارن

الفصل الخامس

التحليل المقارن

تناولت الدراسة في فصولها السابقة الثقافة السياسية الفلسطينية في عدة مراحل تاريخية، حيث تم توضيح الثقافة السياسية السائدة في كل مرحلة وعناصر تلك الثقافة والعوامل التي أنتجتها، يأتي هذا الفصل بدوره لإتمام متطلبات الدراسة وإجراء مقارنة لأنماط وعناصر الثقافة السياسية الفلسطينية في مراحلها المختلفة وعلاقة هذه الثقافة في الوحدة الوطنية الفلسطينية ذلك مع الانتباه إلى أن الوحدة الوطنية لم تحضر أو تغيب بشكل مطلق لكن كان لحضورها أو غيابها مستويات متعددة.

يوجد ثلاثة أنماط رئيسة متعارف عليها للثقافة السياسية تعتبر أنماطا مثالية يصعب إيجادها نقية وتوجد مختلطة، تتمثل هذه الأنماط في الثقافة السياسية التابعة والرعوية والثقافة السياسية المحدودة والثقافة السياسية المشاركة، وهناك أنماط أخرى يمكن ملاحظتها بشكل واضح منها النمط المتكامل والنمط المفتت التي حددها (ولتر.آ. روزنباوم)، وقد رأت الدراسة أن أنسب الأنماط وأوضحها للتعامل مع الثقافة السياسية الفلسطينية هي النمط المتكامل والنمط المفتت، ذلك كونها تتضمن عناصر الثقافة السياسية الرئيسة التي يمكن إيجادها بشكل واضح في المراحل التاريخية الفلسطينية.

تمت دراسة الثقافة السياسية الفلسطينية بالاعتماد على تقسيم المراحل التاريخية من أجل إجراء مقارنة عبر مراحل مختلفة للثقافة السياسية الفلسطينية (أي المقارنة داخل نفس الحالة في مراحل زمنية مختلفة) بالاعتماد على آلية الاختلاف للمقارنة، ذلك أن الثقافة السياسية تختلف من فترة إلى أخرى للتوصل إلى دورها في الوحدة الوطنية، وهذه المراحل تمثلت في:

أولا: المرحلة الممتدة من عام 1964 أي منذ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وحتى توقيع اتفاق "إعلان المبادئ" أوسلو. حيث توصلت الدراسة إلى أن الثقافة السياسية السائدة في هذه الفترة هي: (ثقافة المقاومة والتحرير).

ثانيا: المرحلة الممتدة منذ توقيع اتفاق "إعلان المبادئ" أوسلو وحتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية. حيث توصلت الدراسة إلى أن الثقافة السياسية السائدة في هذه الفترة هي: (ثقافة الافتراق والتفتت).

ثالثا: المرحلة الممتدة منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية وحتى عام 2015. حيث توصلت الدراسة إلى أن الثقافة السياسية السائدة في هذه الفترة هي: (ثقافة الانقسام).

في كل مرحلة من المراحل السابقة تم التوضيح وبشكل تفصيلي للثقافة السياسية الفلسطينية، وذلك من أجل الوصول إلى دور الثقافة السياسية الفلسطينية في الوحدة الوطنية، على اعتبار أن الثقافة السياسية الفلسطينية تختلف من مرحلة إلى مرحلة وهذا الاختلاف كان له دور في دعم الوحدة الوطنية في مرحلة معينة وتقويضها وإعاقتها في مرحلة أخرى، وهنا سيتم توضيح هذا الدور.

الثقافة السياسية الفلسطينية ومسألة الوحدة الوطنية

بالعودة إلى الإطار النظري لهذه الدراسة فان هناك علاقة نظرية بين الثقافة السياسية والوحدة الوطنية، حيث أن هناك عناصر للثقافة السياسية تدعم الوحدة الوطنية وهناك عناصر تعيقها، هنا سيتم مقارنة الثقافة السياسية وعناصرها المختلفة ودورها في الوحدة الوطنية، حيث إن الثقافة السياسية لعبت دور العامل الوسيط (المتداخل) في الوحدة الوطنية الفلسطينية، وهذا ما سيتم توضيحه هنا.

أولا: المرحلة الممتدة من عام 1964 أي منذ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وحتى توقيع اتفاق "إعلان المبادئ" أوسلو. (ثقافة المقاومة والتحرير) وعلاقتها في الوحدة الوطنية الفلسطينية

سادت هذه المرحلة ثقافة المقاومة والتحرير القائمة على قاعدة الإجماع والتوافق ووجود هدف أساسي موحد وهو التحرير من خلال اتباع برنامج سياسي موحد ومتفق عليه، حيث تم إنتاج هذه الثقافة من خلال عدة عوامل وأحداث متمثلة في إرث منظمة التحرير الفلسطينية

ومنظمات المجتمع المدني التي تشكلت قبل توقيع اتفاق "إعلان المبادئ" أوسلو، بالإضافة إلى الانتفاضة الفلسطينية الأولى وظهور الخطاب الإسلامي السياسي، حيث أنتجت هذه العوامل عناصر ثقافية كونت بدورها الثقافة السياسية السائدة.

ولعل أهم عناصر ثقافة المقاومة والتحرير عنصر الاتفاق والإجماع الذي ساد حتى وقت متأخر من هذه المرحلة والذي تم إنتاجه بفعل إرث منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك بالإضافة إلى قيم التعددية السياسية والمشاركة في الحياة السياسية والتنوع السياسي الذي نتج عن السماح بتشكيل الأحزاب السياسية، وعن سياسة منظمة التحرير وتنمية الوعي السياسي والتثقيف السياسي.

وقيم المصلحة الوطنية العليا والتوجه نحو التخلص من الاحتلال وتجاوز التناقضات الداخلية لصالح الهدف المشترك، كما سادت قيم الاعتراف بالآخر والتعاون معه وتعزيز الثقافة الوطنية، وقيم التكافل والتضامن والتعاون والتطوع القائم على العمل بدون مقابل (العمل الخيري) والتنافس الايجابي بين القوى والفصائل الفلسطينية. بالإضافة وجود بعض القيم المتمثلة في الشخصنة والأبوية وتقديس القادة المأسسة.

وظهر في نهاية هذه المرحلة التاريخية ثقافة الانغلاق والتفرد التي نتجت عن ظهور الخطاب الإسلامي السياسي، لكن المرحلة التاريخية تعكس الثقافة السياسية المتكاملة والتي انعكست من خلال الاتفاق على هدف مشترك، ومن خلال مشاركة وتوجهات المواطنين الايجابية نحو دورهم في المجتمع ومشاركتهم في النضال والمقاومة، وهم على ثقة بالآخرين وإظهار الاستعداد للتعاون من أجل تحقيق المصلحة الوطنية العليا، وهذا النمط المتكامل من الثقافة السياسية يدعم بدوره الوحدة الوطنية.

عملت ثقافة المقاومة والتحرير وما تضمنته من عناصر على تدعيم الوحدة الوطنية الفلسطينية خلال المرحلة التاريخية التي سادت بها، وذلك من خلال ما وفرته من دعائم ومقومات للوحدة الوطنية والتي تمثلت في ثقافة الاتفاق والإجماع حيث سادت هذه الثقافة بشكل

واضح في مرحلة منظمة التحرير، حيث كان هناك إجماع واتفاق على الأهداف الوطنية واتفاق على أن منظمة التحرير هي المرجعية الأساسية، وثقافة قبول الآخر، والاتفاق معه على الهدف المشترك، ولم يمنع التعدد والاختلاف من الاتفاق وقبول الآخر ويظهر ذلك من خلال تعدد وتنوع القوى الفلسطينية، وثقافة أولوية المصلحة الوطنية العليا وثقافة التعاون والتضامن والتكافل من أجل تحقيق هذه المصلحة، وظهر ذلك جليا خلال حرب عام 1967"النكسة" وظهر خلال الانتفاضة الأولى كذلك، كما أن ثقافة التعددية والحوار والوعي السياسي كان لها دور في دعم الوحدة الوطنية الفلسطينية، وظهر ذلك بالتحديد عندما كانت منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وهنا كانت الوحدة الوطنية ظاهرة بشكل واضح وفي مستوى لا يمكن إنكاره.

ساد نمط الثقافة السياسية المتكامل في هذه المرحلة وهو نمط يدعم الوحدة الوطنية الفلسطينية، وهنا يجب الانتباه إلى أن النمط المتكامل هو النمط السائد مع عدم إنكار وجود ضعف في الوحدة الوطنية في بعض الأحيان، عند ظهور بعض الخلافات والانشقاقات بين القوى والفصائل الفلسطينية.

ثانيا: المرحلة الثانية الممتدة منذ توقيع اتفاق "إعلان المبادئ" أوسلو وحتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية. (ثقافة الافتراق والتفتت) وعلاقتها في الوحدة الوطنية الفلسطينية

سادت هذه المرحلة التاريخية ثقافة الافتراق والتفكك التي نتجت من قبل عوامل متعددة يمكن حصرها، كما توصلت إليها الدراسة في اتفاق أوسلو وما نتج عنه من ردود فعل مختلفة ومتناقضة وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وتراجع دور منظمة التحرير الفلسطينية لصالح السلطة الوطنية وظهور إشكالية العلاقة بينهما، والتحولات التي جرت في النظام السياسي الفلسطينية نتيجة اتفاق أوسلو وإجراء الانتخابات الفلسطينية الأولى، وأداء السلطة الوطنية وتفشي الفساد الإداري والمالي حتى أصبح سمة بنيوية في السلطة وتعدد البرامج السياسية على الساحة الفلسطينية، كما وكان تفشي الاستقطاب السياسي الفلسطيني أحد العوامل المنتجة لعناصر الثقافة السياسية، بالإضافة إلى التحول في اتجاه الصراع في المجتمع الفلسطيني نحو

الداخل بعد أن كان صراع مع المحتل، والاختلاف الذي طرأ علـــى دور مؤسســـات المجتمـــع المدني منذ توقيع اتفاق أوسلو حيث اتجه نحو المهنية والتخصص وتغير مفهوم التطـــوع إلـــى التطوع مدفوع الأجر، وأصبحت المؤسسات تعتمد على تطبيق أجندات خارجية، كل العوامـــل السابقة مجتمعة أنتجت ثقافة الافتراق والتفكك.

تمثلت عناصر ثقافة الافتراق والتفكك في عنصر الافتراق والذي تكرس فـــي الخـــلاف والتناقض في وجهات النظر والمواقف وغياب قاعدة الإجماع والتوافق، حيث ساد هذه الفتـــرة برنامجان سياسان مختلفان، أحدهما يقوم على اتباع ثقافة السلام، والآخر يقوم على اتباع ثقافـــة المقاومة، كما وساد عنصر الولاء الحزبي والولاءات الضيقة العائلية والجهويـــة، كمـــا وســـاد عنصر الكراهية وغياب المساواة وغياب الثقة السياسية وتعزيز ثقافة الشك من خـــلال تفشـــي الفساد والمحسوبية، بالإضافة إلى ثقافة الاستجداء والندية وتغيب التطوع الخيري والتعاون بسبب التغير في دور مؤسسات المجتمع المدني، وضعف الاقتدار السياسي وعدم قناعة فئات واســـعة من الشعب بقدرتهم على التأثير في مجريات الإحداث السياسية.

العناصر السابقة للثقافة السياسية شكلت ثقافة الافتراق والتفكك على العكس ممـــا كـــان يفترض أن يسود من ثقافة ديمقراطية تقوم على أسس ومرتكزات ديمقراطية، حيث إن ضـــعف الاقتدار السياسي وغياب المشاركة السياسية الفاعلة وغياب قيم التسامح، بالإضافة إلـــى غيـــاب الثقة السياسية.

كان لثقافة الافتراق والتفكك التي سادت مرحلة أسلو دور في تقويض وإعاقـــة الوحـــدة الوطنية الفلسطينية، وذلك من خلال ما احتوته من عناصر ثقافية تعيق تحقيق الوحدة الوطنيـــة، حيث إن غياب ثقافة الحوار واحترام الآخر من أهم عوامل ضعف الوحدة الوطنية، كما أن سيادة ثقافة التوجه نحو تفضيل المصالح الضيقة والحزبية على حساب المصـــلحة الوطنيـــة العليـــا، بالإضافة إلى غياب ثقافة التعاون وغياب الرؤيا الموحدة والتوجه نحو الهدف المشترك أعاقـــت تحقيق الوحدة الوطنية.

ساد هذه الفترة نمط الثقافة المفتت المتمثل في غياب الثقة بالآخرين وعدم التعاون معهم وتوجهات المواطنين السلبية تجاه السياسة والسعي لتحقيق مصالح خاصة، وكان لذلك دور واضح في إعاقة تحقيق الوحدة الوطنية، وظهر غياب الوحدة الوطنية من خلال الانقسام في ردود الأفعال حول اتفاق أسلو وظهور الاختلاف الجوهري في القضية الفلسطينية وانقسام الشارع الفلسطيني إلى مؤيدين لعملية السلام ومعارضين لها، ووجود أكثر من برنامج سياسي على الساحة الفلسطينية، وتعدد واختلاف الرؤى والتوجهات والإيديولوجيات السياسية، بحيث انقسمت الساحة الفلسطينية إلى فئة تؤيد ثقافة السلام وتدعو إلى تبني عملية السلام كاستراتيجية وطنية وبرنامج سياسي، وفئة تؤيد ثقافة المقاومة وتدعو إلى تبني المقاومة كاستراتيجية وطنية وبرنامج سياسي، وغياب الثقة بالقيادة والأحزاب من قبل الشعب وتم توضيح ذلك سابقا من خلال استطلاعات الرأي العام، ووجود ثقافة إقصاء الآخر التي ظهرت من خلال الاعتقالات والمضايقات للمعارضة، ووجود إشكالية العلاقة بين السلطة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية بالإضافة إلى الصراع الذي كان قائما بين السلطات الثلاث وشيوع الفساد والاستقطاب السياسي الحاد، كل ذلك أسهم في إضعاف وإعاقة الوحدة الوطنية الفلسطينية .

ثالثا: المرحلة الممتدة منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية وحتى عام 2015. (ثقافة الانقسام) وعلاقتها في الوحدة الوطنية الفلسطينية

امتدت ثقافة الافتراق والتفكك للمرحلة الحالية ولكن الثقافة التي سادت هذه المرحلة هي ثقافة الانقسام التي ظهرت بشكل واضح لا شك فيه بعد إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية عام 2006م، حيث تم إنتاج هذه الثقافة وعناصرها من قبل عدد من العوامل تمثلت وكما توصلت إليه الدراسة في اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية وما رافقها من مطالب للإصلاح ومكافحة الفساد المستشري في بنية النظام السياسي وتفشي ظاهرة الفلتان الأمني والتغيرات السياسية خلال الانتفاضة، ثم الانتخابات الرئاسية والتشريعية الثانية، وأخيرا الانقسام السياسي والجغرافي والمؤسساتي.

العوامل سابقة الذكر أنتجت بدورها عناصر ثقافة الانقسام، ولعل أهم هذه العناصر كما توصلت إليه الدراسة متمثلة في عنصر العنف والخوف الذي نتج عن أحداث الانتفاضة الثانية، وعنصر المصالح الضيقة والحزبية والذي ظهر خلال الانقسام وفي فترة الانتفاضة أيضا، وعنصر الانقسام والنفور السياسي الناتج عن الانقسام والمناكفات السياسية، وعنصر اللامبالاة السياسية وغياب حالة الفرق لدى الشعب وعدم الاهتمام بالقضايا السياسية، بالإضافة إلى عنصر الاغتراب الذي ظهر من خلال عدة مؤشرات أهمها غياب الاستقرار السياسي وسيطرت النزاعات الحزبية والصراعات السياسية وغيرها، وثقافة التعود الناتجة عن استمرار الوضع القائم، وثقافة الاستهلاك التي نتجت عن سياسة سلام فياض الاقتصادية القائمة على تشجيع القروض البنكية والاستهلاك والتنمية، وغياب قيم الديمقراطية وغياب الاقتدار السياسي وعنصر الارتداد إلى مكونات الثقافة التقليدية العائلية والقبلية والجهوية، وأخيرا عنصر أسلمة الخطاب السياسي مقابل العلمنة وما رافقه من مناكفات سياسية. هذه العناصر الثقافية خلقت المواطن الفلسطيني الجديد الذي تغيرت لديه الاهتمامات والأولويات، حيث أصبح يتجه نحو الاستهلاك والمقاومة السلمية والشعبية بعد أن كان يقدس الكفاح المسلح في فترة ما قبل أوسلو.

عملت ثقافة الانقسام على إعاقة وغياب الوحدة الوطنية الفلسطينية وكرست الانقسام الذي يعتبر مضادا للوحدة، إن النمط السائد للثقافة السياسية في هذه الفترة تمثل في ثقافة التفتت، فأهم ما يعيق الوحدة الوطنية في هذه الفترة ثقافة الانقسام وما احتوته من عناصر ظهرت بشكل جلي في الانقسام السياسي والجغرافي بين حركتي فتح وحماس وبين الضفة الغربية وقطاع غزة حيث أصبح هناك حكومتان تعمل كل حكومة بشكل منفصل عن الأخرى، ذلك أن الساحة الفلسطينية انقسمت إلى برنامجين سياسيين متصارعين وكل منهما يحكم منطقة من الأراضي الفلسطينية، وكل منهما له استراتيجيته الخاصة، بالإضافة إلى انعدام الثقة السياسية واللامبالاة السياسية والنفور السياسي بسبب أوضاع الانقسام وتعدد جلسات الحوار والمصالحة الوطنية وعدم وصولها إلى نتيجة مرضية، وهذا كان له دور في غياب الوحدة الوطنية في هذه المرحلة.

على امتداد المراحل التاريخية الفلسطينية وجدت ظروف متعددة ومتغيرة وعوامل سياسية واجتماعية واقتصادية، أنتجت بدورها قيم وعناصر الثقافة السياسية الفلسطينية والتي

كونت مجتمعة الثقافة السياسية الفلسطينية السائدة، وتغيرت قيم الثقافة السياسية من مرحلة إلـــى أخرى غير الثقافة السياسية السائدة وهذه الثقافة أسهمت بدورها في حضور الوحدة الوطنية في مرحلة وغيابها في مراحل أخرى.

في الختام توصلت الدراسة إلى أن الثقافة السياسية التي سادت فترة ما قبل توقيع اتفاق أوسلو والتي تمثلت في نمط الثقافة السياسية المتكامل والذي تضمن ثقافة المقاومة والتحرير هي ثقافة داعمة للوحدة الوطنية من خلال ما تملكه من عناصر ثقافة تمثلت في قيم التعددية السياسية والمشاركة وتنمية الوعي السياسي، وقيم التوافق والإجماع والمصلحة الوطنيـــة العليـــا، وقـــيم الاعتراف بالآخر وحق الاختلاف وقيم التكافل والتضامن والتعاون والتنسيق، بالإضافة إلى قيم التطوع والعمل الخيري والتسامح والتضامن والإيثار والتضحية، أما الثقافة السياسية التي سادة فترة ما بعد اتفاق أوسلو والمتمثلة في نمط الثقافة السياسية المفتت والذي تضمن ثقافة الافتـــراق والانقسام فقد أعاق تحقيق الوحدة الوطنية وأدى في النهاية إلى غيابها من خلال ما يملكه مـــن عناصر وثقافات فرعية تمثلت في ثقافة الافتراق وعدم الثقة بالنخب السياسية والأحزاب، وغياب الاقتدار السياسي، وثقافة التقوقع والانكفاء والشعور بغياب المساواة وسيطرت المصالح الضيقة والخاصة والارتداد إلى قيم الثقافة التقليدية، وثقافة الانقسام والعنف والخوف بالإضافة إلى ثقافة الاغتراب والتعود والاستهلاك وغياب القيم الديمقراطية وأسلمة الخطاب السياسي مقابل علمنته.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

أبراش، إبراهيم: ***إلي أين؟ بعد عامين الانتفاضة*. مجلة رؤيـــة.** ع 21. 2002. ص ص 42-67. فلسطين.

إبراهيم عقل: ***تقيم أداء حكومة حماس في قطاع غزة 2007-2014*. مجلة تســـامح.** ع 48. 2015. ص ص 67-81. فلسطين.

ابو الزلف، جورج واخرون: ***العمل الاهلي الفلسطيني: اتجاهات شتى ومشكلات كثيرة*. مجلـــة الدراسات الفلسطينية.** ع 73. 2008. ص 102-117.

أبو دية، احمد: الانتخابات الرئاسية الفلسطينية. في كتـــاب: **الانتخابـــات الفلســـطينية الثانيـــة (الرئاسية، التشريعية، الحكم المحلـــي) 2005-2006**. المركـــز الفلســـطيني للبحـــوث السياسية والمسحية. 2007.

أبو دية، احمد: **الفساد: أسبابه وطرق مكافحته**. فلسطين: أمان. 2004.

ابو سيف، عاطف: ***المجتمع المدني الفلسطيني: بين المفهوم والنشأة*. مجلة اهليات**.ع صفر. فلسطين. 2014.

أبو عجوة، ياسر ومحمد عسلية: ***الانقسام الفلسطيني وعلاقته بالاغتراب السياسي من وجهـــة نظر طلبة الجامعات" دراسة تطبيقية على عينة من طلبة جامعة الأقصى*. مجلة الأقصى.** مجلد 17. ع 2. 2013. ص 137-176.

إدريس، عدنان: **انتفاضة الأقصى تقويم وقراءة سياسية**. بيـــروت: مركـــز الفكـــر العربـــي-الإسلامي. 2008.

أديب، نشأت: **الثقافة السياسية للشباب الجامعي في المجتمـــع المصـــري، دراســـة للروافـــد الرئيسية لتشكيل الثقافة السياسية**. القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب.

أرشيد، سامر: **حركة فتح والسلطة الفلسطينية تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية**. رام الله: مواطن.2007.

الاقدحي، هشام: **قضايا الاغتراب في الفكر السياسي والاجتماعي**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة. 2012.

بركات، حليم: **الاغتراب في الثقافة العربية متاهات الإنسان بين الحلم والواقع**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2006.

بغدادي، عبد السلام: **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**. سلسلة أطروحات الدكتوراه:23. مركز دراسات الوحدة العربية.1993.

بلقزيز، عبد الإله: **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من "فتح" الى"حماس"**. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.2006.

بيان الفصائل الفلسطينية العشرة يدين مشروع الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي. دمشق. 1993/9/2. **مجلة الدراسات الفلسطينية**. ع16. 1993.ص208.

بيان القيادة الموحدة للجبهتين الديمقراطية والشعبية تعلن انسحاب الجبهتين من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. دمشق. 1993/9/10. **مجلة الدراسات الفلسطينية**. ع16. 1993. ص217.

بيان الناطق الرسمي باسم حماس يندد فيه بمشروع الاتفاق الفلسطيني –الإسرائيلي. عمان. 1993/9/4. **مجلة الدراسات الفلسطينية**. ع16. 1993. ص210.

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2007. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت.

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006. مركز الدراسات الفلسطينية. بيروت.

جابر، سامية: **منهجية البحث في العلوم الاجتماعية**.مصر: دار المعرفة الجامعية.2000.

جاد، إصلاح: ***الوضع الفلسطيني ما بعد الاجتياح الاسرائيلي واستشراف افاق المستقبل.*** **مجلة الدراسات الفلسطينية.** ع 51. 2002. ص 31-40.

جاد، عماد: ***العلاقات السياسية الداخلية في الساحة الفلسطينية بين عام 1993-2000" من اوسلو الى انتفاضة الاقصى".*** **مجلة دراسات شرق اوسطية.** ع21. ص 171-186.

الجسور، ناظم: **موسوعة علم السياسة.** ط1. الأردن: مجدلاوي للنشر والتوزيع. 2004.

جقمان، جورج: **قبل وبعد عرفات التحول السياسي خلال الانتفاضة الثانية.** فلسطين: مؤسسة مواطن. 2011.

حبيب، هاني: ***التيار الديمقراطي واستحقاقات المرحلة المقبلة.*** **مجلة تسامح.** ع 10. 2005. ص 115-121.

الحسن، نافع: ***الوضوح والغموض في النظام الدستوري والقانون الاساسي الفلسطيني.*** **مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات.** ع 25(1). 2011.

حليلو، نبيل: ***التنمية والثقافة السياسية: أية علاقة.*** **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية.** ع 8. الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.2012.

حمام، أنور: دراسة حالة تقيم تجربة البديل. ورقة عمل ناتجة عن برنامج دراسات التنمية. جامعة بيرزيت.2007/1/27.

حوراني، فيصل: **بينما *الانتفاضة مستمرة جمود سياسي ومستقبل غامض.*** **مجلة الدراسات الفلسطينية.** ع 48. 2001. ص 29-37.

خالد، احمد وحسن أغا: ***ملاحظات أولية بشأن الانتخابات الفلسطينية.*** **مجلة الدراسات الفلسطينية.** ع 25. 1996. ص ص 3-83.

الخالدي، أحمد وآخرون: تحرير محسن صالح: **السلطة الوطنية الفلسطينية دراسات في التجربة والأداء 1994-2013.** بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.2015.

خشبة، سامي. **الثقافة السياسية. *مجلة مستقبل التربية العربية***: مصـــر. مجلـــد 1. ع 1. ص ص264-261. 1995.

درويش، عبد العزيز: **آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلســطينية وأثرهــا على التنمية السياسية: "فتح" و"حماس" نموذجا.** جامعة النجــاح الوطنيــة. فلســطين. 2010.

ربايعة، حسام: **الأزمة الفلسطينية الجذور والمألات.** الجيزة: أوراق للنشر والتوزيع.2012.

رسائل جامعية

الزبن، سمير: **تحولات التجربة الفلسطينية المشكلات البنيوية للنظام السياســي الفلســطيني.** مركز الغد العربي. 2005.

الزبيدي، باسم: **الثقافة السياسية الفلسطينية.** رام الله: مؤسسة مواطن. 2003.

سالم، رعد: **مبادئ الثقافة السياسية.** ط1. الأردن. زمزم. 2012. ص68.

سليمان، داود: **السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994-1995.** الأردن: مركز الدراســات الشرق الأوسط.1995.

السيد، منذر: **الثقافة السياسية وأثرها على التحول الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني.** جامعة الأزهر. فلسطين. 2009.

شعث، عثمان: ***الانقسام الفلسطيني ومعوقات استعادة الوحدة الوطنية.* مجلة سياسات.** ع 24. ص 9-35. 2013.

الشقاقي، خليل وجهاد حرب: **الانتخابات الفلسطينية الثانية (الرئاســية، التشــريعية، الحكــم المحلي) 2005-2006.** المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. 2007.

صادق، عدلي: ***الفساد في السلطة الفلسطينية*. مجلة رؤية.** ع19.2002. ص ص 70-78.

صالح، محسن: **حركة المقاومة الإسلامية حماس دراسات في الفكر والتجربة.** ط1. بيـــروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. 2014.

صالح، محسن: **دراسات منهجية في القضية الفلسطينية. كوالالمبور:** فجر اولونع. ص 478. 2003.

صالح، محسن: **منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني- تعريف- وثـــائق- قرارات.** ط2. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. 2014.

الصديق، حمزة: **تعزيز الوحدة الوطنية.** مجلس البحوث والتأليف والنشر: منتدى الفكر والحوار، رقم26. 2010/7/20.

صقر، وسام: **الثقافة السياسية وانعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة 2005-2009.** جامعة الأزهر. فلسطين. 2010.

صيدم، جميلة: ***العلاقات الفلسطينية- الفلسطينية في ضوء انتهاء المرحلة الانتقالية وما تمليه من المسؤولية الوطنية*. مجلة السياسة الفلسطينية.** ع22. 1999. ص 73-76.

صيدم، جميلة: ***العلاقات الفلسطينية- الفلسطينية في ضوء انتهاء المرحلة الانتقالية وما تمثله من المسؤولية الوطنية*. مجلة دراسات فلسطينية.** ع22. 1999. ص 73-76.

الطوخي، هيثم: ***الجامعة والثقافة السياسية للطلاب في ضوء ثورة 25 ينـــاير*. مجلـــة كليـــة التربية.** ع 149.ج1. القاهرة: معهد الدراسات التربوية.2012. ص21.

عاشور، عزمي: ***الدولة ومؤسسات السلطة*. مجلة الديمقراطية.** ع 7. 2002. ص 71-78.

العايد، رامز: ***ازمة المجلس التشريعي الفلسطيني وممكنات إعادة تنشيطه بما يتفق ووظيفتـــه الاساسية*. مجلة تسامح.** ع 22. 2008. ص 61-71.

عايد، عزيز: **الفرص والعقبات أمام استعادة الوحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة- إمكانية دمج حماس في منظمة التحرير**. فلسطين: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. 2001.

عبد الهادي، مها: ***النظام السياسي الفلسطيني بعد الانتخابات التشريعية 2006***. **مجلة دراسات شرق اوسطية**. ع 34-35. ص 95-96.

عبد ربه، ياسر: **الوحدة الوطنية الفلسطينية في مرحلة الاستقلال وبناء الدولة**. فلسطين: وزارة الإعلام الفلسطينية.1994.

عثمان، زياد: **الانتخابات الفلسطينية: إعادة تقييم**. فلسطين: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان. 2011.

العجرمي، اشرف: ***ثقافة العنف في المجتمعات العربية وخصوصية المجتمع الفلسطيني***. **مجلة تسامح**. ع 7. 2004. ص 19-30.

العجرمي، اشرف: ***حماس والانتخابات***. **مجلة تسامح**. ع 8. 2005. ص 39-48.

العجرمي، اشرف، ***التسامح والتعددية في المجتمع الفلسطيني***، **مجلة تسامح**، مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان، رام الله، عدد4، 2004.

علوان، حسين: **إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي**. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.2009.

عمير، ميسون: **النخب السياسية الفلسطينية وأثرها على الوحدة الوطنية، نخب المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني نموذجا**. جامعة النجاح الوطنية. فلسطين. 2012.

عوض، ابراهيم: ***انتفاضة الاقصى تدخل عامها الثاني***. **مجلة دراسات شرق اوسطية**. ع 17. ص 177-202.

عوكل، طلال: ***الانتفاضة.. دروس ومشاريع إنجازات.*** **مجلة رؤية.** ع 13. 2001. ص 155-175.

عوكل، طلال: ***النظام السياسي الفلسطيني واقع وافاق.*** **مجلة تسامح.** ع 8. 2005. ص 9-17.

عوكل، طلال: **بانوراما *الحوار الفلسطيني رحلة شقاء قد تخطئ طريق الشفاء.*** **مجلة تسامح.** ع 25. 2009. ص 49-59.

الفطافطة، محمد: ***الثقافة السياسية الفلسطينية ثقافة توحيد ام تفتيت*** **.مجلة تسامح.** مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان. رام الله. عدد16.2007.ص20.

كيالي، ماجد: ***انتفاضة الاقصى تعقيداتها واشكالياتها.*** **مجلة رؤيـــة.** ع 20. 2002. ص 44-62.

المجدلاوي، جميل: ***الإصلاح والتغير بين نقد الواقع والطموح الممكن.*** **مجلـــة رؤيـــة.** ع19. 2002. ص 26-40.

المجلات والتقارير

محفوظ، محمد. **الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية- كيف نبني وطنا للعيش المشـــترك.** الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي. 2004.

محي الدين، صابر: **الانتفاضة الفلسطينية المأزق والحل.** مركز الغد العربي للدراسات. 2004.

مزعل، عبد الكريم: ***سمات العمل التطوعي في فلسطين من المعونة الى المجتمع المدني.*** **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات.** ع 33(1). 2014. ص 135-162.

معياري، محمود: **الثقافة السياسية فـــي فلســـطين.** رام الله: المؤسســـة الفلســـطينية لدراســـة الديمقراطية.2003. ص 27-28.

المنصوب، طارق: **الوحدة الوطنية وثقافة التسامح: دراسة تطبيقية على عينة من طلبة جامعة إب– اليمن.** جامعة إب. اليمن.

المنوفي، كمال: **الثقافة السياسية للفلاحين المصريين تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية.** عمان: دار ابن خلدون. 1978.

مهدي، عبير: **مفهوم التعايش السلمي ودوره في تحقيق الوحدة الوطنية.. العراق أنموذجا.** جامعة بغداد. العراق.

الموند، جابرييل وينغهام باول الابن: **السياسة المقارنة.** ترجمة احمد حمودة. القاهرة: مكتبة الوعي العربي. 1980.

نخلة، خليل: **فلسطين: وطن للبيع.** مؤسسة روز الوكسمبورج. 2011.

نعيرات، رائد وسليمان بشارات: **النظام السياسي الفلسطيني: إشكالية الإصلاح واليات التفعيل.** مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. 2015.

نوفل، ممدوح: ***إشكالية العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير وسبل حلها.*** **مجلة الدراسات الفلسطينية.** ع 22. 1995. ص 52–70.

هلال، جميل: **إضاءة على مأزق النخب السياسية الفلسطينية.** بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية. 2013.

هلال، جميل: ***الاستقطاب في الحقل السياسي الفلسطيني.*** **مجلة دراسات فلسطينية.** ع 23. 2010. ص 15–29.

هلال، جميل: **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو.** بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.1998.

هلال، جميل: ***انتفاضة الأقصى الأهداف المباشرة ومقومات الاستمرار.*** **مجلة الدراسات الفلسطينية.** ع 44. 2000. ص 26–45.

هلال، جميل: ***قراءة أولية في نتائج الانتخابات ودلالات انتخابات المجلس التشـــريعي*****. مجلـــة سياسيات فلسطينية.** ع10. 1996. ص 6-18.

الهندي، خالد: **عملية البناء الوطني الفلسطيني من وجهة نظر إسلامية**. نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. 1999.

الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن: التقرير السنوي 12 وضع حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2006. 2007.

الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن: تقرير حول الانتخابات الفلسطينية في عام 2005(الانتخابات الرئاسية، الانتخابات المحلية، انتخابات مجلس نقابة المحـــامين). رام الله. تشـــرين أول 2005.

الهيئة المستقلة لحقوق المواطن: حول حالة الانفلات الامني وضعف سيادة القانون في أراضـــي السلطة الوطنية الفلسطينية. سلسلة تقارير خاصة (43). 2005.

وثيقة إعلان القاهرة 2005.

يوسف، أيمن: ***الإصلاح السياسي والإداري منظور حقوق الإنسان*****. مجلة تسامح.** ع 3. 2003.

استطلاعات رأي

استطلاع رأي قام به مركز القدس للإعلام والاتصال. رقم 10. القدس. 1995.

استطلاع رأي قام به مركز القدس للإعلام والاتصال. رقم 20. القدس. 1997.

استطلاع رأي قام به مركز القدس للإعلام والاتصال. رقم 5. القدس. 1994.

استطلاع للرأي العام قام به مركز العالم العربي للبحوث والتنمية. 2008/6/11.

استطلاع للرأي العام قام به مركز العالم العربي للبحوث والتنمية. 2013/8/17.

نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني رقم 13. صادر عن مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. بتاريخ17-19/تشرين الثاني/1994.

نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني رقم 18. صادر عن مركز البحوث والدراسات – نابلس. بتاريخ 6-1995/7/9.

نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني رقم 24. صادر عن مركز البحوث والدراسات – نابلس. بتاريخ 6-9/26-1996/10/17.

نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني رقم 27. صادر عن مركز البحوث والدراسات – نابلس. بتاريخ 12-1997/4/15.

نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني رقم 28. صادر عن مركز البحوث والدراسات – نابلس. بتاريخ 5-1997/6/7.

نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني رقم 29. صادر عن مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. بتاريخ10-20/أيلول/1997.

نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني رقم 33. صادر عن مركز البحوث والدراسات – نابلس. بتاريخ 3-1998/6/6.

نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني رقم 45. صادر عن مركز البحوث والدراسات – نابلس. بتاريخ 15-1999/7/17.

نتائج استطلاع للرأي العام قام به المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. رقم (5). 18-21-أب/2002.

نتائج استطلاع للرأي العام قام به المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. رقم (15). 10-12-آذار/2005.

نتائج استطلاع للرأي العام قام به المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. رقم (24). 14-6/20 /2007.

تقارير ومواقع الكترونية

الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى)، على الرابط: http://www.moqatel.com/openshare/default.htm.

الانقسام الفلسطيني تسلسل زمني. 2011/3/17. على الرابط http://www.aljazeera.net/news:.

حمايل، مجدي: مؤسسات التمويل الأجنبي وأثرها على المجتمع الفلسطيني وثقافته الوطنية. 2013/12/28. للمزيد انظر الرابط: http://www.wattan.tv/ar/news/82843.html.

سمات ومظاهر الانتفاضة. مركز المعلومات الوطني وفا، على الرابط: http://www.wafainfo.ps/.

عورتاني، ليلى: اللامبالاة السياسية لدى الشباب الفلسطيني. الحوار المتمدن.ع 4799. 2015/5/7: على الرابط: http://www.ahewar.org.

An- NajahNational University
Faculty of Graduates Studies

The Role of Political Culture in Palestinian National Unity (2007-2015)

By
Ameera Ghaleb Hasan Thiab

Supervised by
Dr. Hasan Ayoub

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning and Development in the Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2016

The Role of Political Culture in Palestinian National Unity (2007-2015)

By
Ameera Ghaleb Hasan Thiab
Supervised by
Dr. Hasan Ayoub

Abstract

This study addresses the case of Palestinian national crisis since the endorsement of the Oslo accords in 1993 from the perspective of political culture. The study examines the basic claim that the transformations Palestinian political culture has went through from one revolved around resistant to occupation and complementarities before 1993, to a fragmented and exclusionary type of political culture have played a crucial role in deepening Palestinian national unity crisis.

In order to show these relationships, the study utilized case study and comparative analysis approach. In the first cut, we provide a descriptive depiction and analytical account of the factors that generate Palestinian Political culture and the observed elements of this culture. Then we implement case study techniques to explore the case of Palestine through intervals and static comparison between three different periods depending on the type of political culture prevailed in each: The first extends from 1964 (the establishment of the PLO) until 1993); The second starts in 1993 until the eruption of the second *Intifada* in 2000; The third goes from 2007 tell today.

The study came to a conclusion that the type of political culture dominated Palestinian life in the first period and contributed significantly to national unity was the complimentary, whereas the elements of political culture that prevailed in the two later periods were part of the fragmented and exclusionary type of political culture and thus played a crucial rule as intervening variables in deepening national unity crisis.